جامعة20 اوث 1955

سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

والعلوم المالية والمحاسبة

مطبوعة بعنوان:

الاندماج الاقتصادي الدولي

موجه لطلبةالسنة الأولى ماستر

تخصص اقتصاد دولي

حسب مقرر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

من إعدادالدكتور :بلارو علي استاد محاضر (ا)

السنة الجامعية 2022-2023

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	العنوان	الصفحة
	المقدمة	**6**
	المحور الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي	**8**
	أولا– تطور النظام الاقتصادي العالمي وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية	**8**
	ثانيا :مفهوم التكامل الاقتصادي	**14**
	ثالثا :أبعاد التكامل الاقتصادي	**19**
	رابعا :مناهج التكامل الاقتصادي	**23**
	خامسا: التكامل الاقتصادي الإقليمي في اطار المنظمة العالمية للتجارة	**25**
	المحور الثاني :مراحل التكامل الاقتصادي وفق نموذج بيلا بالاسا	**32**
	أولا : تكامل التجارة (منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي)	**32**
	ثانيا : تكامل عناصر (الإنتاجالسوق المشتركة)	**38**
	ثالثا :تكامل السياسات (الاتحاد الاقتصادي والوحدة الاقتصادية)	**42**
	رابعا : تقييم نموذج بيلا بالاسا	**45**
	المحور الثالث : التكامل بين الدول المتقدمة (الاتحاد الأوروبي)	**47**
	أولا –معاهدة باريس وإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب	**47**
	ثانيا– معاهدة روما وإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية	**48**
	ثالثا –معاهدة ماستريخت وإقامة الاتحاد الأوروبي سنة 1992	**52**

	رابعا –تقييم التجربة الأوروبية	**54**
	المحور الرابع :تجارب التكامل بين الدولالنامية	**57**
	أولا–تجارب عربية	**57**
	ثانيا –التكامل بين البلدان الاشتراكية	**59**
	ثالثا –تجارب التكامل في أمريكا الجنوبية	**60**
	رابعا –رابطة دول جنوب شرق أسيا (الآسيان)	**61**
	خامسا –السوق المشتركة لوسط وجنوبأفريقيا COMESA	**62**
	المحور الخامس :تجارب للتكامل بين البلدان المتباينة في مستويات التنمية (الإقليمية الجديدة)	**64**
	أولا –الاطار النظري للاقليمية الجديدة	**64**
	ثانيا –منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا	**68**
	ثالثا –الشراكة الاورومتوسطية	**73**
	رابعا –منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والباسيفيك (الابيك)	**82**
	المحور السادس : تجارب التكامل النقدي	**86**
	أولا : توحيد العملة ونظرية منطقة العملة المثلى	**86**
	ثانيا :العملة الأوروبية الموحدة	**95**
	ثالثا :الفرنك الإفريقي	**98**
	الخاتمة	**106**
	قائمة المراجع	**109**

المقدمة

حظي مفهوم التكامل الاقتصادي باهتمام كبير في ادبيات علم الاقتصاد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية خاصة في ظل اعتقاد عدد كبير من الباحثين والاقتصاديين بأهميته لما له من منافع سواء على المستوى التجاري والاقتصادي وحتى السياسي .

وفي هدا السياق بدا الكلام على المستوى العالمي حول أهمية تحرير الاقتصاد العالمي وجعل اقتصاديات الدول اكثر اندماجا على المستوى العالمي ودلك من خلال تحرير التجارة العالمية او المتعددة الأطراف.

في نفس السياق اتجهت بلدان أوروبا الى محاولة التكامل فيما بينها ودلك عن طريق تحرير التجارة الإقليمية والتفكير في السعي تحو خطوات تكامل اكثر تعقيدا لدمج اقتصاداتها في كيان واحد وهو ما نمى الشعور لدى العديد من الدول في مختلف أقاليم العالم للتفكير في محاولة التكامل

وهو ما يعبر عن التكامل الإقليمي كحالة موازية للتكامل على المستوى العالمي.

انتشرت تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي في العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كوسيلة لمواجهة المشكلات الاقتصادية والسياسية على المستوى الإقليميوالعالمي . شهدت بداية التسعينات تغيرات عديدة على كافة المستويات العالمية والإقليمية ولقد تفاعلت هده المتغيرات وشكلت في مجموعها محددات ظهور منه ج جديد للتكامل الاقتصادي وكانت النافتا والمشاركة الاورومتوسطية إحدى تطبيقاتها على مستوىالعلاقات الاقتصادية الإقليمية.

اتجهت بعض الكيانات الاقتصادية الى التكامل النقدي ومحاولة الوصول الى وحدة نقدية تتويجا لنجاح مسيرة التكامل الاقتصادي لديها على نحو ما فعل الاتحاد الأوروبي من خلال تجربة العملة الأوروبية الموحدة

تتناول هده المطبوعة مجموعة من المحاور دات الصلة بمقياس الاندماج الاقتصادي لطلبة السنة الأولى ماستر اقتصاد دولي ودلك تماشيا مع المقرر المسطر من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ودلك على النحو التالي :

المحورالأول :الاطار النظري للتكامل الاقتصادي

المحورالثاني :مراحل التكامل الاقتصادي وفق نموذج بيلا بالاسا

المحور الثالث : التكامل بين الدول المتقدمة (الاتحاد الأوروبي)

المحور الرابع :تجارب التكامل بين الدولالنامية

المحور الخامس :تجارب التكامل بين البلدان المتباينة في مستويات النمو التنمية (الإقليمية الجديدة)

المبحث الثالث :تجارب التكامل النقدي

المحور الأول

الاقتصاد السياسي للتكامل الاقتصادي

المحور الأول

الاقتصاد السياسي للتكامل الاقتصادي

تمهيد :يتعين البدء بعرض نوعية العلاقات على المستوى العالمي ثم خلفية نظرية عامة حول التكامل الاقتصادي الإقليمي ودلك بتوضيح تطور مفهومه وعرض مختلف مناهجه بالإضافة إلى تتبع أهم مراحلهـ وفق المنهج التجاريوكدا إجراء مقارنة بسيطة بين المنهجين القديم والحديث للتكامل الاقتصادي الإقليمي ليتسنى في النهاية تحديد موقف اتفاق الشراكة من الفكر التكاملي .

أولا- تطور النظام الاقتصادي العالمي وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية :

1 -تطور النظام الاقتصادي العالمي:

يقسم المهتمين بالاقتصاد الدولي تطور النظام الاقتصادي العالمي مند ظهور الثورة الصناعية إلى اليوم إلى ثلاث محطات أساسية يتم التطرق إليها فيما يلي[1] :

ا-المرحلة الأولى:

والتي صاحبت ظهور الثورة الصناعية في أوروبا والتي صاحبها قيام بلدان أوروبا الصناعية (بريطانيا وفرنسا) والتي سمحت لهده الأخيرة ببناء قوة عسكرية كان هدفها الرئيسي تامين مصادر للمواد الأولية اللازمة للصناعة وضمان أسواق للتصدير وهو ما أدى إلى إنشاء تكامل قسري بالقوة بين الاقتصاد الاستعماري واقتصاد الدول المستعمرات (عن طريق الاستعمار) وهو ما ساهم فيتشويهالتقسيم الدولي للعملداخل كل تجمع استعماري وحروب عسكرية بين المراكز الاستعمارية حول الموارد والأسواق.

أما الدول الأقل تقدما في هده المرحلة كألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية فقد نادتبحماية صناعتها الوطنية من المنافسة الأجنبية فلا يجب حسبها تحرير التجارة الخارجية إلا بعد أن تكون قد حققت تقدما في الصناعة وهو ما طالب به الكسندر هاميلثونالكونجرس الأمريكي سنة 1791وفرديريك ليست في ألمانيا سنة .1841

[1] محمد محمود الامام التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ص ص 2 -4

ب-المرحلة الثانية :

ارتبطت بالثورة الصناعية الثانية في أوائل القرن العشرين والتي أدتإلى ظهور المنشاة الكبيرة الحجم في الولايات المتحدة الامرييكيةالتي تعتمد على السوق الكبيرة والتي أعطت الولايات المتحدة السبق على المستوى العالمي مستفيدة من كبر حجم السوق الداخلي (أصدرت الولايات المتحدة قوانين تحارب الاحتكار لما له من اثر على الكفاءة والازدهار والرفاهية وبدأت إلى الظهور نظريات المنافسة الاحتكارية أو المنقوصة وعلية ازدادت الدعوة إلى تحرير التجارة المتعددة الأطراف من اجل فتح أسواق واسعة أمام الإنتاج الكبير وتخفيف حدة الاحتكار في السوق المحلية الأمريكية .

كما عرفت هده المرحلة بامتلاك الدولة للمؤسسات الاقتصادية الكبيرة في إطار اقتصاد الحرب لإغراضعسكرية توسعية أو بهدف إعادة التوزيع كما فعلت بعض الدول الرأسمالية أو لأسباب عقائدية كما فعلت الدول الاشتراكية كما تعاظم دور الدولة في الإنتاج في الدول النامية وهدا راجع لضعف القطاع الخاص وميل اقتصادها إلى الاعتماد الكبير على الرأسمالية العالمية .

ساد تقسيم دولي للعمل يتسم بعدم التكافؤ مما دفع الدول الاشتراكية إلى محاولة التكامل فيما بينها وإحداث تقسيم دولي للعمل يتفق مع مصالحها بينما لجأت الدول الفاشية إلى حرب عالمية ثانية من اجل استعمار دول غربية سبقتها في التصنيع وضم مستعمراتها (وهو ما عزز التكامل بين البلدان الأوروبية كبديل للضم بالقسر) أما الدول النامية فقد حاولت توسيع نطاق أسواقها عن طريق تعزيز جهودها التنموية في إطار الإحلال محل الواردات.

ج-المرحلة الثالثة:

بدأت بظهور الثورة الصناعية الثالثة والتي تميزت ارتفاع أهمية عنصر المعرفة وازدياد نصيب قطاع الخدمات وتعاظم نفوذ عابرات القوميات التي تسيطر على المعرفة بالإضافة إلى حدوث تحول في التجارة العالمية إلى تجارة مابين فروع الشركات المتعددة الجنسيات (حوالي 60 %من التجارة العالمية).

كما ان التجارة بين الفروع لا تتم وفق قواعد السوق المطلقة وإنما تتحدد بقرارات تصدرها مراكزالشركات العابرة للقوميات وهو ما يضعف من قدرة اقتصادالدولة الوطنية على تحقيق الترابط الداخلي كما انهينشئ علاقات جدلية بين الشركات متعددة الجنسيات وتجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي حيث تدفع هده الشركات باتجاه التكامل الإقليمي للاستفادة من توسع نطاق السوق ومن ناحية أخرى ترفض تعظيم الإقليمية على حساب العالمية وفي هدا السياق ظهرت الإقليمية الجديدة

خاصة ادا ضم التكامل دولة من المركز التي تقع فيها مقرات عابرات القوميات ودولا نامية ملزمة بتبني حزم للإصلاح تضمن المناخ الملائم لعمل فروع عابرات القوميات فيها .

2 –اشكالالعلاقات الاقتصادية على المستوى العالمي :

ا–التبادل المتعدد الأطراف والعولمة الاقتصادية :

نادى الفكر الكلاسيكي بتحرير التجارة الخارجية العالمية بدعوى انه يساهم في دفع عجلة الإنتاج المحلي والنمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية على المستوى العالمي من خلال تقسيم دولي للعمل يكفل زيادة كفاءة استخدام الموارد سواء على المستوى القطري أو على المستوى العالمي وهو ما يساهم في زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق تزويدهم بقدر اكبر من المنتجات بتكلفة اقل وتحقيق التقارب في عائدات عناصر الإنتاج على المستوى العالمي حتى في ظل افتراض عدم انتقالية عناصر الإنتاج بين الدول .

وحملت كل من بريطانيا وبعدها الولايات المتحدة على عاتقها الدعوة إلى تحرير التجارة وقوية هده الدعوة في أعقاب ما تعرض له العالم من اضطرابات نقدية وانتشار الحروب التجارية فيما بين الحربين العالميتين فتوالت الدراسات التي تؤكد أن التجارة محرك للنمو الاقتصادي وبدا البحث يتعمق بشكل عام حول علاقة التجارة بالتنمية الاقتصادية خاصة بعد حصول عدد كبير من المستعمرات على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية .

وارتبط بهده الدعوة إلى تحرير التدفقات المالية والرأسمالية لتسهيل تمويل حركة السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال بما يساعد كل دولة على التزود بما تحتاجه من الموارد للنهوض بالإنتاج وإحداث النمو وقد ساهمت اتفاقية بريتن وودز في وضع الاسسس التي تقوم عليها النظم النقدية ومجالات التعاون النقدي والاهتمام بنظم الصرف والتقلبات في موازين المدفوعات والسياسات المتعلقة بها .

اتسع نطاق تحرير التدفقات الاقتصادية (ليس فقط السلع وإنما كذلك الخدمات ورؤوس الأموال) في المرحلة الثالثة من تطور النظام الاقتصادي العالمي بما يخدم مصالح عابرات القوميات على وجه الخصوص وفي مواجهة هده الدعاوى أشار بعض اقتصاديي أمريكا اللاتينية التي كانت سباقة في الحصول على الاستقلال إلى أن إجراء هدا النوع من حرية التبادل في ظل التفاوت في الهياكل الإنتاجية ومستويات النمو الاقتصادي سيؤدي إلى وجود تقسيم دولي للعمل يعيق تطور البلدان المتخلفة ويحصرها في إنتاج وتصدير المواد الأولية وهو ما ينشئ تبادل غير متكافئ يفرض على البلدان النامية تبعية لقوى رأسمالية وبدلا من يؤدي تحرير التجارة إلى تحقيق

الدولية الاقتصادية أي بمعنى مشاركة جميع الأطراف أي الدول على المستوى العالمي منافع تحرير التجارة العالمية يؤدي إلى إقليمية التجارة الدولية بزيادة اندماج اقتصاديات عدد من الدول النامية في اقتصاد مركز متقدم (لمصلحة هدا المركز) وهدا النوع من الإقليمية يعتبر إقليمية سيئة تنفي الدعاوى الايجابية التي تنادي بها النظرية الكلاسيكية لتبرير تحرير التجارة المتعددة الأطراف

تزايدت وتيرة العولمة في المرحلة الثالثة من تطور النظام الاقتصادي العالمي بفعل ازدهار وتطور وسائل الإعلام والاتصال وهو ما دفع نسبيا إلى محاولة رفع درجات التقارب بين الشعوب والمجتمعات (الكوكبة أو العولمة) خاصة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية مع مطلع التسعينات وتعاظم تدويل العمليات الإنتاجية والمنشاة الإنتاجية نفسها (سقوط الحدود أمام المنشاة رغم بقائها أمام الدول وكان لظاهرة العولمة أو الكوكبة مغزى كبير بالنسبة إلى التكامل سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي ودلك على النحو التالي :

_الغالبية العظمى من التجارة العالمية عبارة عن تجارة ما بين فروع عابرات القوميات وعليه وجب تغيير نظريات وسياسات التجارة الخارجية .

_ازدادت الدعوة إلى تغليب دور القطاع الخاص وإحداث التغييرات المؤسسية والتشريعية اللازمة لإفساح المجال أمام حركة رأس المال على المستوى العالمي وهو ما أطلق عليه في اتفاقية المنظمة ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي (كما تضمنت اتفاقيات التجارة الإقليمية ترتيبات لحرية حركة الاستثمارات .

_تعاظم دور قطاع الخدمات على المستوى العالمي أو المحلي وهو ما جعلها ضمن اهتمامات الترتيبات المتعددة الإطراف فقد أدى تعاظم قطاع الخدمات على حساب خاصة القطاع الصناعي في البلدان الصناعية وخاصة ازدهار عمليات الاندماج الكبرى إلى توسع مشكلة البطالة بها مما دفعها إلى تغليب الاعتبارات الاجتماعية والإقليمية (الجهوية) في العلاقات الدولية للدول المتقدمة وتجمعاتها التكاملية الإقليمية كما طورت هده الأخيرة أساليب حماية جديدة تحقق لها مزايا تنافسية من خلال دعاوى مثل الإغراق الاجتماعي ودلك بالادعاء أن عمالة الأطفال ذات التكلفة المنخفضة أو عمليات دعم مستوى المعيشة بالإضافة إلى المواد الاولية المنخفضة التكلفة تمثل بنود تبيح فرض رسوم توازيها على وارداتها من الدول النامية .

–توسع كبير في حجم المعاملات بالنقد الأجنبي ما افقد البنوك المركزية قدرتها على السيطرة عليها وعلى الرقابة على حركة رؤوس الأموال بالإضافة إلى تعدد الأزمات الاقتصادية كأزمة جنوب شرق أسيا .1997

–مع تزايد مشاكل البيئة بدأت البلدان الصناعية تستغل مكانتها من اجل فرض قواعد بيئية لتحقق لنفسها مزايا تنافسية أفضل .

–رغم ادعاء التركيز على الجوانب الاقتصادية فقد استخدمت قضية حقوق الإنسان للتنصل من التزامات دولية بينما قامت البلدان المتقدمة بالتصدي لأحد أهم حقوق الإنسان (انتقالالبشر_العمالة_ خاصة من الجنوب إلى الشمال) حيث تزايدت القيود عليها خاصة في ترتيبات التكامل الإقليمي الجديد .

– كما أطلقت دعاوى المشاركة (في إطار الإقليمية الجديدة) لتنصل الدول المتقدمة من عمليات إعادة التوزيع (الإعانات للدول النامية وترتيبات التفضيل التجاري) على الرغم من زيادة عدم التكافؤ عمقا بين الدول المتقدمة و الدول النامية .

كان من عواقب العولمة شيوع مصطلح الأسواق العالمية مع تعاظم دور المنشات ذات النشاط الإنتاجي والمالي العالمي وعيه كان من الضروري ممارسة ضغوط على الحكومات من اجل تكييف أوضاعها الداخلية والخارجية وبالتالي إعداد اقتصاداتها من اجل التعامل مع العولمة ولان الدول النامية في حاجة ماسة إلى استثمارات أجنبية لعزيز مدخراتها المحلية فإنها ستجد نفسها مساقة إلى شبكة من العلاقات الدولية التي تفرضها الشركات العابرة للقوميات (الاستثمار الأجنبي) وهو ما د فع حتى باتجاه إعادة النظر في القواعد والأسس والأساليب التي يقوم عليها التعاون والتكامل .

ب–الاعتماد المتبادل:

عرفت مرحلة الستينات من القرن العشرين تراجع نسبي في مساعي تحرير التجارة العالمية في اطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وهدا راجع لمحاولة الدول الاشتراكية بناء تكامل اشتراكي (تعاون يمهد لتقسيم عمل دولي اشتراكي بعيدا عن الإطار العالمي)بالإضافة إلى حصول بعض الدول النامية على استقلالها والتي اعتمدت على تجارب تنموية تقوم على الإحلال محل الواردات في ظل حماية جمركية عالية ومطالبتها بتعديل أسس التبادل الدولي بحكم العلاقة بين التجارة والتنمية وهو ما أفضى إلى نشأة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ,ومحاولة الدول النامية إلى التكامل (جنوب جنوب) من اجل التقليل من الآثار الناجمة عن التبعية للاقتصاد العالمي بالإضافة إلى قيام بعض الدول الأوروبية بإقامة منطقة للتجارة الحرة واتحاد جمركي فاتحاد اقتصادي يزيل العقبات أمام التجارة الإقليمية ويستبقيها أمام باقي العالم بما فيها الولايات المتحدة وهو ما دفع الولايات المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة للمناداة بمبدأ الاعتماد المتبادل

بهدف محاولة احتواء الجماعة الأوروبية الناشئة وتشجيع الاتجاه الإصلاحي في الاتحاد السوفيتي واجتذاب العالم الثالث من خلال التلويح بالمعونات (نادى المجتمع الدولي في مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بضرورة تخصيص الدول المتقدمة حوالي 1%من ناتجها في شكل إعانات للدول النامية حوالي 0,7%منها إعانات ميسرة وبالرغم من أن المعونات المقدمة لم تصل إلى مستوى التطلعات إلا أن الهدف منها كان محاولة حمل الدول النامية على القبول بأوضاع عدم التكافؤ إلا أن الدول المتقدمة ألحقت باتفاقية الجات جزء خاص بإمكانية حصول الدول النامية على معاملات تجارية أو جمركية تفضيلية من طرف الدول المتقدمة دون التزامها بالمثل في إطار نظام التفضيلات المعمم إلا انه في النهاية غير ملزم)

ج-التكامل الإقليمي كحالة وسط بين القطرية والعالمية:

في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين حدثت عمليات تجمع مثلت توسيع للنطاق القطري المحدود في أمريكا وأوروبا مثلت بعضها عملية إنهاء للترتيبات الإقليمية التي أقامتها المراكز الاستعمارية مع مستعمراتها كما كان الحال في أمريكا اللاتينية عقب حصولها على الاستقلال في القرن التاسع عشر عن الإمبراطورية الاسبانية والبرتغالية اد اتحدت بعض دولها في دول جديدة كالبرازيل والمكسيك والأرجنتين وتمكنت الولايات المتحدة من بتكوينها الفدرالي من التحول إلى منطقة تجارة حرة كبيرة مع حماية خارجية كما اتحدت الولايات الألمانية المستقلة في أعقاب نجاح اتحاد جمركي الزولفرين (1816 -1833) فأمكنها التحول في سنة 1830 إلى دولة موحدة في الرايخ الألماني كم أزالت سويسرا القيود على تجارتها الداخلية بين مقاطعاتها سنة 1848 وتوالت الاتحادات على أسس سياسية كالمكسيك(1857 - 1870)واتحدت الأرجنتين في سنة 1861 وكندا 1867 وأصبحت ايطاليا دولة واحدة في سنة 1870 وتوحدت البرازيل سنة 1891 وتلتها استراليا سنة 1901 وجنوب إفريقيا 1903 وكداك تخلصت الصين من الرسوم المفروضة على تجارتها الداخلية فاغلب الاتحادات الجمركية قامت على اتخاذ سياسة حمائية تجاه العالم الخارجي .في واقع الأمر انه طالما شعرت الدول بان تحرير التجارة المتعددة الأطراف لن تكون في صالحها فإنها ترفضها كما أنها لن تقبل الدعوى إلى تجمع إقليمي إلا ادا شعرت بانها ستحظى على مكاسب في إطاره يتعذر عليها تحقيقها على النطاق الدولي (بدون تكامل) وعلى الرغم من دلك فان الفكر الاقتصادي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية بدا يميل إلى تخفف القيود المفروضة على التجارة سواء الإقليمية أو المتعددة الأطراف ومحاولة التوفيق بينهما[1].

[1]محمد محمود الإمام التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ص ص10 -11

ثانيا :مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي :

حظي مصطلح التكامل الاقتصادي الإقليمي بتعاريف متعددة من جانب الاقتصاديين شانه في دلك شان باقي المفاهيم والقضايا الاقتصادية ، ويرجع دلك إلى التباين في وجهات النظر حول مضمون وكدا درجة التكامل الاقتصادي التي تنشا بين الدول المختلفة ، ويتم فيما يلي استعراض مختلف المفاهيم والتعاريف اللغوية والاصطلاحية للتكامل الاقتصادي .

1-المفهوم اللغوي والاصطلاحي :

ا-المفهوم اللغوي للتكامل :

أن كلمة تكامل (intégration) كلمة ذات أصل لاتيني ابتدئ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا ، وهدا المعنى الوارد في قاموس أكسفورد يتفق تماما مع المعنى الدارج لكلمة تكامل .

ويرد مفهوم كلمة تكامل في القواميس العربية والفرنسية والانجليزية بنفس المعنى تقريبا ، فتارة ياخد معنى الربط والتجميع وتارة أخرى ياخد معنى الدمج والتوحيد والتكميل والتتميم [1]، كما تدل كلمة التكامل عند الاقتصادي بيلا بلاسا على ربط مجموعة أجزاءإلى بعضها البعض ليتكون منها كلا واحدا [2]، في حين يرى محمد محمود الإمام أن كلمة التكامل في السياق العام تعني قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد.

يعني مصطلح التكامل قيام مجموعة من الدول بالتجمع في كيان واحد عن طرق إقامة علاقات وثيقة فيما بينها تتصرف فيها كما لو كانت كيانا واحدا أي كدولة واحدة ودلك في واحد أو أكثر من نواحي الحياة الإنسانية(ويحدث هدا لدول داخل نفس الإقليم) .

و رغم حداثة لفظ التكامل إلا انه قد ازداد الاهتمام بها في الأدب الاقتصادي على نطاق واسعبحيث أصبحت تمثل إحدى المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر ،وتجدر الإشارة إلى أن التكامل الاقتصادي يشمل ثلاثة أنواع وهي :التكامل الاقتصادي القومي والتكامل الاقتصادي الإقليمي والتكامل الاقتصادي الدولي:

---

[1] بوبايةذهبية ريمه ،معوقات التكامل الاقتصادي العربي وسبل تحقيقه، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصاديةو علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر،2004/ 2005 ، ص 2 .

[2] بيلا بلاسا ، ترجمة راشد البراوي،نظرية التكامل الاقتصادي،الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ،القاهرة . 1964 ، ص 9 .

التكامل الاقتصادي القوميحيث يتم التكامل في حدود الدولة الواحدة ويسمى التكامل الاقتصادي القومي أو الوطني مثل توحيد ولايات جنوب وشمال أمريكا وتكوين الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1765 وكذلك اتحاد الزولفرين سنة 1834 بين مختلف المقاطعات الألمانية والذي تحول إلى وحدة سياسية بعد سبعة وثلاثين سنة .

التكامل الاقتصادي الإقليميالدي يتم التكامل في هده الحالة بين مجموعة من الدول ويسمى بالتكامل الاقتصادي الإقليمي وهو ماتعنى به هده الدراسة .

التكامل الاقتصادي الدولي وقد يتم بين مختلف دول العالم ويسمى بالتكامل الدولي مثل الجات والمنظمة العالمية للتجارة.

ويعتبر لفظ أو مصطلح التكامل الاقتصادي الإقليمي حديث نسبيا فلم يكن له تعريف في الاقتصاد قبل سنة 1950 ، اد يرجع الفضل إلى الاقتصادي (Jacob viner) واضع نظرية الاتحاد الجمركي والتي ركزت على آثار التعريفة الجمركية على تنشيط التجارة وتعظيم رفاهية الدول التي تسعى إلى التكامل.

ب-المفهوم الاصطلاحي للتكامل :

يعرفه الاقتصادي الهولندي جان تنبرج ن-ويمكن اعتباره من أولى التعريفات - (1954 -j- Tinbergen) بأنه خلق الهيكل المناسب للتجارة الدولية بين الدول الأعضاء ، حيث تزال كل العوائق المصطنعة بين هده الدول مع إدخال العناصر اللازمة للتنسيق والتوحيد [1]، ويفرق تنبرجن ببن التكامل الايجابي والتكامل السلبي ويعرف التكامل السلبي على انه إلغاء واستبعاد أي قيد على عملية تحرير التجارة وإزالة جميع أشكال العوائق أمام الدول في التكامل وترك الحرية لحركة التدفقات الاقتصادية وفق ما ينادي به الفكر الليبرالي ،أما التكامل الايجابي فهو تعديل الآليات والمؤسسات الموجودة بالفعل مع خلق أخرى جديدة تمكن سوق التكامل الجديد من العمل بطريقة أكثر كفاءة وتساعد على تحقيق أهداف الاتحاد ودلك عن طريق اتخاذإجراءات هدفها التأثير على حركة التدفقات الاقتصادية سعيا إلىإقامة حالة جديدة تختلف عما تفرضه حركتها التلقائية (السياسة الاقتصادية) [2]،وقد أثبتت التجارب أن التكامل السلبي والمتمثل في إزالة التعريفات والحواجز الجمركية أكثر سهولة من التكامل الايجابي .

---

[1] حسن حسين رمضان ،التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع، مرجع سبق ذكره ، ص 7 .

[2] حسن حسين رمضان ،التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع، مرجع سبق ذكره ، ص 7 .

ومن الجدير بالذكر أن هده التفرقة تعد بداية لما أطلق عليه التكامل السطحي والتكامل العميق ، فالتكامل السطحي يقتصر على إزالة الحواجز التجارية فقط بين الدول الأعضاء ، أما التكامل العميق فيمتد إلى مدى كبير من الأنشطة كالتجارة في الخدمات والاستثمار وانتقال عناصر الإنتاج ويهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والنظم والأطر المؤسسية بين الدول الأعضاء، كتنسيق المعايير الخاصة بالسلع والنظم القانونية والسياسات المرتبطة بالخدمات والاستثمار ويحتاج إلى قدر كبير من الالتزام السياسي إلى جانب إزالة الحواجز التجارية ، و تتميز اتفاقيات التكامل العميق بأنها قد تولد مكاسب أكثر ايجابية من تلك المترتب ة على التكامل السطحي.

ويعرفه بيلا بلاسا (balassa1961) بأنه عملية وحالة ، فبوصفه عملية فهو يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول الاعضاء في التكامل ، أما بوصفه حالة فانه فينصب على الكيفية التي تتم بها ادارة التكامل عند الوصول الى مرحلة معينة تكون فيها جميع صور التمييز قد تم التخلص منها، والتكامل الاقتصادي حسبه يمكن أن يتخذ صورا عدة تمثل درجات متفاوتة، وهده الصور هي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والتكامل الاقتصادي التام [1].

ولا يتوقف النظر الى التكامل كحالة على المواصفات الشكلية لهده الحالة بل يدهب الى ان بلوغ الحالة يعني تحقق نوع من التوازن الاقتصادي وفقا للمعايير التي تضعها النظرية الاقتصادية الغربية بينها تتناول العملية ما تتعرض له بعض المجالات والمتغييرات في اقتصاديات البلاد الاطراف من اختلال التوازن الاقتصادي وما تتخده سلطاتها من اجراءات وسياسات لتحقيق التكامل

ويوضح التعريف السابق ضمنيا الأسس التي يقوم عليها التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول ، من حيث تحرير التبادل التجاري وتحرير عناصر الإنتاج والتنسي ق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بهدف إزالة كافة صور التمييز الموجودة بينها مما يتطلب أنشاء سلطة فوق قومية تلتزم الدول المتكاملة بقراراتها .

أما كارل دويتش فيرى أن التكامل يعبر عن علاقة بين مجموعة من الدول تعتمد فيها هده الدول على بعضها البعض لإيجاد خصائص معينة لنظام إقليمي تعجز عن بناءه بمفردها وأن

---

[1] محمد محمود الامام التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكره ،ص 22 .

السعي لتحقيق هدا التكامل يعكس رغبة هده الدول في البحث عن مستقبل يتجاوز في رؤيته حدودها.

كما عرف محمد محمود الإمام التكامل الاقتصادي بأنه أن تسعى مجموعة من الدول المستقلة إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها تتصرف فيها كما لو كانت كيانا واحدا ،أي كدولة واحدة في واحد أو أكثر من نواحي النشاط الإنساني ، ويحدث هدا في الغالب لدول ضمن إقليم جغرافي معين لدلك يطلق عليه تكامل اقتصادي إقليمي ،وهو يتفاوت من حيث أبعاده من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي فالسوق المشتركة فاتحاد اقتصادي فوحدة اقتصادية.

ويعرف الاجرا (al agraa 1994) التكامل على انه إزالة كل صور التمييز التجاري بين الاقتصاديات المشتركة في التكامل مع إقامة بعض عناصر التعاون والتنسيق بينها [1].

ويعرفه وينترز (winters1996) على انه عملية تخفيض الحواجز التجارية بين مجموعة من الدول التي ليس بالضرورة أن تقع في ذات الإقليم الجغرافي ، وطبقا لهدا التعريف فان السمة الأساسية المميزة للتكامل الإقليمي هي تحرير التجارة و لكن بصورة تفضيلية ، حيث يكون التحرير بالنسبة لبعض الدول دون غيرها [2].

وهناك من ياخد بتعريف واسع للتكامل الاقتصادي دون ان يشمل جميع أنواع التكامل السابق ذكرها ، حيث يعتبره كل الترتيبات المتفق عليها بين دولتين أو أكثر والتي تتم بناء عليها المعاملات الاقتصادية بينها على أسس أفضل من تلك المطبقة على سائر الدول غير الأعضاء في هده الاتفاقيات ، والواقع أن كلمة أفضل تعني بالضرورة أن الدول غير الأعضاء في التكامل الإقليمي يتم التمييز ضدها , كما تجدر الإشارة إلى أن هدا المفهوم الواسع للتكامل يشمل الاتفاقيات التفضيلية بين دول لا ينطبق علبيها بالضرورة أي تعريف منطقي للإقليم [3].

ج –مصطلحات دات صلة بالتكامل الاقتصادي

التعاون الاقتصادي :

يعتبر التعاون الاقتصادي اداة لتوثيق العلاقات بين مجموعة من الدول سواء في اطار اقليمي او دولي تنصب على مجلات وقطاعات معينة او مواجهة مشاكل محددة تستهدف من

---

[1] حسن حسين رمضان نظر ،مرجع سبق ذكره ، ص 7 .

[2] نفس المرجع، ص 7 .

[3] أمينة أمين حلمي ،الإقليمية مقابل التعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية :مسح مرجعي، أوراق اقتصادية مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية،جامعة القاهرة، القاهر، 2003، ص 13 .

ترتيبات التعاون إلى تعظيم قدراتها في معالجة تلك المشاكل وتعظيم المنافع العائدة عليها بتحقيق منافع من التعاون أفضل مما يحققه التعامل بصورة منفردة مع هده المشاكل والقضايا

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفرقة بين التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي،فهناك من يرى في هدا الصدد أن الفرق بينهما يتعلق بالكيف كما يتعلق بالكم ، فبينما يتضمن التعاون الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز ، تشتمل عملية التكامل الاقتصادي على التدابير المؤدية إلى القضاء على قدر من التمييز ،ومثال دلك أن الاتفاقات الدولية بشان السياسات التجارية تدخل في مجال التعاون الدولي ، بينما إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة عمل من أعمال التكامل الاقتصادي لدلك عندما نفرق بين التعاون والتكامل نسلط النظر على خواص التكامل الأساسية ونضفي على الفكرة معنى محددا دون أن نوشوشه ا بغير داع بان ندخل فيها أفعالا منوعة تعتبر في نطاق التعاون الدولي [1] .

ويذهب آخرون في نقس السياق فهناك من يرى أن التعاون الاقتصادي يهدف إلى تسهيل التبادل التجاري والتقليل من العقبات والمشكلات أمام العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال التقليل من القيود وصور التمييز ، أما التكامل الاقتصادي فيهدف إلى زيادة وتدعيم العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال إزالة وإلغاء الحواجز والقيود وكافة صور التمييز أمامها ، وبالتالي العمل على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والدولية ومن ثم فان أي تصرف يتضمن إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة يعتبر عملا من أعمال التكامل الاقتصادي [2].

<u>الاندماج الاقتصادي :</u>

تعددت الصياغات العلمية لهدين المصطلحين تبعا للتخصص الذي ينتمي إليه المفكر أو الباحث سواء كان سياسيا أم قانونيا أم اقتصاديا أو اجتماعيا يضاف إلى دلك أن هناك تداخل بين مصطلحي التكامل والاندماج .

والأصل اللاتيني لكلمة الاندماج(**integritas**)وهو يعني التكتل أوالتتامأو الكل التام أما الفعل اللاتيني فهو(**integrer**)وهو بمنى يكمل ومفهوم الاندماج في القواميس اللغوية الانجليزية يعنيتجميع او توحيد الأجزاء في كل يجمع أو يكمل لتكوين كل أو وحدة اكبر أو عملية ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها وإضافتها إلى بعضها البعض لتكوين كل متكامل.

---

[1] بيلا بلاسا ،ترجمة راشد البراوي،مرجع سبق ذكره ،ص 10 .

[2] عزت المراكبي ،<u>العلاقات الاقتصادية الدولية</u>، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1999 ، ص 80 .

وفي الأدبيات الاقتصادية نجد أن بعض الاقتصاديين يترجم اصطلاح الاندماج الاقتصادي في أصلهالاوروبي(**integration**)على انه التكامل على الرغم أن هناك فارقا بين دلالة ومضمون كل من الاندماج والتكامل فبينما الاندماج يعني تشكيل كيان موحد مندمج بين طرفين أوأكثر فان التكامل يعني أن ظاهرتين كل منهما تكمل الأخرى ومن ثم فان الربط بينهما يؤدي إلى تقوية كل منهما .

وأيا كان التباين في دلالة مصطلحات الاندماج أو التكامل فان هناك اتفاقا على أن مصطلح التكامل يعني دمج أجزاء في كل بمنى دمج أجزاء اقتصادية قطرية متعددة لتكوين وحدة اقتصادية إقليمية منها والوصول بها إلى كيان اقتصادي مندمج تتحقق فيه حرية تبادل السلع والخدمات والمنتجات دون أي قيود جمركية أو مالية كما تتوافر فيه حرية انتقال رؤوس الأموال وحرية انتقال الأفراد بين الأقطار المندمجة بحيث تصبح اقتصادات هده الأقطار جزءا من كل موحد ومجلا اقتصاديا مندمجا [1].

ثالثا :أبعاد التكامل الإقليمي :

قد يشمل المجال التجاري كمنطقة للتجارة الحرة أو اتحاد جمركي وقد يشمل المجل القطاعي سواء قطاع أو بعض القطاعات أو القطاعات جميعا وهو ينصب هنا على نواحي الإنتاج وقد يشمل جميع القطاعات بما في دلك الإنتاج والتبادل والتوزيع ويتحول بدلك إلى وحدة اقتصادية قد ينصب التكامل الإقليمي على بعض الجوانب السياسية وصولا إلى إقامة وحدة سياسية (تكامل تام) .

ا –دوافع التكامل الاقتصادي

وتسعى الدول إلى التكامل لما يترتب عليها من تحسين في أداء اقتصادياتها ودلك من خلال ما يلي[2]:

رفع الكفاءة:تخصيص امثل للموارد لهده الدول .

تعظيم الرفاهية:التي تعود على المستهلكين

---

[1]نزيه عبد المقصود مبروك ،مرجع سبق ذكره، ص .13

[2]محمد محمود الإمام التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ص

تفادي الصراعات :التي تنشا نتيجة محلولة دول الاستيلاء على موارد دول أخرى بالقوة (إشاعة السلام).كما يمكن أن يطلب التكامل في حد ذاته أو ضمن توجه عام وقد يكون التكامل السياسي هو الهدف وان الجانب الاقتصادي هو احد أبعاده .

انطلقت النظريات التي تناولت التكامل من احد الجانبين :

فهناك من انطلق من الجانب الاقتصادي كتيار لمواجهة التحرير التجاري المتعدد الأطراف .وهناك من انطلق من أساس سياسي ودلك من اجل إحلال السلام .وهناك من بدا مسايرا لوتيرة العولمة بعد التنامي الكبير لظاهرة الإقليمية في التسعينات .

التكامل الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته يمكن اعتبار التكامل الاقتصادي الإقليمي وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتي يمكن حصرها فيمايلي :

الدوافع السياسية :

تجنب الصراع السياسي والعسكري بين الدول الأعضاء وجعله مستحيلا من الناحية الواقعية ودلك من خلال تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية ودلك من خلال زيادة الثقة بين الدول المتكاملة على نحو ما قامت به الدول الأوروبية في معاهدة باريس سنة 1951 (حقن الصراعات الناتجة عن الحرب العالمية الثانية) كما ساهم المركوسور في تخفيف الصراعات بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء سباق التسلح النووي عن طريق إيجاد مناخ ايجابي بين الدولتين قائم على التعاون الاقتصادي في العديد من المجلات .

كما يمكن أن يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تكامل سياسي ومن أمثلة دلك اتحاد الزولفرين وكدلك الاتحاد الجمركي بين مولدافيا ووالاشيا عام 1847 والدي تحول إلى وحدة سياسية وتكوين دولة رومانيا بعد 34عاما .

إلاأن قدرة التكامل على تحقيق الأمن والسلام والاستقرار غير مؤكد بل قد يحدث العكس تماما خاصة ادا ما أدى التكامل إلىإعادة توزيع للدخل لطرف على حساب طرف آخر وتعتبر الحرب الأهليةالأمريكية بين ولايات الشمال وجنوب أمريكا عام 1828 من أهمالأمثلة على دلك حيث مكنت التعريفة الجمركية المشتركةعلى واردات السلع الصناعية من الخارج المنتجين المتخصصين في إنتاج هده السلع في الشمال من فرص سعر مرتفععلى صادراتهم إلى الجنوب مما أدىإلىإعادة توزيع الدخل من الجنوب إلى الشمال واندلاع الحرب الأهلية بينها وبالتالي يتوقف

الأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء في اتفاقيات التكامل على خصائص كل دولة وعلى طبيعة اتفاقية التكامل .

كما يمكن أن تتكتل الدول لمواجهة خطر خارجي مشترك فعلى سبيل المثال يرجع قيام مجلس التعاون الخليجي إلى مواجهة الخطر الإيرانيوالعراقي .

زيادة القدرة التفاوضية للدول الأعضاء :

إن الدخول في اتفاقيات تكامل إقليمي خاصة تلك التي تتضمن توحيد السياسات الخارجية (الاتحادات الجمركية) تجاه الدول غير الأعضاء تمكن الدول الأعضاء من مواجهة الدول غير الأعضاء كمشتر واحد أو كبائع واحد مما يرفع من قدرتها التفاوضية حيث يؤكد بعض الاقتصاديين أن قيامالجماعة الاقتصادية الأوروبية في معاهدة روما 1957قد اثر سلبا على الموقف التفاوضي للولايات المتحدة خلال جولتي ديلون وكينيدي لتحرير التجارة المتعددة الأطراف (الجات) وظهر هدا واضحا في مفاوضات إقامة الشراكة الاورومتوسطية حيث انفرد الاتحاد الاوروبي ككتلة تفاوضية واحدة بالدول العربية والمتوسطية كل واحدة على حدى وهو ما اضعف الموقف التفاوضي للدول العربية .

وتتوقف زيادة القدرة التفاوضية للدول الأعضاء في التكتل الإقليمي على قدرة هده الدول في التفاوض كمجموعة وهدا لما لها من قوة سوقية اكبر وبالتالي قدرة اكبر على التأثير.

وفيحقيقة الأمر يساعد التكامل الإقليمي الدول النامية وخاصة الدول الصغيرة والمتناهية في الصغر التي تعاني من قدرة تفاوضية ضعيفة وتكلفة تفاوضية منخفضة في لفت النظر إلى مصالحها لان الانضمامإلى تكتل إقليميأو الدخول في تكتل قائم تمكنها من تخفيض تكلفة التفاوض ومن أمثلة دلك مجموعة الكاريبي **CRICOM** التي شكلت أداة فعالة للتفاوض مع الدول الكبرى والتكتلات الأخرى مثل الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الاوروبيز.

التزام الدول الأعضاءبتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي :

من أهم دوافع دخول الدول في ترتيبات تكاملية إقليمية هو ضمان التزام هده الأخيرة ببرامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وهو الدافع الرئيسي لاتفاقيات التكامل (الشراكة) بين الاتحاد الاوروبي ودول شرق أوروبا وخاصة وان تبني هده الدول لسياسات الجديدة في الديمقراطية وحقوق الإنسان شرط من شروط قبولها في الاتحاد الاوروبي كذلك كان هدف كل من كندا والولايات المتحدة من النافتا ضمان التزام المكسيك ببرامج الإصلاح الاقتصادي والأمر نفسه بالنسبة لاتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية التي تشترط على الدول العربية المتوسطية الالتزام ببرامج الإصلاح الاقتصادي .

إلا أن نجاح التكامل في ضمان التزام الدول ببرامج الإصلاح الاقتصادي يجب أن يقترن بحرص الدول الأعضاء على استمرار عضويتها في هدا التكتل وكدا قدرة ورغبة الدول الأعضاء على إلزام بعضها البعض بالوفاء بالتزاماتها .

الدوافع الاقتصادية :

التمتع بوفوراتالنطاق :

بمعنى اتساع نطاق الأسواق نتيجة للتكامل وبالتالي حرية النفاد إلىأسواق الدول الأعضاء وهو يمنح قطاع الأعمال (المؤسسات) التمتع بوفورات النطاق الداخلية والخارجية أماالوفورات الداخلية فتاتي نتيجة لكبر حجم المشروع حيث يترتب على دلك تولد مزايا تؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكلفة المتوسطة مثل زيادة تخصص العمالة وبالتالي ارتفاع الإنتاجية وإمكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة ذاتالكفاءة العالية وانخفاض تكلفة النقل والشحن وأبحاث تطوير المنتجات أما الوفورات الخارجية فهي التي تتولد عن عوامل أخربخارج نطاق المشروع مثل استفادة المشروعات من الاعتماد المتبادل فيما بين الصناعات وكذلك تؤدي إلى تحسن المواصلات والطرق وجلب العمالة الماهرة .

تحسن معدل التبادل الدولي للدول الأعضاء كمجموعة :

حيث تزداد قدرة الدول على المساومة وترفع درجة المنافسة مما يسهم في تحسين معدل التبادل الدولي لها حيث تتميز مثلا دول المركوسور بان نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية مع دول غير أعضاء وبالتالي زيادة قدرتها التفاوضية من خلال التكامل تمكنها من تحسين معدل التبادل الدولي للتكتل ككل .

زيادة حدة المنافسة :

إن اتساع نطاق السوق يشكل حافزا للمنتجين من اجل تحسين جودة الإنتاج وكذلك القضاء على ظاهرة الاحتكارات وما يترتب عليها من ارتفاع الأثمان وانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية وهدا في ظل اتخاذ التدابير التي تحول دون الأساليب التي تحد من المنافسة وتقيدها .

رفع معدلات النمو الإقتصادي للدول الأعضاء :

حيث يساهم اتساع نطاق السوق نتيجة التكامل الإقليميإلى تحقيق وفورات النطاق كما سبق وذكرنا وزيادة التخصص والتعلم من خلال الممارسة وهو ما قد يرفع معدلات النمو كما أن زيادة حجم الاستثمار الأجنبي والمحلي بسبب تناقص عنصر عدم التأكد وتوافر مناخ ملائم للاستثمار حيث يترتب على الانضماملى التكامل الإقليمي تحقيق استقرار اقتصادي وسياسي في المنطقة وكذلك يبعث اتساع حجم السوق الثقة لدى رجال الأعمالبإمكانية توزيع المنتجاتوهو ما يؤدي إلى

زيادة حجم الاستثمار وبالتالي ارتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب الفعال وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي .

تامين الاقتصاد القومي ضد أي سياسات تجارية غير متوقعة من قبل الشركاء التجاريين :

ففي بعض الأحيان تعاني الدول الصغيرة من عدم التأكد من السياسات التجارية لشركائها التجاريين خاصة الدول الكبرى منها وبالتالي فإنها تسعى إلىإبرام اتفاقات التكامل الإقليمي مع هده الدول لتفادي دلك ويعتبر انضمام المكسيك إلىالنافتا من أهمالأمثلة على دلك كما كانت تهدف كندا إلى محاولة السيطرة على سياسات الإغراق والرسوم التعويضية المطبقة عليها من طرف الولايات المتحدة على .

تلافي اثر تحويل التجارة :

عادة ما تعاني الدول غير الأعضاء في اتفاقيات التكامل من انخفاض نصيبها السوقي الذي يتحول إلى منتجين آخرين في الدول الأعضاء (تحويل التجارة في غير صالح الدول غير الأعضاء) وهو ما يشكل دافعا لدى الدول غير الأعضاء إلى الانضمام إلى التكتل أو إنشاء تكتلات إقليمية وهو ما أطلق عليه بالدوين اثر الدومينو فقيام النافتا دفع دول أمريكا الأخرى مثل شيلي والأرجنتين والبرازيل إلى السعي للتفاوض من اجل التحرير الثنائي للتجارة مع الولايات المتحدة ودلك لتلافي خسارة نصيبها السوقي من التجارة وكذلك نصيبها من الاستثمارات الأجنبية.

رابعا :مناهج التكامل الاقتصادي الإقليمي (نظريات التكامل):

ستحاول الدراسة تلخيص أهم ما تضمنته الأدبيات من نظريات للتكامل الإقليمي وتوضيح موقع البعد الاقتصادي منهافيما يلي:

1 – المنهج الاتحادي:

يقصد به اتحاد جماعات سياسية فيما بينها دون أن تفقد استقلاليتها الذاتية ، وبموجبه ينتقل التجمع الإقليمي مباشرة إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة فوق وطنية تحل محل السلطات القطرية في الشؤون الاتحادية كتلك التي طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية ،حيث يتم التوفيق بين ما تتولاه السلطات المركزية وما يترك للولايات من سلطات ،ومن ايجابياتها أنها تتيح للأعضاء فرصة الاحتفاظ بهامش مناسب من الخيارات التي تجعلهم لا يشعرون بان التكامل سلبهم هويتهم السابقة وفرض عليهم إرادة جهة غريبة لا تهتم بمصالحهم وخصوصياتهم التي كانو ا يتحكمون فيها على المستوى القطري.

2 – المنهج التعاملي:

يربكارل دويتش ضرورة إتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الدول المعنية بالتكامل ، ولكن دون الالتزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة ،ويلعب مفهوم الجماعة بمعناها الاجتماعي النفسي دورا مهما ،حيث يؤدي تزايد حجم التشابكات الناتجة عن زيادة المعاملات خلال فترة من الزمن إلى نشأة الشعور بالجماعة ، أي تقارب في المصالح وتشابه في المعتقدات والقيم والسلوكيات والولاءات وتشابه رؤى الأعضاء عن مستقبلهموهو ما يجعل التكامل خاتمة طبيعية لهدا النوع من العلاقا تالتي لا تكون كلها بالضرورة اقتصادية [1]، غير أن المنادين بهدا المنهج لم يستطيعوا ترجيح العوامل الفاعلة في التكامل الإقليمي كما انه من الصعب التعرف على الوزن الذي تكتسبه كل من المعاملات في تحديد متطلبات التكامل ، كما أن هدا المنهج لا يرى ضرورة بناء هياكل مؤسسية إقليمية خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل .

3 – المنهج الوظيفي:

من أنصار هدا المنهج ديفيد متراني ، حيث يتفق المنهج الوظيفي مع ما نادى به المنهج التعاملي من التدرج كبديل للتحول المباشر إلى حالة الوحدة شريطة البدء بالنواحي الأقل إثارة للخلاف والتي يسهل ظهور ثمار التكامل فيها ،على أن يصاحب دلك التنازل عن بعض الوظائف إلى مؤسسات إقليمية تنقل إليها شيئا فشيئا وظائف كانت من وظائف واختصاص حكومات الدولة القطرية ، وهو ما يساهم في تقبل وترسيخ فكرة التكامل في حد ذاتها إلا أن هدا الأخير أكد على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الوظيفية في عملية التكاملوالتخلي على الجانب السياسي ، ورأى ضرورة التركيز على الاندماج الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة ويرى ضرورة إقامة مؤسسات فوق وطنية تقوم الدول ينقل جزء من سيادتها في المجالات الفنية إليها مع احتفاظها بسيادتها السياسية[2].

4 – المنهج الوظيفي الجديد :

يعتبر ارنست هانس من أهم منظري هدا المنهج والذي انطلق من نقد الأفكار الوظيفية لديفيد مثراني وخاصة تلك المتعلقة بإمكانية الفصل بين الأمور السياسية والفنية بما فيها الاقتصادية في عملية التكامل ، حيث قدم هدا الأخير مفهوما جديدا هو مفهوم الانتشار لتفسير

---

[1] محمد محمود الإمام ،التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

[1] محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا ،صنع القرار في الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،بدون سنة نشر ، ص . 18

التداخل بين عملية الاندماج الفني والاندماج السياسي حيث يرى أن الاندماج في القطاعات الوظيفية الفنية سوف يقود بشكل تدريجي إلى عمليات اندماج أوسع بما فيها المجال السياسي .

لا تقدم في حقيقة الأمر هده النظرية شكلا نهائيا لعملية الاندماج إلا أنها تحدد مفهوما دقيقا لفوق القومية على انه لا يعني نقل سيادة الدول إلى مستوى فوق مستوى الدولة ، ولكن يعني تجميعا لسيادة الدول المختلفة في مستوى أعلى على أن تتم ممارسة هده السيادة بشكل مشترك وليس منفرد وكثيرا ما تستخدم هده النظرية لتفسير تطور الاتحاد الاوروبي[1].

5 –تقييم مناهج التكامل الاقتصادي الإقليمي :

لا يمكن اعتبار المنهج الاتحادي في الحقيقة نظرية للتكامل بالمعنى العلمي الدقيق بل هو في الواقع بمثابة إستراتيجية تستهدف تحقيق تكامل سياسي.

كمايعجز المنهج التعامليالمنادي بكثافة المعاملات كمدخل للتكامل عنالالتزام بأطر مرحليةلعملية التكامل ،إلا أن كل من المنهجين الوظيفي والوظيفي الجديد يتطلبان أن يتخذ العمل شكلا مرحليا يجري فيه الانتقال إلى مرحلة بعد نجاح سابقتها مما يؤدي إلى تكثيف للمعاملات كنتيجة لا كسبب في التكامل كالمنهج التعاملي.

ومن جهة أخرى فان اتساع نطاق المجالات التي تتولاها سلطات إقليمية فوق وطنية وفق المنهجين الوظيفيين هو نتيجة وليس بالضرورة سبب في الانتقال إلى مراحل أعلى من التكامل ، فالنجاح قد يدفع إلى الاخد بمزيد من الخطوات نحو الاندماج التام ، إلا أن تعثر بعض المراحل قد يوقف مسيرة التكامل ،وفي هدا الصدد نجد أن المنهج الوظيفي الجديد يختلف عن سابقه في انه يحدد مرحلة البداية في مجالات اقتصادية بدلا من تلك الأقل إثارة للخلاف كما انه يقدم تعريفا دقيقا لمفهوم السلطة الفوق وطنية .

مما سبق يمكن القول أن المنهج التعاملي كنظرية يمكن الرجوع إليه عندما يواجه التكامل الإقليمي مشاكل تعوق استمراره ،وتجدر الإشارة هنا أن قضية التنبؤ تعتبر من أهم نقاط الضعف في نظريات التكامل ، خاصة بعد أن زادت الروابط العالمية نتيجة تنامي حركة العولمة والتي دفعت باتجاهتكامل إقليمي بمنهج جديد يختلف في مواصفاته عما تعالجه نظريات التكامل بمعناه التقليدي.

خامسا :التكامل الاقتصادي الإقليمي في إطار المنظمة العالمية للتجارة :

1– :

[1] المرجع السابق ، ص .19

يعتبر مفهوم التعددية في غالب الأدبيات الاقتصادية مرادفا لإقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف والذي نشا بموجب الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي دخلت حيز النفاد سنة 1948 ، و يعتبر مبدأ الدولة الأولى بالرعاية المنصوص عليه في المادة الأولى من هده الاتفاقية هو جوهر هدا النظام ، وعقدت الجات مند إنشائها العديد من الجولات التفاوضية أسفرت عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 [1]، والتي تعتبر من أهم المؤسسات الراعية للعولمة على المستوى العالمي ، اد تنادي بتحرير التجارة في السلع والخدمات على المستوى العالمي وتشرف على حماية حقوق الملكية الفكرية وبعض الجوانب المتعلقة بالاستثمار كما تشرف المنظمة على مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وتسوية المنازعات التجارية فيما بينهم .

ومع تزايد الدعوة إلى العولمة والتحرير التجاري المتعدد الأطراف وإطلاق حرية السوق والمنافسة تزايدت النزعة الدولية نحو التكامل الاقتصادي بين الدول ودلك لفتح الأسواق على المستوى الإقليمي بهدف توفير الحماية من المنافسة الاقتصادية وزيادة القوة التفاوضية في ظل الانفتاح التجاري العالمي ، فهناك من يرى أن الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي يعد أمرا ضروريا للحد من آثار العولمة [2] .

أن تسارع وتيرة التكامل الاقتصادي قد دفع العديد من الباحثين إلى طرح الكثير من التساؤلات عن وضعه القانوني وطبيعة العلاقة والتأثيرات التي تربطه مع النظام التجاري المتعدد الأطراف أو المنظمة العالمية للتجارة ، فهناك من يرى أنه يحفز (مكمل للعولمة) التحرير التجاري المتعدد الأطراف ، وهناك من يرى أنه يعيقه (مناقض للعولمة)،وفي الواقع لقد أثير نقاش كبير حول هده النقطة اد كانت محل خلاف كبير منذ الجولات الأولى لمفاوضات الجات وحتى بعد ظهور المنظمة العلمية للتجارة .

وفي الحقيقة قبل الفصل في شكل العلاقة يجب الإشارة إلى المواد المنظمة للتكامل الاقتصادي ضمن المنظمة العالمية للتجارة والتي نلخصها في ما يلي [3] :

---

[1] أمينة أمين حلمي ، مرجع سبق ذكره، ص 9 .

[2] عبد الوهاب رميدي،التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007/2006، ص 118 .

[3] علاوي محمد لحسن ،مرجع سبق ذكره، ص 112 .

–المادة 24 من الجات : وهي معنية بتشكيل مناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية وكيفية إزالة التعريفات بين الدول الأعضاء وكيفية تطبيق تعريفة موحدة والإعلان عن مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وكيفية تسوية المنازعات .

––المادة 05 : من الاتفاقية العامة للتجار ة والخدمات (الجاتس) وتأتي تحت عنوان التكامل الاقتصادي وتهدف إلى تحرير تجارة الخدمات وإلغاء جميع أنواع التمييز بين الدول الأعضاء وإزالة الإجراءات التمييزية القائمة وحظر تطبيق أي إجراءات تمييزية جديدة والمعاملة التمييزية للأشخاص الاعتباريين وضرورة انخراط مجلس التجارة في الخدمات باتفاقيات التكامل الاقتصادي.

انطلاقا من نص المادة 24 من الجات و المادة 05 من الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (الجاتس) يسمح لأي دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتكوي ن منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي ، وهتين المادتين هما الطريق الوحيد لإقامة تجارب تكاملية والشرط الرئيسي في ظلهما يتمثل في ألا يكون تبادل التفظيلات جزئيا بل بجب إلغاء الجمارك وغيرها من الحواجز التجارية المقيدة على كل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي ولا يسمح للدول الأعضاء برفع جماركها الخارجية على باقي دول العالم غير الأعضاء في التكامل [1] .

أما بخصوص الجدل الدائر حول العلاقة بين التحرير التجاري الإقليمي و التحرير التجاري المتعدد الأطراف ، فيتضح من مراجعة الأدبيات المتاحة في المجال أنه لا يوجد إجماع في الرأي .

فيرى بعض المنظرين أن التحرير التجاري في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي أفضل من التحرير التجاري المتعدد الأطراف ، لأنه يعمل على تحرير التجارة بكفاءة أكثر وبصورة أسرع من الترتيبات متعددة الأطراف ودلك بسبب محدودية الدول الداخلة فيه ، والتي تعمل على تخصيص الموارد وتقسيم العمل فيما بينها بصورة أفضل.

كما أن المتحمسين لتحرير التجارة على المستوى الإقليمي يرون أنها ستكونأكثر تأكيدا وغير قابلة للرجوع عنها وأنها لن تتأثر بالسياسات الخارجية للدول الأعضاء كما في حالةالتحرير التجاري المتعدد الأطراف ، وحيث أن الدول الأعضاء في تجارب التكامل الاقتصادي تتمتع بمزايا خاصة

[1] أمينة أمين حلمي ، مرجع سبق ذكره ،ص 15 .

لا تتاح للدول غير الأعضاء فان هدا يقلل من أهمية اتفاق الجات حول قواعد المنشأ كما يعني استمرار الحماية المترتبة عن تطبيق هده القواعد في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي [1] .

كما خلص هؤلاء أن الدول الأعضاء في تكتل إقليمي تفقد الحماسة في التحرير المتعدد الأطراف كما أنه من الصعب القبول بان تكتل إقليمي معين سوف يستمر في التوسع حتى يشمل في النهاية كل دول العالم محققا بدلك تحرير التجارة العالمية متعدد الأطراف .

حتى أن بعض الاقتصاديين أوضح أن المفاوضات التجارية الدولية المتعددة الأطراف عندما تتم بين تكتلات إقليمية تصبح أكثر صعوبةخاصة عند التعامل مع القضايا الأصعب كتخفيض الحماية على قطاعات الزراعة و الغزل و المنسوجات .

وعلى النقيض مما سبق هناك يرى بان كل من التكامل الإقليمي والتكامل المتعدد الأطراف مكملان لبضهما وليس بديلين في العمل من اجل تحرير التجارة على المستوى العالمي ، فقد خلصت العديد من الدراسات إلى أن انضمام دولة معينة إلى عدة تكتلات إقليمية في آن واحد وانفتاح التكتل الإقليمي (بمعنى اتجاه الدول الأعضاء فيه نحو تخفيض الجمارك التي تفرضها ضد باقي دول العالم في نفس الوقت الذي تلغى فيه الجمارك بين بعضها البعض) وتكوين مناطق للتجارة الحرة بدلا من الاتحادات الجمركية سوف يدعم التحرك نحو تحرير التجارة متعدد الأطراف[2] .

إلا أنه بمراجعة تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي عبر العالم يمكن القول أن دخول الدولة إلى تكاملية مختلفة يؤدي إلى تعارض التزاماتها بها ، وهو ما ينشا عنه شبكة جد متداخلة ومعقدة من الجمارك ، كما أن توسيع و تعميق تجارب التكامل يصبح أمرا شديد الصعوبة ، حيث اتضح أن الاتحاد الأوروبي لا يطبق جماركه القائمة على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية إلا على ست دول فقط في العالم و التي توفر له تحو ثلث وارداته الكلية (استراليا وكندا واليابان ونيوزيلندة وتايوان والولايات المتحدة الأمريكية) ، أما فيما يتعلق بباقي الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي فيفرض عليهم معدلات مختلفة من الجمارك حسب طبيعة علاقته بهم.

2 –تنامي وتيرة التكامل الإقليمي وأهم التكتلات الفاعلة :

---

[1] مقدم عبيرات،التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2002/2001 ، ص 20 .

[2] مقدم عبيرات،نفس المرجع السابق ، ص 53.

بالموازاة مع الاتفاقيات المتعددة الأطراف عرفت ظاهرة الإقليمية حسب بيانات وتقارير المنظمة العالمية للتجارة نموا كبيرا ومضطردا مند خمسينيات القرن العشرين وظلت أعدادها تتزايد حتى الآن إلى أن أضحت في نهايته وبداية القرن الواحد والعشرين من أهم السمات والخصائص التي تميز الاقتصاد الدولي ،وأصبحت الترتيبات الإقليمية سمة هامة بصورة متعاظمة في النظام التجاري الدولي وخصوصا في أعقاب قيام منظمة التجارة العالمية ، فمع مطلع الألفية الجديدة كانت منظمة التجارة العالمية قد أخطرت بعدد من الاتفاقيات يفوق عدد أعضائها ، اد أصبحت للتجارة الإقليمية أهمية متزايدة في المشهد الاقتصادي العالمي فهي تمثل حاليا ما يقارب نصف من التجارة العالمية[1].

فتزامنا مع ظهور المنهج الحديث للتكامل الاقتصادي في مطلع التسعيناتتعددت اتجاهاته وامتد هدا الأخير ليشمل معظم بلدان العالم على اختلاف مستوياتها ونظمها الاقتصادية سواء كانت متقدمة أو نامية ، فهناك اتفاقياتقائمة تشمل دولا متقدمة فقط مثل الاتحاد الأوروبي ويطلق عليها اتفاقات دول الشمال،ومنها ما يقتصر علىالدولالنامية فقط و تعرف باتفاقات دول الجنوب مثل السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (المركوسور) ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وأخرى تضم دولا نامية ومتقدمة معا وهي اتفاقات الشمال والجنوب مثل النافتا والمشاركة الأوروبية المتوسطية والابيك .

كما أن تهافت الحكومات المختلفة على مختلف أشكال الترتيبات الإقليمية المتعامل بها حاليا أدى الى ظهور اتجاه متزايد بين الدول التي كانت دائما تعتمد على التحرير التجاري متعدد الأطراف لجعل اتفاقيات التكامل الإقليمي أساس سياستها التجارية في المراحل القادمة كم أصبح التحرير التجاري الإقليمي معقد وعابر للمناطق والقارات فلم تعد تعقد ضمن المفهوم التقليدي للإقليم[2] على نحو ما تت الشارة إليه سابقا.

أما بالنسبة لأنماط الاتفاقيات التجارية الإقليمية فان أكثرها انتشارا هي منطقة التجارة الحرة و التي تمثل 84 % من إجمالي الاتفاقيات الإقليمية المفعلة ،كما تمثل الاتفاقيات ذات المجال المحدود واتفاقيات الاتحادات الجمركية 8 % لكل منها ، ويرجع سبب هيمنة مناطق التجارة الحرة

---

[1] محمود بيلي ،الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للإصلاح الزراعي ،وزارة الزراعة بالتعاون منظمة الاغدية والزراعة للأمم المتحدة، جمهورية مصر العربية ، 2008 ، ص 1 .

[2] علاوي محمد لحسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 114 .

على الاتفاقيات الإقليمية حاجتها لوقت اقل للتفاوض وتطلبها درجة أدنى من التنسيق السياسي والاقتصادي بين الأطراف ودلك لقلة الالتزامات المترتبة عليها مقارنة بالأشكال الأخرى [1] .

[1] محمود ببيلي ، مرجع سبق ذكره، ص 2 .

المحور الثاني

صيغ ومراحل التكامل الاقتصادي

وفق نمودج بيلا بلاسا

المحور الثاني

صيغ ومراحل التكامل الاقتصادي

تمهيد :للتكامل الاقتصادي عددا من الصيغ أو المراحل التي تختلف حسب قيام الدول الأعضاء بتحقيق العناصر التي يقوم عليها التكامل على أساس أن تحقيق كل عنصر يمثل مرحلة معينة أو صيغة معينة من صيغ التكامل تمثل درجة أعلى من سابقاتها وفقا لمبدأ التدرج ،وهو ما تبناه الاقتصادي الأمريكيبيلا بلاسا عند صياغته لمراحل النظرية الوظيفية المحدثة للتكامل بالتدرج حسب تصاعد درجة الايجابية في الأدوات المستخدمة حتى الصورة النهائية في شكل اندماج اقتصادي تام ، ويمكن حصر هده المراحل فيمنطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والوحدة الاقتصادية.

أولا : تكامل التجارة :منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي :

1 –منطقة التجارة الحرة :

هي اتفاقية تعقدها الدول الأطراف يتم بموجبها إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها على المنتجات ذات المنشأ المحلي ، أي تلك التي يتم إنتاجها في دولة أو أكثر داخل المنطقة مع احتفاظ كل دولة بتعريتها الجمركية تجاه الدول الأخرى غير المشاركة في المنطقة [1]، وتعتبر هده الأخيرة من أكثر الترتيبات الإقليمية انتشارا على المستوى العالمي وتمثل منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية النافتا، وكدا اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية من أهم الأمثلة على دلك .

تسمح اتفاقية منطقة التجارة الحرة باختلا ف الرسوم والحواجز الجمركية المطبقة من جانب الدول الأطراف على التبادل مع باقي العالم ، وهو ما يمثل تهديدا بحدوث ظاهرة التسلل التجاري والتي تعني دخول السلع إلى الدولة العضو ذات التعريفة الجمركية الأقل ثم إعادة تصديرها إلى باقي دول منطقة التجارة الحرة ولدلك تلجا هده الدول إلى تبني قواعد المنشأ التي تحدد الشروط الواجب توافرها في السلعة لإكسابها صفة المنشأ الوطني للدولة المصدرة بحيث لا تتمتع السلعة بميزة الإعفاء الجمركي إلا في حالة انطباق قواعد المنشأ عليها [2]، ويسهل تحديد منشأ السلعة عندما يتم إنتاجها بالكامل في دولة واحدة ، ولكن يصعب دلك عندما يتم إنتاج السلعة في أكثر من

---

[1] عبير فرحات علي سليمان ،مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] حسن حسين رمضان نظر ، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .

دولة وعليه يتم استخدام مجموعة من المعايير لتحديد المنشا ،كمعيار السلع المتحصل عليها بالكامل ومعيار تغيير البند الجمركي للسلعة ومعيار القيمة المضافة ومعيار التحويلات الجوهرية

ا –الآثارالاستاتيكية لمنطقة التجارة الحرة :

يعتبر الاقتصادي الأمريكي جاكوب فاينرأول من وضع الأساس الاقتصادي لتقييم جهود التكامل الاقتصادي في إطار مايسمى بنظرية الاتحاد الجمركي ودلك من خلال اقتراحه لمفهومين أساسين وهما خلق التجارة وتحويل التجارة لتقييم التكامل الاقتصادي الإقليمي.

خلق التجارة:

ويقصد بخلق التجارة التحول من منتجين اقل كفاءة وأعلى تكلفة داخل منطقة التجارة الحرة إلى منتجين آخرين داخل منطقة التجارة الحرة أعلى كفاءة واقل تكلفة داخل منطقة التجارة الحرة في إشارةإلى التخصص وإعادة تقسيم العمل الدولي داخل منطقة التجارة الحرة مما قد يساهم في تحسن الرفاه الاقتصادي العام .

تحويل التجارة :

أما تحويل التجارة فيقصد به التحول من الاستيراد من منتجين اعلي كفاءة واقل تكلفة من خارج منطقة التجارة الحرة إلىالاستيراد من منتجين اقل كفاءة واعلي تكلفة داخل منطقة التجارة الحرة مما قد يساهم في تدهور الرفاه الاقتصادي العام.

غالبا ما يتم قياس الآثارالاستاتيكية في المدى القريب لقيام منطقة التجارة الحرة عن طريق التطرق لمدى مساهمة منطقة التجارة الحرة في خلق التجارة أو تحويل التجارة وبالتالي فان منطقة التجارة الحرة تعتبر مفيدة ادا كان الأثر الصافي لصالح خلق التجارة والعكس صحيح ادا ما كان لصالح تحويل التجارة

ب –الآثار الديناميكية لمنطقة التجارة الحرة :

إعادة تقسيم العمل الدولي :

ويرتبط هدا الأخيربالأثر الحميد لخلق التجارةوهو ما يمكن أن تستفيد منه جميع الدول بان تتخصص كل دولة في منتجات ترتفع فيها كفاءتها الإنتاجيةبحيث تساهم في زيادة الصادرات البينية ومستوى الدخل في مختلف الدول إلاأن هدا الأخير ممكن أن يؤدي إلىالتأثير سلبا على بعض الأنشطة المحلية التي كانت تستفيد من الحماية الجمركية قبل إقامة منطقة التجارة الحرة وهو ما يمكن أن يثير اعتراضا من طرف الأطرافالمتضررة .

إحداث تخفيض عام في القيود الجمركية :

إنإلغاء الضرائب الجمركية البينية في إطار منطقة التجارة وتمكن الدول من الولوج أسواق دول شريكة يقلل من أهمية الضرائب الجمركية لهده الدول كما يقلل الرغبة لديها في حماية أنشطة تتمتع بعدم الكفاءة كما أن هده الأخيرة تتجه إلى تقليل القيود الجمركية على مستلزمات ومدخلات الإنتاج في الأنشطة التي تتوسع نتيجة إقامةمنطقة التجارة الحرة فقد اثبثت التجارب أن الدخول في منطقة للتجارة الحرة يساهم في التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية بشكل عام .

ارتفاع الدخل الحقيقي للمستهلك :

تساهم مناطق التجارة الحرة في ارتفاع الدخل الحقيقي للمستهلك ودلك بسبب الانخفاض الذي يحدث في الأسعار وهو انخفاض نتيجة لعدة مصادر :

-انخفاض أسعار السلع المستوردة بسبب إلغاء الضرائب الجمركية على الواردات .

-انخفاض الأسعار نتيجة للتوسع في إنتاج سلع بتكلفة اقل نتيجة لخلق التجارة كما أن المنتجات التي كان يتم إنتاجها في ظل حماية عالية تغطي تكاليفها المرتفعة أصبحبالإمكاناستردادها من داخل منطقة التجارة الحرة بأسعار اقل نتيجة لأثر خلق التجارة .

زيادة عدالة وكفاءة النظام الضريبي :

إن قيام منطقة التجارة الحرة يعني إلغاء الضرائب الجمركية على التجارة البينية بالرغم من انه يساهم في تخفيف العبء على المستهلكين إلا انه يترتب علية فقدان جزء مهم من إيرادات الميزانية العامة للدولة خاصة بالنسبة إلى الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على الجباية الجمركية التي تعتبر مصدرا هاما لتمويل الإنفاق الحكومي الذي يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية وهو ما يدفع هده الأخيرةإلى التفكير في مصادر ضريبية بديلة ويكون في هده الحالة أن تقوم الدولة بفرض ضرائب مباشرة على الدخول المتولدة في الأنشطة التي تتوسع نتيجة لقيام منطقة التجارة الحرة وهوما يجعل الهيكل الضريبي أكثر عدالة ودلك بانتقاله من الاعتماد على الضرائب الغير مباشرة إلى الضرائب المباشرة .

ج-أبعادإقامة منطقة التجارة الحرة :

مسالة التصنيف :

ان اقامة منطقة للتجارة الحرة يتطلب الاتفاق على توحيد قواعد تصنيف السلع والتي تشمل طبيعة المواد الداخلة في انتاجها ودرجة تصنيعها ومجالات استخدامها ولقد وضعت الأمم المتحدة لأغراض مقارنة الإحصاءات نظاما معياريا للتصنيف (standard international trad classification) والدي يجري تقسيمه إلىأبواب ثم على فصول وفروع وبنود حيث يخصص لكلمنها رقم يستدل منه على نوع السلعة غير أن النظام الشائع لإغراض التعريفة الجمركية كان

يعرف بنظام بروكسل وحل محله في أواخر الثمانينات النظام المنسق وتجري مراجعة هدا النظام بصورة مستمرة لإدراج السلع المستحدثة ومراعاة التطور في العمليات الإنتاجية.

مسالة المنشا:

يشير المنشاإلى جنسية المنتوج ويحتل هدا الأخير مكانة هامة في التجارة الدولية وفي اتفاقيات مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية دلك أن تحرير التجارة البينية معناه استفادة التجارة البينية من معاملة تفضيلية قياسا بالتجارة مع العالم الخارجي وهو ما يعني إعفاء المنتوجات ذاتالمنشا المحلي (شهادة المنشا)من القيود التجارية المفروضة عليها داخل منطقة التجارة الحرة بحيث يطبق عليها قواعد المنشا التفضيلية في حين تطبق قواعد المنشا غير التفضيلية على المنتجات التي لا تكتسب صفة المنشا المحلى في دول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة وتفرض عليها مختلف القيود الكمية على التجارة الخارجية من طرف الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة .

إنمراعاة قواعد المنشا في اتفاقيات التجارة الحرة يساهم في محاربة ظاهرة انحراف مسار التجارة حيث يعمدالمصدرين الأجانب إلى تصدير منتجاتهمإلىإحدى دول منطقة التجارة الحرة التي تفرض رسوما جمركية منخفضة تجاه باقي العالم الخارجي من اجل إعادة تصدريها إلى دول أخرى داخل منطقة التجارة الحرة التي تفرض رسوما جمركية مرتفعة تجاه العالم الخارجي حيث تصبح ارخص مما لو استوردتها مباشرة كما أن الدولة الثانية المستوردة تدفع قيمة وارداتها بالعملة الصعبة متضمنا ما قد تكون الدولة معيدة التصدير قد فرضته من رسوم جمركية بينما تحرم حكومة الدولة الثانية من الرسوم الجمركية .

مسالة التدرج :

تعتبر الضرائب الجمركية أداة من أدوات الحماية ومصدرا مهما من إيرادات الميزانية العامة للدولة لدلك فان إلغاء الضرائب الجمركية على التجارة البينية سوف يؤدي إلى زوال الحماية وبالتالي منافسة السلع والمنتوجات الأجنبية للسلع الوطنية كما أن الإعفاء يكلف الميزانية العامة للدولة خسائر موارد مالية كبيرة وعلية وجب الاتفاق على تطبيق مبدأ التدرج في إقامة مناطق التجارة الحرة مع الاخد بعين الاعتبار أن يكون تخفيض الرسوم الجمركية بنسب معينة تتصاعد حتى المائة بالمائة على أن تكون متفاوتة بالنسبة للأنواع المختلفة للسلع حسب أهمية هده الأخيرة

مسالة توزيع المنافع :

من الممكن أن يترتب على إقامة منطقة تجارة حرة قيام ما يسمى بإعادة تقسيم العمل الدولي والتخصص في ظل قيام منطقة التجارة الحرة على خلق التجارة وهو ما يمكن احد أطراف التجارة من الاستفادة على حساب الأطرافالأخرىفإمكانه التوسع في إنتاج منتوج وتصديره إلى باقي منطقة

التجارة الحرة وهو ما يعني تعرض صناعات وأنشطةإلى خسائر في الدول الأخربالأعضاء وهو ما قد يثير اعتراضات من طرف الدول الأخربالأعضاءوبالتالي الانسحاب من المنطقة وعليه وجب على الأطراف في منطقة التجارة الحرة الاتفاق على الية لتقليل الأضرار وتعويض الأطراف المتضررة في حالة الخسارة .

2 :الاتحاد الجمركي:

يتضمن الاتحاد الجمركي إضافة إلى ما تاخد به منطقة التجارة الحرة من إلغاء للرسوم الجمركية والقيود الأخرى على انتقال السلع بين الأقطار الأطراف التزام هده الدول بتوحيد أنظمتها الجمركية ودلك بتطبيق تعريفة جمركية واحدة تجاه دول العالم الخارجي تحل محل التعريفات الوطنية التي كانت قائمة من قبل قيام الاتحاد ،وعليه يمكن أن يكون معدل التعريفة الخارجية المشترك غير مرتفع عن المعدل السابق للتعريفات الموجودة في الدول الأعضاء وعليه يمكن تعويض الدول المتضررة عند تطبيق هدا المستوى من التعريفات حيث تتولى جهة إقليمية تشارك فيها الأقطار الأعضاء إدارة السياسة الجمركية للجميع [1]،ومن أمثلة دلك البنلوكسوهو الاتحاد الجمركي بين بلجيكا وهولندا ولكسمبور غ الذي أقيم عام 1948 ثم أصبح الجماعة الاقتصادية الأوروبية بعد انضمام ألمانيا وفرنسا وايطاليا سنة 1958 .

ويتم الاتفاق على رسوم جمركية مشتركة تكون في العادة متوسط لرسوم الدول الأعضاء حيث يحسب هدا المتوسط وفق قاعدة يتم الاتفاق عليها كما يتم الاتفاق على قاعدة التدرج في تطبيق هدا المتوسط .

ا –الآثار الديناميكية للاتحاد الجمركي :

بجانب الآثارالاستاتيكية السابق إيضاحهافان الدول المكونة للاتحاد الجمركي من المنتظر ان تحصل العديد من الفوائد الديناميكية وهدا نتيجة لمايلي :

–وفورات النطاق :

يؤدي الاتحاد الجمركي إلى كبر حجم السوق ويفتح المجال أمام قطاع الأعمال لتحقيق أرباح اكبر فقد اثبثت العديد من الدراسات وجود علاقة طردية بين اتساع حجم السوق وارتفاع معدلات الإنتاجية فالشركات غالبا ما توظف طاقات إنتاجية كبيرة وتحاول الاستفادة من الآلات

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،اقتصاديات المشاركة الدولية ،من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز ، الدار الجامعية ، القاهرة،2006،ص .18

عالية التقنية وكدا المهارات العمالية عالية التخصص في ظل اتساع نطاق الأسواق .وهو ما تنشده العديد الدول من التكامل الاقتصادي سواء كانت دولا نامية أو متقدمة .

-زيادةالمنافسة :

قبل قيام الاتحاد الجمركي يستفيد العديد مم المنتجين من الحماية في ظل سوق احتكار أو سوق احتكار القلة مستفيدين من الحواجز على التجارة وعليه فان قيام الاتحاد الجمركي سيؤدي إلى زيادة المنافسة التي من المنتظر أن تنتج نتيجة لقيام الاتحاد الجمركي لان المنتجين فيكل دولة يجب أن يكونوا أكثر كفاءة لمنافسة المنتجين الآخرين داخل الاتحاد وإما الاندماج أو الخروج من النشاط وغالبا ما ينتج عن المنافسة تطبيق تكنولوجيا حديثة في الإنتاج تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتكون فيصالح المستهلكين وعليه وجب على الاتحاد الجمركي أن يكون حريصا على إصدار وتطبيق تشريعات ضد الاحتكار تضمن عدم حدوث تصرفات محتكري القلة مثل التواطؤ واتفاقيات مشاركة السوق والتي تؤدي إلى تغييب المنافسة على المستوى الوطني والإقليمي[1]

-زيادة التشابك الاقتصادي :

المقصود أن ترتفع التجارة البينية داخل الاتحاد الجمركي إلى درجة تحقيق نوع من الوفورات الداخلية والخارجية والتي تمكن من التخصص في مراحل إنتاجية تعتبر مدخلات إنتاجية لعمليات إنتاج أخرى داخل الاتحاد الجمركي .

-جدب الاستثمار :

ودلك من اجل الاستفادة من كبر حجم السوق ومواجهة المنافسة المتزايدة هدا بالإضافة إلى أن تكوين الاتحاد الجمركي من المنتظر أن يحث المستثمرين الأجانب من الدول خارج الاتحاد الجمركي على إقامة فروع ومشروعات من اجل القفز على القيود الجمركية المفروضة على الدول غير الأعضاء وهده ما تسمى بتعريفة المصانع ودلك على نحو ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من استثمارات مهولة في بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية بعد سنة 1957 ومرة ثانية بعد منتصف الثمانينات 1986 وهو ما يمكن تفسيره برغبة هده الأخيرةفي الاستفادة من السوق المتوسعة في أوروبا [2].

-رفع كفاءة الصناعة التصديرية :

---

[1] سامي خليل ،الاقتصاد الدولي ،دار النهضة العربية ،الجزء الأول ، القاهرة ،2005،ص 552

[2]سامي خليل ،الاقتصاد الدولي ،دار النهضة العربية ،الجزء الأول ، القاهرة ،2005،ص 553

يساهم الاتحاد الجمركي في زيادة كفاءة الصناعات التصديرية خاصة في ظل ما يسمى بخلق التجارة حيث يحفز تحرير التجارة على زيادة معدلات التجارة البينية خاصة في حال عدم إتباع الدول الأعضاء لسياسة حماية لصناعة منخفضة الكفاءة .

-تقليل الأعباءالإدارية :

وهي تلك الأعباء الناجمة عن مراقبة نقط الحدود التي تعبر منها السلع ويفوق هدا الأثر ما يحدث في منطقة التجارة الحرة التي قد تزيد من التكاليف خاصة تلك المرتبة بمسالة المنشا

-تحسين شروط التبادل التجاري :

يؤدي كبر الحجم الاقتصادي لإقليم الاتحاد الجمركي إلى تحسين شروط التبادل التجاري له إزاء باقي العالم مقارنة بشروط التبادل السائدة في الدول الأعضاء منفردة

-زيادة القوة التفاوضية للدول الأعضاء :

تكتسب الدول الأعضاء قدرة تفاوضية كبيرة اكبر في المفاوضات التجارية مع دول أخرى عما كان لها من قبل أن تنظم إلى الاتحاد وقد استفاد الاتحاد الاوروبي كثيرا من هده القدرة سواء في التفاوض مع دول أخرى أو على المستوى العالمي كما هو الحال في مفاوضات الجات .

ثانيا :تكامل عناصر الإنتاج-السوق المشتركة:

تعمل السوق المشتركة بالإضافة إلى ما تم تحقيقه على مستوى الاتحاد الجمركي على تحرير مختلف عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء حيث تضمن تحرير حركة السلع وضمان الحق في التأسيس وحرية ممارسة المهن وممارسة النشاط الاقتصادي وتحرير تجارة الخدمات بالإضافة إلى تحرير العمالة ورأس المال ودلك على نحو ما قامت به بلدان أوروبا سنة 1993 وكدا بلدان مجموعة المركسور(البرازيل والأرجنتين والارجواي والبراجواي)سنة1991[1].

وعليه تضم السوق المشتركة شبكة من الأسواق سواء تعلق الأمر بسوق السلع والخدمات أو سوق العمل أو سوق رأس المال وتأتي السوق المشتركة في المرحلة الثالثة بعد أنيكون تحرير التجارة على مستوى كل من منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي قد ساهم في إحداث تقارب

[1]Karine duprelle,la régionalisation en Afrique orientale :entre impératif de développent et dynamique politique, doctorat en sciences économiques, université des sciences et technologie de Lille, faculté des sciences économiques et sociales, France ,2001, p218.

اقتصادي عام داخل الإقليم سواء عن طريق توليد الرفاه الاقتصادي أو عن طريق إحداث تنمية تكاملية كما يحدث في الدول النامية (المدخلاإنتاجي والمشروعات المشتركة)

والمقصود بتحرير حركة عناصر الإنتاج ليس تصحيح الفروق بين حيازات الدول الأعضاء من عناصر الإنتاج المختلفة وإنما هو تمكين عناصر الإنتاج داخل الإقليم من الانتقال داخل دول الإقليم لمواجهة أي تقلبات في النشاط الاقتصادي قد تنشا عن تطورات اقتصادية داخلية أو خارجية وتتولى السوق المشتركة توفير متطلبات سلامة عمل مختلف الأسواق وضمان استقرارها بحيث تجعل حركة عوامل الإنتاج داخل الإقليم مدفوعة بالاعتبارات الاقتصادية [1]

يشير التحليل الاقتصادي إلى انه ادا سمح بانتقال العمل بين دولتين أو أكثر فانه سوف يتجه من الدولة منخفضة الأجر إلى الدولة مرتفعة الأجر وتنتفي الحركة عند تساوي الأجور في الدولتين والمنطق نفسه بالنسبة إلى رأس المال الذي يتحرك بمنطق العائد والتكلفة المتوقعة ففي حالة تحرير حركة رأس المال بين دولتين أو أكثر فانه سينتقل من الدولة الأقل عائدا إلى الدولة الأعلى عائد

وعليه فان إقامة سوق مشتركة تنطوي على ضرورة تصويب آليات عمل الأسواق ودلك ليس من خلال إتباع السياسات واتخاذالإجراءات التي تضمن حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الإقليمفقط وإنماكذلك عن طريق الامتناع عن كل ما من شانه أن يؤدي إلى التمييز بين عناصر الإنتاج وفقا لموطنها الأصلي سواء في القواعدالمنظمة للاستخدام والتصرف أو في الدخول المترتبة عليها وكدالكإزالة الفوارق بين مختلف عناصر الإنتاجسواء كانت اقتصادية كالسياسات المؤثرة على موقع النشاط الاقتصادي ونظم توزيع عائدات الإنتاجأو غير اقتصادية كاللغة والمؤهلات العلمية وقواعد ممارسة المهن والنشاط الاقتصادي .

الإدارة الفوق وطنية للأسواق المشتركة مع إعطاءأهمية بالغة لمسالة توزيع المنافع التكامل بين الدول الأعضاء مع ايلاء أهمية كبيرة للبعد الاجتماعي بهدف تعويض الأقاليموالأنشطة المتضررة تكريسا لمبدأالتكافؤ في توزيع المنافع

.وعليه فان إقامة سوق مشتركة تنطوي على مايلي :

-إتباع سياسات واتخاذإجراءات تهدف إلى ضمان حرية انتقال عناصر الإنتاجوالمنتجات سواء من حيث عدم التمييز بين عناصر الإنتاج من حيث موطنها الأصلي أو القواعد المنظمة للاستخدام والتصرف في الدخول المترتبة عليه بالإضافة إلى إزالة الفوارق بين عناصر الإنتاج التي تعود

[1] محمد محمود الامام التكامل الاقتصادي بين النظرية و التطبيق ص 98

لعوامل غير اقتصادية كاللغة والمؤهلات العلمية وقواعد ممارسة المهن والنشاط الاقتصادي أو اقتصادية كالسياسات المؤثرة في تحديد مواقع النشاط الاقتصادي وفي نظم توزيع عائدات عناصر الإنتاج

–إدارة شؤون الأسواق الموحدة وتطبيق السياسات التي تمكن الدول الأعضاء من مواجهة التقلبات الدورية ومعالجة التغيرات العارضة وما يمكن أن يترتب عليها من اختلالات إقليمية تؤثر على سلبا على أسس توزيع المنافع بين الدول الأعضاء وتتبع هدا إجراءات اجتماعية من اجل تخفيف حدة المشاكل التي قد تتعرض لها مناطق معينة او فئات معينة لما لها من اهمية في تقريب مستويات النمو بين الدول الاعضاء مما من شانه ان يشعر الدول الاعضاء الاقل تقدما والمتاثرة سلبا بمنافع توازي تلك التي تجنيها المناطق او الدول الاكثر تقدما وعليه وجب منع تحول التغيرات المحدودة في في الندرات النسبية لعناصر الانتاج الى تغيرات اوسع تحولها الى ندرات مطلقة تتعدر معالجتها باعادة توزيع الانشطة الانتاجية وفقا لفنون الانتاج وتركيبة الموارد لكل منطقة من المناطق المختلفة مما يؤدي الى تعطل دائم في العناصر التي تظهر فيها وفرة مطلقة

1 –تحرير حركة عناصر الإنتاج في الدول النامية :

تشكو معظم الدول النامية من ندرة حادة في بعض عناصر الإنتاج كراس المال والتنظيم والمعرفة مع وفرة مطلقة في عنصر العمل وهو ما يحد من أهمية إقامة سوق مشتركة بين هده الأخيرة سواء في مرحلة مبكرة أو متقدمة من التكامل لا يساعد على حل المشكلة لأي منها بل من الممكن أن يؤدي التكامل إلى تعقيدها خاصة ادا استطاعت دولة معينة استقطاب قدر اكبر من النشاط الاقتصادي على حساب باقي الإقليم

ويمثل العالم العربيإقليمادا حالة خاصة حيث تتفاوت بين أعضائه الندرات المطلقة للموارد وتخف حدتها ادا ما نظرنا إلىالإقليم مجتمعا إلى درجة تمكن من أن نطلق عليه نموذج تكامل الموارد (يعوض وفرة الأموال في بعض الدول ندرته في دول أخرى ووفرة الأيدي العاملة في دول وندرتها في دول أخرى كما تتفاوت الطبيعة في سخائها بالموارد الطبيعية [1]إلاأن حركة عوامل الإنتاج في العالم العربي في ظل تراخي مسيرة التكامل وتوقفها عند حدود إقامة منطقة للتجارة الحرة جعل الاتجاه العام الذي تسلكه عوامل الإنتاج في العالم العربي هو انتقال عوامل الإنتاج من عمل ورأس مال من العالم العربي إلى العالم الغربي (يشمل هدا حركة كل من العمل ورأس المال فحتى الدول العربية الفقيرة تشهد هروب رؤوس أموالإلى الدول الغنية الغربية بحثا عن عائد مناسب بالإضافةإلى العمالة) وهو ما أدى التفكير في الانطلاق مبكرا في إقامة سوق عربية مشتركة

وبالتالي التبكير في تحرير حركة رأس المال على اعتبار أن دلك يمكن أن يساهم في تقريب مستويات التنمية ومن ثم تهيئتها للدخول في تكامل فيما بينها .

2 –أبعاد تحرير حركة عناصر الإنتاج :

–يؤدي تحقيق حرية حركة اليد العاملة في ظل تباين مستويات النشاط الاقتصادي والتفاوت الحاد في مستويات الأجور والسياسات المالية إلى اتجاه حركة هده الأخيرة في الاتجاه غير المرغوب فهي ويمكن التمييز بين وجود ثلاث حالات أساسية .

–في حالة مادا كانت دول الإقليم لا تعاني من مشكلة بطالة وهدا الأمر غير وارد فان تحرير أسواق العمل سيؤدي إلى اتجاه تقارب معدلات الأجور المتفاوتة ويؤدي إلى منع تفاقم الاختلالات داخل الإقليم.

في حالة وجود معدلات بطالة مرتفعة داخل الإقليم فقد تنشا معارضة من قبل العمال الدين ينتمون إلىالدول المستقبلة للعمالة وهو ما يمكن أن ينطبق على الدول النامية التي تعاني من نقص في عنصر رأس المال ووفرة نسبية في العمل .

يمكن أن يؤدي السماح بانتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاءإلى انتقالها للاستفادة من الفرص التي تستجد مما يعوق إعادةتشغيل العناصر الوطنية المعطلة ويعني هدا تحمل المواطنين أعباء التكامل لصالح غير المواطنين مما يجعلهم يقفون ضد عملية التكامل .

ا–الطلب التابع لانتقال العمل مع انتقال خدمة العمل

إن انتقال العمال من سوق لأخرى يتطلب الانتقال البدني للعامل ومعه كل التصرفات الأخرى التي تتعلق بشخصه إلى جانب عمله وبعض هده التصرفات يدخل في حسابات الدول التي ينتقل العامل منها واليها ومن أهمها ما يقوم به العامل من استهلاك له ولأسرته وهو ما يؤثر على التوازنات التي تكون متحققة قبل انتقال العمال خاصة في القطاعات غير الاتجاريةكالإسكان والمرافق العامة بالمقابل يمكن أن تتعرض الدول المرسلة للعمالة إلى انكماش لا يعوضه ما قد يحوله العمال المغتربين من مدخراتهم إلى أسرهم المقيمة في موطنهم الأصلي لأنه تحويل لتمويل الاستهلاك تلك الأسر ممكن أن لا يقابله إنتاج محلي مما ينقص من اثره الايجابي على ميزان المدفوعات على نحو ما حدث في تحويلات المهاجرين في بعض البلاد العربية (لا تحسن التحويلات بالضرورة من أوضاع الاستثمار في الدول المرسلة للعمالة)

لا تكتفي الترتيبات التكاملية بمجرد إزالة القيود أمام انتقال العمال بل تقوم بتطوير برامج التدريب والتعليم وبرامج مشتركة للتأهيل خاصة للعمال الدين يفقدون وظائفهم نتيجة للآثارالانحسارية لتحرير التجارة في بعض الدول (تراجعأنشطة في بعض الدول نتيجة ازدهارها في دول أخربالتي تستفيد

من الآثار الانتشارية للتكامل أو بسبب تراجع اداء بعض الأنشطة لحساب أنشطة أخرى)في الدول الأعضاءلإكساب قواها العاملة المهارات التي تتفق وفرص العمل المتاحة وكدا معادلة الشهادات والمؤهلات .

ب –مراعات الابعاد الاجتماعية لانتقال العمال

يتطلب تحرير انتقال العمال وعائلاتهم (داخل التجمع التكاملي من مكان الى اخر او من عمل الى اخر)ضرورة العمل على إدماج هؤلاء في الحياة الاجتماعية من خلال حقوق نظام الضمان الاجتماعي والحق في الانضمام إلى التنظيمات العمالية والحق في التدريب والتأهيل والترقية وغيرها من الحقوق التي يتمتع بها العمال الوطنيين دون تمييز وتجدر الإشارةإلى ارتباط تحرير حركة العمال مع تحرير حركة الأفرادأوالأشخاص في إقليم التكامل وهو ما يدفع باتجاه إقرار ما يسمى بحق المواطنة على نحو تم إقراره من طرف الجماعة الأوروبية حيث يتمتع الأفرادبجميع الحقوق الاجتماعية والسياسية وحقوق الإنسان داخل الإقليم كتلك التي كانو يحصلون عليها داخل أوطانهم

2 –انتقال رأسالمال :

ثالثا :تكامل السياسات الاقتصادية(الاتحاد الاقتصادي والوحدة الاقتصادية) :

تعتبر هاتين المرحلتين من مراحل التكامل الاقتصادي العميق والتي تضيف إلى ما حققته سابقاتها من إلغاء القيود على التجارة وعناصر الإنتاج قدر اكبر من خطوات التكامل الايجابي ودلك بإحداث تنسيق في السياسات المختلفة للدول الأعضاء في مرحلة الاتحاد الاقتصادي وتوحيد ها في مرحلة الوحدة الاقتصادية .

وتاخد السياسات شكيلين اساسين وهما السياسات الاقتصادية كالسياسات النقدية والمالية والتجارية وسعر الصرف بالإضافة الى السياسات القطاعية كالسياسة الزراعية وسياسات التشغيل والضمان الاجتماعي وغيرها من السياسات الاقتصادية ودلك من اجل القضاء على التمييز في المعاملة الراجع إلى الاختلاف في تلك السياسات[1] .

السياسة الاقتصادية:

تعتبر السياسة الاقتصادية أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي في الدول الرأسمالية بمعنى أداة من أدوات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويمكن التمييز بين السياسات الاقتصادية كالسياسة النقدية والمالية والسياسة التجارية وسياسة سعر الصرف والسياسات القطاعية كالسياسة الزراعية والضريبية وسياسات الضمان الاجتماعي.. الخ

[1]حسن حسين رمضان نظر ،مرجع سبق ذكره ، ص –9 .

حيث أصبحت السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الحديث أداة لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية كالتوازن الاقتصادي وضمان استمرار باضطراد معدلات النمو لأطول فترة ممكنة وكدا معالجة الأزماتالاقتصادية .

وتعتبر السياسة الاقتصادية أداة من أدوات السيادة الوطنية حيثتذهبكل حكومة إلى تطبيق ما تراه مناسبا من سياسات اقتصادية للتعامل مع مختلف الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها خلال مختلف مراحل الدورة الاقتصادية من انتعاش أوانكماش .

وتتكون السياسة الاقتصادية من السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة سعر الصرف .

تتعلق السياسة النقدية بكيفية استخدام النقود كأداة للتوجيه الاقتصادي عن طريق كل من أسعار الفائدة والاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة .

في حين تتعلق السياسة المالية بالميزانية العامة للدولة بشقيها النفقات والايردات العامة ويمكن تقسيمها إلى السياسة الانفاقية ادا تعلق الأمر بالنفقات العامة والسياسة الضريبية ادا تعلق الأمر بالضرائب .

ويحرص الأمر الفكر الاقتصادي الحديث على ضرورة انسجام كل من السياسة النقدية والسياسة المالية وعدم تعارضهما .

كما ترتبط السياسة التجارية بسياسات التجارة الخارجية من منع وحظر وترخيص وحصص ...الخ كما ترتبط سياسة سعر الصرف باستخدام الحكومة لسعر الصرف من اجل تحقيق أهداف اقتصادية .

ففي هاتين المرحلتين يكون الهدف هو الاندماج الاقتصادي الكامل وهي أقوى مراحل وصيغ التكامل ، ففيها لا يتم الاكتفاء بتحرير كامل لحركات السلع وعناصر الإنتاج بين الأقطار الأطراف والعمل على تنسيق السياسات ، بل يجري توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية بحيث تتحول الدول المندمجة إلى اقتصاد واحد تحدد سياساته المختلفة سلطة عليا فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء[1].

حظي هدا المنهج بقبول واسع فكانت التجربة الأوروبية بمثابة التطبيق الفعلي له على ارض الواقع ،اد ينطلق في مجال التجارة أي بما يعرف بتكامل التجارة ثم يضيف تكامل عناصر الإنتاج ويضيف إليهما تكامل السياسات ،وما يجمع بين هده الصور جميعا أنها تحقق التكامل من

[1] إكرام عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره ،ص 66 .

خلال الأسواق المختلفة أسواق السلع و أسواق عناصر الإنتاج والأدوات المستخدمة في إدارة هده الأسواق وهي أدوات السياسة الاقتصادية كما هي معروفة في الاقتصاديا ت التي تعمل وفق نظام السوق ، لدلك فان هدا المنهج يعتبر انه تكامل عن طريق آليات السوق .

والتمييز السابق بين المراحل والصيغ الخمسة هو تقسيم لأغراض التصنيف ،اد يمكن أن تتداخل بعض الصيغ وخاصة عملية تنسيق السياسات التي يمكن أن تظهر في مراحل مبكرة.

وتعتبر الثلاث أشكال الأولى هي أكثر أشكال التكامل الإقليمي انتشارا في الواقع العملي ، حيث أنها اقل تعقيدا فلا تتطلب سوى إزالة الحواجز على حركة السلع فقط أو على كل من السلع وعناصر الإنتاج ، بالتالي يترتب عليها تنازل بسيط نسبيا عن السيادة الاقتصادية الداخلية للدول الأعضاء على عكس الاتحاد الاقتصادي الذي يتطلب انتقال هده السيادة إلى جهة مركزية عليا [1].

ويمكن التمييز بين هده الأشكال للتكامل وفقا لمفهوم التكامل السطحي والعميق الذي تم توضيحه فيما سبق آلياته فتندرج منطقة التجارة الحرة تحت التكامل السطحي حيث أنها لا تتطلب تبني أي سياسات خارجية مشتركة أما الأشكال الأخرى فتندرج تحت التكامل العميق حيث تحتوي كل منها على عنصر واحد على الأقل من عناصره ، إلا انه واقعيا أوضحت التجارب أن معظم بل كل اتفاقيات التكامل الإقليمي أيا كان شكلها تتطلب بعض عناصر التكامل العميق من حيث تنسيق السياسات والمؤسسات المختلفة في الدول الأعضاء لتحقيق المزايا المرجوة من التكامل.

ويضيف بعض الكتاب إلى المراحل الخمسة السابقة مرحلة أخرى في بداية العملية التكاملية وهي اتفاقية التجارة التفضيلية و يقصد بها الاتفا ق على ترتيبات يتم بمقتضاها تخفيف القيود وتخفيض الرسوم الجمركية على جميع أو بعض الواردات التي يكون مصدرها الدول الأعضاء في الاتفاقية مقارنة بتلك المفروضة على الواردات ذاتها التي يكون مصدرها مندول غير منضمة إلى الاتفاقية [2] .

رابعا –تقييم نموذج بيلا بالاسا في التكامل الاقتصادي :

حظي نمودج بيلا بالاسا بقبول واسع وقد كان بمثابة خلفية نظرية للتجربة الأوروبية انجح تجارب التكامل الاقتصادي على المستوى العالمي حيث ينطلق هدا الأخير في مجال التجارة أو ما يعرف بتكامل التجارة تم إلى تكامل عناصر الإنتاج ثم إلى تكامل السياسات وهو تكامل عنطريق

[1] حسن حسين رمضان نظر ،مرجع سبق ذكره ،ص 10 .

[2] هيثم إبراهيم جعفر ، مرجع سبق ذكره ،ص 8 .

الأسواق (سوق السلع ثم سوق عناصر الإنتاج تم الأدوات المستخدمة في إدارة هده الأسواق وهي السياسات الاقتصادية فهو تكامل يعمل وفق اقتصاد السوق الحرة والياتها

يعتبر النموذج المقترح من طرف بالاسا نموذج مرحلي هدفه إدراك الوحدة في النهاية لدلك فهو معقد ويتسم بالكثير من التقييد في حين يرى بعض المفكرين أن التكامل ما هو إلاأداة لتحقيق أهداف كل دولة مشاركة فيه (التنمية مثلا) لدلك فالعبرة حسب رأيهم ليست بالتحول من حالة الاستقلال التام للدول الأعضاءإلى حالة الوحدة الاقتصادية (اقتصاد موحد) بل في توفير قاعدة تستطيع هده الدول على أساسهاأن تقوم بالعمل المشترك من اجل بلوغ أهدافها الاقتصادية كما أن تركز هدا النموذج على تكامل الأسواق (الحرية الاقتصادية) يجعله غير صالح لجميع الدول على المستوى العالمي على اعتبار عدم قدرته على تحقيق (الحرية الاقتصادية)على تحقيق التنمية في الدول النامية خاصة لدلك فهناك من يركز (فاجدا التكامل الإنتاجي)على التكامل الإنتاجيوالإنمائي.

المحور الثالث

تجارب التكامل بين الدول المتقدمة

الاتحاد الأوروبي

المحور الثالث

تجارب التكامل بين الدول المتقدمة

الاتحاد الأوروبي

تمهيد :تجدر الإشارة في البداية إلى أن التجربة الأوروبية من أهم تجارب التكامل على الإطلاق فقد عرفت أوروبا مجوعة من التجارب التكاملية سواء قبل الاتحاد الا وروبي كاتحاد البينولوكس الذي ضم كل من بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ 1944 ، والتي انضمت مجتمعة إلى جماعة الفحم والصلب ، أو بالموازاة معها كرابطة التجارة الحرة الأوروبية (الافتا) في عام 1957 والتي جمعت كل من المملكة المتحدة واسلندا والبرتغال والسويد والنرويج والنمسا وانضمت فنلندا بصفتها عضوا منتسبا ، أو ما يسمى بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية والتي جمعت كل من بلدان الافتا والجماعة الاقتصادية الأوروبية[1] و يتم اهم تجارب التكامل الأوروبية وأكثرها نجاحا وهي تجربة الاتحاد الأوربي والتي مرت تجربة الاتحاد الاوروبي بالعديد من المحطات و المراحل يمكن ايجازها فيما يلي :

أولا –معاهدة باريس وإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب :

يعتبر حجر الأساس للاتحاد الأوروبي[2] ما أعلنه روبارت شومان وزير الخارجية الفرنسي في 09 ماي 1950 عندما نادى مبدئيا بإقامة اتحاد للفحم والصلب ، وقد وقع كل من بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ وفرنسا وألمانيا وايطاليا ميثاق الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في 18 ابريل 1951 ودخلت حيز التنفيذ في 23 ابريل1952 [3].

---

[1]بلفاطميعباس ،التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية : الواقع والتحديات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ، سطيف،,2004،ص 34 .

[2]المادة 06 من اتفاقية ماستريخت غيرت اسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى الجماعة الأوروبية وتميل جميع أجهزة الجماعة إلى استخدام اصطلاح الاتحاد الأوروبي في إصداراتها .

[3]بلفاطميعباس ،التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية : الواقع والتحديات، مرجع سبق ذكره ص 33 .

وقد قامت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب على أربع مبادئ رئيسية يمكن استنباطها من إعلان شومان ،تتلخص في التعاون بين المنظمات وإنشاء المؤسسات الفوق وطنية وتكريس استقلالية مؤسسات الاتحاد والمساواة بين الدول ،وقد أسفرت إقامة السوق المشتركة للحديد والصلب عن إلغاء القيود الكمية بالنسبة للمنتجات الخاصة بقطاعي الفحم والصلب في الدول الستة كما عملت على إلغاء الازدواج في الأسعار وساهمت الاستثمارات طويلة الأجل في زيادة الإنتاج مع تخفيض تدريجي للإعانات المقدمة للمنتجين ، والأهم من دلك أن الاتفاقية ساهمت في زيادة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في الفترة الممتدة من سنة 1952الى سنة 1956 في منتجات الحديد والصلب بنسبة 169 % و في منتجات الفحم بنسبة42 %[1] .

ثانيا– معاهدة روما وإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية :

على اثر النجاح الذي حققته الجماعة الأوروبية للفحم والصلب قدم وزراء خارجية الدول الست الأعضاء في يونيو عام 1956 مدخلا جديدا للوحدة الأوروبية يستهد فتوسيع نطاقها ليشمل كافة السلع والخدمات المتبادلة ، وبعد عدة مباحثات عقد اجتماع في روما سنة 1957 بين الدول الست الأعضاء أسفر عنه عقد معاهدتين نصت إحداهما على إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية(السوق المشتركة) ونصت الأخرى على إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الدريةواستهدفت معاهدة روما مايلي[2]:

– إزالة الحواجز الجمركية البينية ووضع تعريفة جمركية موحدة .

– تنسيق السياسات المالية والاقتصادية.

– إيجاد سياسات مشتركة في الزراعة والنقل.

– السماح بحرية الحركة للبضائع والعمال والشركات .

– إيجاد مناخ اقتصادي مناسب لعمل السوق المشتركة من خلال إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي ودعم فرص العمل وإنشاء بنك استثماري لإعطاء القروض والضمانات ولمساعدة المناطق والقطاعات الأقل نموا والعامل على إنشاء صندوق تنمية أوروبي لدول وأقاليم ما وراء البحار لبعض الدول الأعضاء [3].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سبق دكره،ص ص56 –57 .

[2] مخلد عبيد المبيضين،الاتحاد الاوروبي كظاهرة إقليمية ،الاكادميون للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية ،2012،ص 83.

[3]مخلد عبيد المبيضين،المرجع السابق،ص 98.

أما بالنسبة إلى الجماعة الأوروبية للطاقة الدرية فقد تم إنشاءها من اجل التنمية السلمية للطاقة الدرية وهي تعمل تحت مسؤولية مؤسسة دائمة هي جماعة الطاقة الدرية الأوروبية والتي تكونت من مجلس وسلطة عليا ولجنة .

وعلى العكس من اتفاقية الفحم الصلب تعتبر اتفاقية روما اتفاقية إطارية ذات اجل غير محدود وقابلة للتعديل مع تطور مراحل التكامل من خلال عقد معاهدات تعدلها .

ولما كانت إحدى الأسس الهامة التي قامت عليها معاهدة روما هي تحقيق الوحدة الجمركية ووحدة السياسة التجارية ، فقد تقرر تحديد فترة انتقالية تصل إلى 12 سنة تبدأ من أول يناير 1958 إلى غاية 31 ديسمبر 1969 .

وقد تم تقسيم هده الفترة الانتقالية إلى ثلاث مراحل مدة كل منها أربع سنوات ، اد تقرر أن تقوم كل دولة بتخفيض ضرائبها الجمركية على السلع المتبادلة على أن يبدأ أول تخفيض في أول يناير 1959 ، وقد تقرر التخفيض الأول بنسبة 10 % يليه تخفيض أخر بنسبة 10 % بعد سنة ونصف ثم يتبعه تخفيض ثالث بنسبة 10 % في نهاية المرحلة الأولى والتي تنتهي في 31 ديسمبر 1961 بحيث تتوافر في هدا التاريخ الشروط اللازمة للدخول في المرحلة الثانية وقد تم دلك بالفعل .

وكان أداء الدول الأعضاء في المرحلتين الثانية والثالثة أكثر نجاحا ، ففي نهاية ديسمبر 1963 كان قد تم إلغاء 40 % مما هو مستهدف على أساس مستوى التعريفات السائد في عام 1957 ، وفي أول يناير 1966 بلغت نسبة التخفيضات 80 % بينما كان المستهدف تحقيقه 60 % فقط ، وبحلول منتصف عام 1968 تم إلغاء جميع القيود الجمركية على التجارة البينية للدول الأعضاء ، وفيما يخص القيود الكمية الأخرى فقد تم إلغاؤها بأسرع من التعريفات الجمركية ،ففي عام 1959 تحولت كافة حصص الاستيراد للدول الأعضاء إلى حصص جماعية مما يعني عدم وجود تمييز بالنسبة للدول الأعضاء ، في نهاية عام 1961 نجحت الدول الأعضاء في إلغاء كافة القيود الكمية الأخرى على التجارة البينية[1] .

والصفة الأخيرة المميزة للاتحاد الجمركي هي التعريفة الجمركية المشتركة ، وتقضي معاهدة روما بفرض تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء ويتمم حسابها على أساس المتوسط الحسابي للتعريفات التي كانت سائدة في أول يناير 1957[2] .

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجعسبق ذكره، ص 61 .

[2] نفس المرجع.

وعقب استكمال الاتحاد الجمركي أصدرت المفوضية الأوروبية إعلانا يحدد ثلاثة أهداف للمرحلة التالية والتي كان مقدرا لها 20 سنة ودلك للمضي قدما في إقامة السوق المشتركة وهي [1]:

– الاستمرار في العمل من اجل إقامة اتحاد الاقتصادي ودلك عن طريق إزالة الفوارق القائمة بين النظم الضريبية وكدا التوجه نحو إقامة الوحدة النقدية ودلك بدا بتنسيق السياسات النقدية .

– وكدا تنسيق الجهود في مجال البحث والتطوير التكنولوجي .

– العمل من اجل إقامة توحد سياسي .

– تقويم العلاقات الخارجية ومواجهة القضايا الإنسانية كالتحولات المجتمعية وتنظيم الحياة الاجتماعية وقضايا البيئة وشؤون الإنسان من امن وحرية وصحة .

واستطاعت الجماعة على مدى 20 عاما أن تحقق انجازات هامة في كل من هده المجالات ، فقد شهدت هده المرحلة التوجه إلى الانطلاق في تحرير انتقال الأفراد و رؤوس الأموال ، وتم الانطلاق في مجال تنسيق الضرائب والإعانات الحكومية وحضيت المنافسة والتكامل النقدي وتنسيق السياسات الاقتصادية والربط بين كل من التنسيق الاقتصادي والتكامل النقديباهتمام بالغ من طرف الجماعة .

وعلى الرغم من النجاح الذي حققه الاتحاد الأوروبي حتى بداية السبعينات في تحقيق أهداف معاهدة روما إلا أن مسيرته نحو تحقيق الوحدة قد تعثرت ، فقد اتسم عقد السبعينات بالأزمات وعدم الاستقرار على المستوى الدولي حيث شهد العالم خلال السبعينات وبداية الثمانينات العديد من الأزمات تمثلت في انهيار النظام النقدي العالمي في 15 اوث عام 1971 والدي أدى عدم استقرار الأسواق العالمية والصدمة البترولية الأولى في اكتوبر 1973 وما تبعها من موجات تضخمية عالية وبطالة مرتفعة (الركود التضخمي) بالإضافة إلى تنامي دور الاقتصاديات الصناعية حديثة التصنيع حينها مثل اليابان وتعاظم الحرب التجارية بين الاتحاد الاوروبي من جهة واليابان والولايات الوحدة من جهة أخرى [2]

وهو ما جعل الدول الأعضاء بدلا من أن تتعاون لتامين مستقبلها فضلت كل دولة حماية نفسها فقط ،مما أدى إلى سلسلة لا تنتهي من الاضطرابات والفوضى الاقتصادية والنقدية التي كانت لها آثار وخيمة على التجارة البينية وترتب عليها ضعف في الأجهزة التنظيمية للاتحاد

---

[1] محمد محمود الإمام ،التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره ، ص 202.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجعسبق ذكره ، ص 68

الأوروبي نتج عنها شل لعملية صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي وتراجع في تطبيق مفهوم السوق المشتركة[1].

وظهرت في بداية الثمانينات بوادر أزمتين تتعلق الأولى بفقدان الاتحاد الأوروبي للقدرة التنافسية الدولية والتي انعكست في تراجع نصيبه من حجم التجارة العالمية للسلع الصناعية من 45 % عام 1973 إلى 36 % عام 1985 والثانية فتتمثل في ركود عملية التكامل الأوروبي الاقتصادي والسياسي[2] .

كما واجهت مسيرة التكامل الاوروبي مجموعة أخرى من العقبات الداخلية والتي تتمثل في عدم اكتمال الوحدة الجمركية الأوروبية لبقاء بعض الرسوم التعويضية المرتبطة بسياسة دعم المنتجات الغذائية في إطار السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة وبقاء نظام الحصص الخاص ببعض المنتجات الحساسة مثل الصلب والألبان والقيود الكمية على التجارة غير المنظورة بالإضافة إلى انتشار استخدام القيود غير الجمركية على التجارة الخارجية من طرف أعضاء الجماعة

أما على مستوى التوسع في عضوية الاتحاد الأوروبي ، فقد عرف هدا الأخير الذي انطلق بمجموعة الستة عدة توسعات ، فكان التوسع الأول له نحو الشمال ليكون مجموعة التسعة ودلك بعد انضمام كل بريطانيا وايرلندا والدانمرك بعد 10 سنوات من المفاوضات ، بينما رفضت النرويج الانضمام في استفتاء شعبي خوفا على قطاعها السمكي ، ليأتي بعدها التوسع الثاني نحو الجنوب مكونا مجموعة العشرة ودلك بانضما م اليونان ابتداء من سنة 1981 وجماعة ألاثنتي عشر بانضمام كل من اسبانيا والبرتغال ابتداء من أول 1986[3].

ورغم ما كان لهدا التوسع من كلفة اقتصادية نتيجة تفاوت مستوليات التقدم فقد تقبلتها الجماعة حرصا على تامين حدودها الجنوبية من الاضطرابات التي فد تثيرها الدكتاتوريات العسكرية وكدا سعيا للاستفاد ة من الروابط الخارجية لهده الدول مع مناطق لها أهمية في مواجهة تصاعد أزمة الطاقة على الأجل الطويل وهي الشرق الأوسط بالنسبة لليونان وأمريكا اللاتينية بالنسبة لاسبانياوالبرتغال .

على الرغم من قيام السوق المشتركة والمساعي المتكررة للدخول في وحدة اقتصادية ، فان الجماعة ظلت تشكو من استمرار عدد كبير من القيود التي تعيق تلك الوحدة ، وعلى هدا

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 74 .

[2] نفس المرجع ، ص 61 .

[3] عبد الوهاب رميدي،مرجع سبق ذكره، ص 44 .

الأساسقامت بتعديل معاهدة روما [1] ودلك بهدف المضي قدما نحو وحدة أوروبية وهدا بهدف إضفاءالصبغة فوق الوطنية على عملية اتخاذ القرارات في الجماعة وتمكينها من الاستقلال بمواردها وإدخال المزيد من الإصلاحات المؤسسية عليها بما يساعد على التقدم نحو الوحدة الأوروبية، كما طالب المجلس بعمل ما يلزم من اجل إشعار المواطن العادي بأنه ينتمي إلىأوروبا.

وبناءا عليه فقد أعدت المفوضية كتابا ابيض يستهدف إقامة السوق الداخلية الموحدة في سنة 1992 وهو عبارة عن برنامج شامل يسعى إلى خلق إطار اقتصادي موحد لا يتناول قطاعا اقتصاديا موحدا أو منطقة بعينها بل يحاولتحديد طبيعة العوائق التي تحول دون قيام السوق الداخلية الموحدة [2] كما تم إقرار القانون الأوروبي الموحد اعتبارا من سنة 1987 .

وعلى العموم يمكن القول أنإقرار السوق الموحدة والتصديق على القانون الموحد أدىإلى تعزيز الصبغة فوق الوطنية للجماعة ودلك عن طريق إضفاء المزيد من المرونة في أساليب عملها وتوسيع صلاحياتها وتكريس المزيد من المرونة على عملية صنع القرار داخل أجهزتها وساهم في الحصول على المزيد من الاستقلال في مواردها ،وهكذابدأت مرحلة جديدة تستكمل خلالها الإجراءات اللازمة لتحرير حركة المنتجات وعوامل الإنتاج والعمل على تنسيق السياسات الاقتصادية وتطوير السياسات الاجتماعية والإقليمية[3] .

<u>ثالثا –معاهدة ماستريخت وإقامة الاتحاد الأوروبي سنة 1992 :</u>

اقتضى تعديل معاهدة روما لتتحول من معاهدة لإقامة سوق مشتركة إلى معاهدة اتحاد اقتصادي ونقدي ودلك في معاهدة ماستريخت سنة 1992 على أساسأن تطبق ابتداء من سنة 1993 ولكن تنفيذهاتأخرإلى غاية 1993/11/10 ودلك لاعتراض ألمانيا عليها ، واستهدفت معاهدة ماستريخت ما يلي [4]:

1- التحرير الكامل لحركة السلع و الخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء .
2- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل موعد 01 /01 /1999 يتحكم بإصدار العملة الأوروبية الموحدة .

---

[1] عرفت معاهدة روما ما يقارب 20 تعديلا مند إقرارها .

[2] عبد الطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ،ص 76

[3] محمد محمود الإمام، المرجع السابق ، ص 205-206 .

[4] عبد الوهاب رميدي،مرجع سبق ذكره ، ص 45 .

3- سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية .

وقد حددت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية وتتمثل فيما يلي[1] :

المرحلة الأولى : 10 جويلية- 31 ديسمبر وتهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية .

المرحلة الثانية : 10 جويلية 1994- 31 ديسمبر 1998 ويتم فيها استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على الاتحاد الأوروبي من قبل الدول الأعضاء مع تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء والتأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط [2].

المرحلة الثالثة : 1 جانفي 1999 – 2002 : وكانت تهدف إلىإنشاء البنك المركزي الأوروبي والذي يقوم بإصدار العملة الأوروبية الموحدة ورسم السياسة النقدية للجماعة وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة .

شهدت بداية التسعينات انضمام أعضاء جدد إلى الاتحاد الأوروبي فكان التوسع الثاني له نحو الشمال ودلك بانضمامأعضاء جدد من رابطة التجارة الحرة في مارس 1994 وهي كل من النمسا والسويد وفنلندا والنرويج – رفضت النرويج في استفتاء شعبي الانضمام إلى الجماعة – ليصل أعضاء الجماعة إلى 15 عضوا .

وفي أول ماي 2004 انضمت 10 دول إلى الاتحاد الأوروبي وهي كل من قبرص ومالطا والمجر وبولندا وسلوفينيا ولاتفيا واستونيا ولتوانيا وجمهورية التشيك وسلوفينيا وهي اكبر عملية توسع للجماعة مند نشأتها من حيث عدد الدول المنظمةأو من حيث الأثر المترتب على هدا التوسع ، فقد توسعت عضوية الاتحاد بمقدار الثلثين ، وهو ما يعكس قدرة الاتحاد الأوروبي على السير بخطى ثابتة ومستقرة وفقا لمنهج عقلاني يتجاوز الحساسيات العرقية والدينية مند معاهدة باريس 1951 وصولا إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي والمتمثل في سوق واحدة ضخمة وعملة واحدة قوية

---

[1] عبد الوهاب رميدي، المرجعالسابق، ص 46 .

[2] من بين الشروط إلا يزيد التضخم عن 1.5% عن معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخما في التحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى عدم زيادة سعر الفائد ة طويلة الأجل عن 2 % بالنسبة لمتوسط سعر الفائد ة في اقل ثلاث دول في الاتحاد من حيث معدلات التضخم ، وأن تتحرك أسعار الصرف بدون انحرافات عن الأهداف الموضوعية ، وتطبق سياسة للإصلاح المالي بحيث لا يزيد العجز في الموازنة العامة للدول عن 3 % من الناتج المحلى الإجمالي وإلا تزيد قيمة الدين العام عن 60 % من الناتج المحلي الإجمالي .

وحرية انتقال للأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال ، بل وقدرة اكبر للتعامل مع التحديات والاختلاف والتنوع بين الدول الأعضاء ،ثم استمر توسع الاتحاد الاوروبي ليصل إلى حدود 28 دولة .

رابعا –تقييم التجربة الأوروبية :

اعتمدالاتحاد على المنهج الوظيفي الجديد الذي نادي به ارنس ت هانس والذي يعمل على الدمج بين الجانب الفني (القطاعي كالاقتصاد ي مثلا) والجانب السياسي وخاصة في مجال بناء المؤسسات الإقليمية الفوق وطنية وطريقة إدارتها ،وهو ما سمح له بتنسيق مختلف السياسات الجماعية التي غطت مختلق الجوانب الاقتصادية وتجاوزتها إلى النواحي السياسية والاجتماعية وما يتصل منهاإبعاداإقليمية .

وعليه استطاعت التجربة الأوروبية على المستوى الاقتصادي أن تشق طريقها على الصعيدين العملي والنظري لتكون تجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي وفق المنهج التجاري الذي اقترحه الاقتصادي بيلا بالاسا القائم على التدرج المرحلي من منطقة التجارة الحرة الى الوحدة الاقتصادية .

كما أن توسع الاتحاد عبر الزمن قد يكون دليلا على نجاحه ، ولكنه يمثل تحديا لصنع القرار في ظل اتساع نطاق المشاركين فيه ،إلا أن اعتماد الاتحاد على المنهج الوظيفي الجديد أعطى لأجهزته قدرة كبيرة على اكتساب صلاحيات في اتخاذ القرارات التي تحظى بالأولوية على القوانين القطرية واتساع سلطات المؤسسات الأوروبية مع الحرص في نفس الوقت على استمرار السلطة القطرية في معالجة الأمور التي يسود الاتفاق على قدرة هده السلطة على التعامل معها بكفاءة وهو ما أطلق عليه بمبدأ التفويض مع الاستمرار في المحافظة على الانجازات .

كما استندت التجربة الأوروبية إلى رضا شعبي ومشاركة ديمقراطية وبالتالي لم تفرض بشكل فوقيل تمت المحافظة على درجة عالية من الولاء للفكرة الاتحادية واعتمدت المجموعة على أساليب متطورة لمواجهة المشاكل المستجدة ، منها حصر المشكلات والسعي إلى توحيد المعايير تجاهها والتنسيق بين الدول لمنع التضارب والتناقض وإتباع السياسة التدرجية والمراحل الزمنية للسماح بالتكيف مع السياسات الجديدة وكدا الاعتراف بمبدأ التعويض الجماعي للطرف الذي يقع عليه الضرر من إتباع سياسة جديدة موحدة[1] .

[1] بالفاطمي عباس، التكامل الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ،ص38–39 .

لقد كان التفاوت في مستويات النمو والتنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء في الاتحاد في بادئ الأمر عاملا مهما للتوافق وحفزا للدول الأقل تقدما على القبول بفكرة الاتحاد لأمر الذي اكسب البعد الإقليمي اهتماما متزايدا بحيث أصبح قاعدة أساسية في تحقيق التوافق المستمر دون تخوفها من التعرض لظاهرة التبادل الغير المتكافئ في إطار الاتحاد .

ألقت أزمة الرهون العقارية التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2006 وتحولت إلى أزمة مالية عالية سنة 2008 بظلالها على التجربة الأوروبية ، فقد تأثرت غالبية اقتصاديات بلدان الاتحاد الاوروبي بها وكان أثرها كبيرا علي تلك الأقل تقدما مهددة بدلك الاتحاد ككيان اقتصادي وسياسي على اعتبار أن التعامل القطري مع الأزمة أصبح مرتبط بما تمليه مؤسسات الاتحاد في المفوضية .

فاليونان مثلا واجهت صعوبات مالية كانت لها آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة على الاقتصاد اليوناني كانخفاض مستويات الناتج وارتفاع معدلات البطالة والفقر في ظل ارتفاع مستويات المديونية ،عجزت من خلالها الحكومة في ظل السياسة المالية التقشفية القاسية (المبرمجة بمقاييس الاتحاد الاوروبي) عن إرضاء الجماهير الغاضبة في الشارع المنددة بالتقشف والمنادية بالخروج من الاتحاد الاوروبي.

وهو ما دهبت إليه الحكومة البريطانية باعتبارها من أقوى الاقتصاديات في بلدان الاتحاد وعلى المستوى العالمي في طلبها بالخروج من الاتحاد الاوروبي بعد مسيرة قاربت على الخمسين عاما من الترتيبات التكاملية ، فقد رأت هده الأخيرة أن سياسات المفوضية في بروكسل كسلطة فوق وطنية لا تتماشى وأولوياتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وبالتالي تكون قد فضلت الوطنية على حساب الإقليمية حتى وإن كان خروجها من الاتحاد الاوروبي سيكلف الاقتصاد البريطاني عشرات المليارات من الدولارات .

المحور الرابع

تجارب التكامل بين الدول النامية

المحور الرابع

تجارب التكامل بين الدول النامية

تمهيد :ظهرت العديد من تجارب التكامل بين الدول النامية (تكامل جنوب جنوب) اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين في افريقيا واسيا وامريكا الجنوبية سيتم التطرق اليها فيما يلي :

أولا–تجارب عربية :

1 –منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

لقد تمت في الواقع عدة محاولاتلتدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والاستفادة من مزايا تكثيفالتعاون الاقتصادي والتي يرتبط سجلها في الغالب بإنشاء جامعة الدول العربية والتي تبدأ بمعاهدة الدفاع العربي والتعاون الاقتصادي المشترك سنة 1950 فمشروع الوحدة الاقتصادية العربية لسنة 1953 والذي تخلت عنه الدول العربية لصالح مشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964 ،وبالرغم من انضمام مجموعة من الدول العربية إلى هده الاتفاقية إلاأنها كانت في جوهرها منطقة للجارة الحرة ولم ترقى إلى مستوى الاتحاد الجمركي أوالسوق المشتركة وبالرغم من دلك فان هده الاتفاقية حققت حينها زيادة ملموسة في حجم التجارة البينية للدول العربية [1]،وظلت اتفاقية السوق قائمة إلى غاية توقيع اتفاقية السلام بين مصر إسرائيل لتتوقف الدول الأعضاء في السوق عن العمل بها .

وفي عام 1981 تم توقيع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية من قبل 21 دولة وفي سنة 1982 تم توقيع اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية ورغم الإجماع العربي على هدين المشروعين إلاأنهما لم يحضيا بنجاح يذكر[2] .

وفي سنة 1996 تم التوقيع على اتفافية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالقاهرة ،حيث تم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدولالأعضاء ودخلت حيز التنفيذ في

---

[1] الحوزي جميلة ،التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 05 ، الجزائر ص 30 .

[2] نفس المرجع ،ص 30 .

جانفي 1998 على أن تلغى جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في سنة 2007 ، وقد حرصت الدول العربية على الانضمام إليها منذ الشهور الأولى لعام 1996 حيت فاق عدد الدول العربية التي اتخذتإجراءاتالتنفيذ بعد عام واحد 14 دولة ، أما مع انتهاء تطبيق البرنامج فوصل عدد الدول المطبقة حوالي 17 دولة ، أما الجزائر فبدأتإجراءاتالانضماملى هده المنطقة في سنة 2002 وتعد حاليا من الدول المفعلة لها[1]، واجه التكامل العربي عدة عقبات ومشكل أهمها التفاوت في مستويات النمو الاقتصادي بين الدول العربية واختلاف النظم الاقتصادية والتبعية الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة واختلال الهياكل الاقتصادية وضعف وسائل النقل والمواصلات والمشاريع الاقتصادية الإقليمية البديلة كالسوق الشرق أوسطية .

2 –مجلس التعاون الخليجي :

انتهج هدا المجلس المدخل التجاري في عملية التكامل ،فقدتم الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في فبراير عام 1981 ويضم كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت على أن تدخل الاتفاقية حيز النفاد عام 1983 ، ويهدف هدا التكتل إلىإحداث نوع من التنسيق والتوحيد للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدول الأعضاء لتشمل القضايا المتعلقة بالتنسيقالإنمائي وتشجيع التبادل التجاري عن طريق إزالة كافة العراقيل والقيود على التجارة البينية والتنسيق الصناعي وتوحيد سياسات الاستثمار خاصة في مجال المشروعات المشتركة خاصة تحت دعم مؤسسة الخليج للاستثمار [2]،وتشير الدراسات أن التجارة البينية للمجلس بالرغم من نموها في السنوات العشر الأخيرة إلا أنها مازالت متواضعة مقارنة بالمكانة الاقتصادية لهده الدول في التجارة الدولية وهو ما يرجع إلى الطبيعة الخاصة لهده الدول وهي أنهااقتصاديا ذأحاديةالإنتاجحيث تعتمد على النفط الخام الذي يشكل المصدرالرئيسي لدخلها القومي ، وبالتالي فهي اقتصاديات متنافسة في سلعة واحدة هي النفط[3] .

3 –اتحاد المغرب العربي :

ترجع رغبة بلدان المغرب العربي في التكامل إلى الستينات فغالبا ما كانت هده الأخيرة تعبر عن رغبتها في التكامل خلال الاجتماعات الدورية الرسمية لمسؤولي البلدان المغاربية مباشرة عقب

---

[1] نفس المرجع،ص 33

[2] صفوت عبد السلام عوض الله ،تقويم تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، دار النهضة العربية ، 2005 القاهرة ،ص ص 29– 30 .

[3] نفس المرجع، ص 37 .

حصولها عقب حصولها على استقلالها السياسي عن طريق اقتراحها مشاريع للتكامل الاقتصادي المغاربي لم يكتب لها النجاح .

وفي العاشر من جوان 1988 بزرالدة في الجزائر العاصمة تم أول لقاء بين زعماء الدول المغاربية وتم إصدار بيان زرالدة التاريخي القاضي بتشكيل لجنة سياسية مغاربية كبرى وخمس لجان فرعية أسندت لها مهام التفكير وصياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب العربي ، ليتم التوصل في الأخير الى توقيع معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي في السابع عشرة فيفيري1989 بمراكش .

وقد رسمت بلدان اتحاد المغرب العربي نموذجا للتكامل قائم على التدرج المرحلي من منطقة التجارة الحرة الى الاتحاد الاقتصادي والسوق المشتركة والوحدة الاقتصادية ،ولتجسيد دلك تم تشكيل لجان وزارية وتم توزيع العمل عليها وتركز عمل هده اللجان على وضع الإطار القانوني للعملية التكاملية ولقد استمر عمل هده اللجان الى غاية 1995 تاريخ تجميد الاتحاد ،ولم تستأنف عملها إلامع مطلع عام 2001،ولكن سرعان ما عادت الى التوقف سنة 2002 باستثناء لجنة الأمن الغدائي التي واصلت عملها[1].

وتقف في وجه اتحاد المغرب العربي العديد من العقبات والعراقي ل سواء ذات طابع سياسي كاختلاف النظم السياسية في الدول المغاربية بالإضافة إلى عدم وجود رغبة والإرادة السياسية الحقيقية لدى قادة بلدان الاتحاد ناهيك عن الحلافات السياسية الموجودة بين الدول المغاربية وفي مقدمتها قضية الصحراء الغربية بالإضافة إلى العقبات الاقتصادية والتي يمكن حصرها في تباين النظم والسياسات الاقتصادية بالإضافة إلى تبعية الاقتصاديات المغاربية إلى الخارج وهو ما انعكس في ضعف التجارة البينية لبلدان الاتحاد بالإضافة إلى وجود مشروعات تكاملية بديلة ومنافسة للمشروع المغاربي كالشراكة الاوروميتوسطية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ثانيا –التكامل بين البلدان الاشتراكية :

كون الاتحاد السوفيتي سنة 1949 مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة الكوميكون مع دول الكتلة الشيوعية في شرق أوروبا (بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وشرق ألمانيا وبولندا ورومانيا)بالإضافة إلى كل من(منغولوليا وكوريا الشمالية وفيتنام بعد مدة) وكان الهدف من دلك هو تحويل التجارة من الدول القريبة والوصول إلى درجة كبيرة من الاكتفاء الذاتي بين الدول الشيوعية

[1] فيصل بهلولي ،إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 14،2014،ص .187

وفي ظل هده التنظيمات اغلب الدول في الكوميكونكانت تستورد البترول والغاز الطبيعي من الاتحاد السوفيتي مقابل المنتجات الصناعية والزراعية حيث كانت حكومات الدول الاشتراكية المنتمية إلى الكوميكون تخطط وتدير وتقرر جميع المعاملات الدولية من خلال عدد من الشركات التجارية المملوكة للدولة حيث لعبت الاعتبارات الاقتصادية والسياسية وحاجات التخطيط دورا مهما في عملية التكامل لهدل الدول في حين لم تكن للمزايا النسبية والأسعار النسبية والكفاءة أي أهمية في التجارة البينية والتكامل على اعتبار ان الاقتصاديات الاشتراكية والتخطيط المركزي تؤكد على الاكتفاء الذاتي وتنظر إلى التجارة الدولية على أنها شر ضروري لتحقيق توازن المواد والحصول على السلع والخدمات (ذات التقنية العالية) التي لا تستطيع الدولة أن توفرها لنفسها [1].

تمت إدارة التجارة بين مجموعة دول الكوميكون من خلال من خلال الاتفاقيات الثنائية والشراء الضخم(أن تقوم شركة تجارة الدولة بشراء كمية محددة من السلعة لمدة سنة أو لعدد من السنوات من شركة دولة أخرى) والاتفاقيات التنافسية وتجارة المقايضة والتجارة المقابلة والتي بموجبها يتم مبادلة سلع أخرى أو على الأقل محاولة إقامة تجارة متوازنة مع كل دولة مقررة والسب في أن كل فائض من الروبل القابل للتحويل لا يمكن إنفاقه على استيراد سلع وخدمات أخرى سوى من الدولة التي تحقق معها هدا الفائض ومثال دلك أن تقوم بولندا التي تصدر أكثر مما تستورد من الاتحاد السوفياتي فانه يمكنها هي فقط استخدام فائض الروبلات المتراكم لشراء السلع السوفياتية .

ثالثا –تجارب التكامل في أمريكا الجنوبية :

1 –السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية :

انشاتسنة 1991 وتضم كل من البرازيل والأرجنتين والارجواي والبراغواي وبوليفيا والشيلي ، و تضم هده الدول 227 مليون نسمة وتستحوذ على نسبة ضعيفة من التجارة العالمية اد تبلغ حوالي 3 بالمائة بينما تمثل التجارة البينية لها 20% من تجارتها مع العالم [2] .

[1] سامي خليل الاقتصاد الدولي مرجع سبق ذكره ص 606

[2] سليمان ناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 88 .

2 –منطقة التجارة الحرة لدول الأمريكيتين :

تم التوقيع على هده الاتفاقية سنة 1994 وهي تضم 34 دولة من أمريكا الشمالية والجنوبية وتهدف إلىإقامة منطقة للتجارة الحرة منألاسكاإلى ارض النار ودلك في غضون 10 سنوات أي قبل حلول عام 2005 [1].

رابعا –رابطة دول جنوب شرق أسيا (الآسيان):

نشأت هده الرابطة كنوع من الحلف السياسي عام 1967 لمواجه المد الشيوعي لدلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي وجاء إنشاءها بتنسيق جهود 5 دول هي ماليزيا وسنغفورة واندونيسيا وثايلندا والفليبين وأنظمتإليها بروناي عام 1984 ،وتعتبر ماليزيا من اشد المتحمسين لهده التجربة التي بدأت تركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي خاصة في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيد سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة خاصة بعد الأضرار التي لحقت بصادراتها نتيجة للحماية المطبقة من طرف الكيانات الكبيرة مثل الولايات المتحدة و أوروبا[2].

للإشارة فان الدول المؤسسة لهده الرابطة لم تنتهج المنهج التقليدي للتكامل وفضلت عليه منهجا تعاونيا ، فلم تحدد تاريخا محددا لبلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل وركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والوظيفي ،كما أنها تكتل اقتصادي مفتوح لايقتصر فقط على دول الجنوب الأسيوي وإنما يتطلع إلىإقامة علاقات مع دول أخرى كاليابان والصين وكوريا الجنوبية.

وفي عام 1991 تم إنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول الرابطة والتي يتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد إلى 15 عاما ودخلت حيز التنفيذ عام 1994 وفي عام 1997 استحدثت نظام ترتيبات تفضيلية للتجارة فيما.

ونتيجة للازمة الاقتصادية التي ضربت اقتصاديات النمور الاسياويةابتداءا من سنة 1997 والتي أدتإلىترتجع معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة اتجهت هده الأخيرة إلى المزيد من التكامل والتعاون المالي والاقتصادي من اجل التقليل من آثار الأزمة على اقتصادياتها فعقدت قمة في سنة 1998 وضعت بعدها خطة متوسطة المدى لإنعاشاقتصاديات الآسيان خلال الفترة 199

---

[1] نفس المرجع،ص 88 .

[2] خالفي علي وعبد الوهاب رميدي، رابطة دول جنوب شرق أسيا (الآسيان) ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد السادس ،الجزائر،ص 82 .

– 2004 تتضمن مجموعة من الإجراءاتلإنعاشأسواق المال وزيادة حجم التعاون المالي فيما بينها .

وفي سنة 2003 وقعت اليابان خطة عمل مشتركة مع الآسيانلإقامة منطقة تجارة حرة بينها بحلول عام 2012 ،وفي سنة 2004 وقعت الصين مع دول الرابطة اتفاقا لإقامة منطقة للتجارة الحرة فيما بينها .

ويتضح بجلاء التنافس الصيني الياباني على أسواق الرابطة ويأتي السعي الياباني لإقامة علاقات مع الرابطة محاولة منها لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد في منطقة الآسيان ، على اعتبار أن اليابان من أهم الشركاء التجاريين لرابطة الآسيان ومن أهم البلدان المستثمرة فيها ،كما أنها تقدم مساعدات مالية لها على غرار ما قدم لها من مساعدات مالية لتجاوز الأزمة الاقتصادية الاسياوية وانخفاض قيمة عملاتها والمساهمة بالتالي في تعزيز الانتعاش الاقتصادي لدول الرابطة.

تكتسي الرابطة أهمية بالغة تتجلى في تنامي الدور الذي تلعبه في العلاقات الاقتصادية الدولية ، اد تعتبر المنطقة المزمع إقامتها خاصة بعد إقامة الرابطة منطقة للتجارة الحرة مع الصين من اكبر الكيانات الاقتصادية في العالم سواء من حيث عدد المستهلكين أو من حيث حجم الناتج المحلي إلا جمالي، كما ازداد دور التكتل في التجارة العالمية أما فيما يتعلق بالتجارة البينية لدول الرابطة فقد عرفت هي الأخرى زيادة مضطردة

خامسا –السوق المشتركة لوسط وجنوب أفريقيا :COMESA :

وهي تطور لمنطقة التجارة التفضيلية التي كانت تضم شرق أفريقيا لسنة 1982وتطورت لتظم دول الشرق والجنوب الإفريقي لتنشا سنة 1994 الكوميسا،ويضم هدا التكتل كل من انجولا وكينيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وزامبيا وزيمبابوي وناميبيا والسودان ومصر ورواندا وبورندي واوغندا وارتيريا والكونغو الديمقراطية وسيشل وتنزانيا وجزر القمر واتيوبيا وسوازيلاند ، وتمثل الكوميسا سوقا افريقية واسعة حيث يزيد عدد سكانها عن 380 مليون نسمة .

ويهدف هدا التجمع إلىإنشاء اتحاد جمركي و تكريس حرية حركة رأس المال وإلغاء جميع العقبات والعراقيلأمام التجارة داخل التكتل وتطوير التنمية في كافة المجالات وتبني برامج وسياسات اقتصادية كلية مشتركة ومساعدة الدول الأعضاء في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي [1]، وقد نجحت الدول الأعضاء في تخفيض 60 % من إجمالي

[1] بالفاطمىعباس، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

الضرائب الجمركية في عام 1994 وصلت إلى 70 % سنة 1995 وكان من المتوقع أن تصل إلى 90 % سنة في أكتوبر 1998 على أن يتم إزالتها في عام 2000 حيث تبدأ منطقة التجارة الحرة بين هده الدول ، وقد نتج عن دلك زيادة التجارة الحرة بين هده الدول إلى 2.05 مليار دولار سنة 1998 مقارنة بحوالي 834 مليون دولار عام 1985 [1] .

[1] بالفاطمي عباس، نفس المرجع السابق.

المحور الخامس

التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية

(الإقليمية الجديدة)

المحور الخامس

التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية

(الإقليمية الجديدة)

تمهيد :يعد دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعظيم مستوى الرفاهية وتحسين أسس التخصص وتقسيم العمل الدوليين وزيادة قدرة البلدان المتكاملة على الدخول في مجالات صناعية جديدة وجدب استثمارات أجنبية إليها من أهم ما تهدف إليه تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي ، حيث اهتم بعض الاقتصاديين بتفسير ظاهرة عودة انتشار تجارب التكامل الاقتصادي مع مطلع التسعينات وأطلقوا عليها الإقليمية الجديدة في إشارة إلى التكامل الاقتصادي وفق المنهج الجديد وقاموا بمقارنتها بتلك التي سادت في الستينات وعرفوها بالإقليمية القديمة والتي يراد بها التكامل الاقتصادي وفق المنهج القديم [1].

أولا –الاطار النظري للاقليميةالجديدة :

1 –دوافع ظهور التكامل الاقتصادي وفق المنهج الحديث:

–باستثناء عدد محدود من تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي كالاتحاد الأوروب ي والسوق المشتركة لمنطقة الكاريبي وجماعة المركوسور ، فان غالبية محاولات التكامل توقفت عند محاولة إنشاء منطقة تجارة حرة أو مجرد اتفاقيات تجارية تفضيلية ،وبالتالي لم تستطع تحقيق نتائج ملموسة للتنمية التي هي المقصد الرئيسي للتكامل ، وهو ما أدى إلى توقف بعضها بينما جرت محاولات لإحياء بعضها الآخر في صيغ جديدة .

–أن اغلب تجارب التكامل بين الدول النامية معا (جنوب جنوب) لم يحالفها النجاح وارجع الباحثون دلك أن هده الأخيرة قامت على محاولة مد السياسات المحلية للإحلال محل الواردات إلى المستوى الإقليمي ، فقد وفرت الدول الأعضاء فيها لبعضها البعض حرية النفاد إلى أسواق كل منها فيما يتعلق فقط بالمنتجات التي كانت تستوردها من باقي دول العالم وقامت بفرض حواجز تجارية مرتفعة على العالم الخارجي ، أي أن هده التكتلات الإقليمية قامت أساسا على تحويل التجارة ، كما أن محاولات تخطيط وإدارة تخصيص الموارد في عدة دول نامية باءت بالفشل وتشابكت مع الأمور السياسية [2].

---

[1] أمينة أمين حلمي ،مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

[2] أمينة أمين حلمي ،مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

-ظهور العديد من المتغيرات الجديدة على الساحة العالمية كانهيار نظام القطبية الثنائية وتحول بلدان المنظومة الاشتراكية إلى اقتصاد السوق وتسارع وتيرة العولمة الاقتصادية وتنامي ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات وسيطرتها على التجارة العالمية ،حيث أصبحت التجارة بين فروع الشركات متعددة الجنسيات تمثل الغالبية العظمى من التجارة العالمية ، بالإضافة إلى اختلال موازين القوى في السوق العالمي مع صعود قوى اقتصادية جديدة كبلدان الشرق الأقصى وجنوب شرق أسيا وتوجه الولايات المتحدة الأمريكية كدولة راعية للتحرير التجاري المتعدد الأطراف إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي في إطار النافتا.

-بروز قضايا جديدة على الساحة العالمية مثل التلوث البيئي والهجرة غير الشرعية والمخدرات والإرهابوهي قضايا لا يمكن حلها بالصراع وإنما عن طريق التعاون والتكامل [1].

-ادا كان الهاجس السياسي الذي ساد في الماضي هو توفير الأمن والسلام وإنهاء الحروب التي أنهكت العالم(التجربة الأوروبية بالنسبة للدول المتقدمة) أو تامين أعضاء التجمع من تبعات الاستعمار وتحقيق التنمية المتكافئة لدول نامية حصلت قريبا على استقلالها (تجارب التكامل بين البلدان النامية والاشتراكية) ، فان الدوافع السياسية في التجارب التكاملية الجديدة تفرضها الدول الأعضاء المتقدمة في شكل العمل على دعم الاستقرار السياسي والقضاء على ما يتعرض له الأعضاء الأقل تقدما من عوامل تدمر قد تتحول إلى حركات أصولية تغدي مشاعر الكره للدول الأغنى وشعوبها [2] .

-محاولة الدول المتقدمة التملص من المزايا التي كانت تقدم للدول الناميةدون اشتراط المعاملة بالمثل على اعتبار أن قيام المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 قد أنهى عهد النظم التفضيليةوالإضافة إلى محاولة هده الأخيرة التخلص من أسلوب المعونات الذي طالب به المجتمع الدولي في الستينات .

2-مظاهر التكامل الاقتصادي وفق المنهج الحديث :

أخد المنهج الحديث في التكامل الاقتصادي مظهرين أساسين [3]:

---

[1]هويدي عبد الجليل ،انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012-2013، ص25 .

[2]محمد محمود الإمام ،محمد محمود الإمام ,اتفاقية المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي, مجلة بحوث اقتصادية عربية , العدد السابع , القاهرة , 1997 , ص 12 ، ص 12 .

[3]علاوي محمد لحسن ،الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، جامعة ورقلة ، مجلة الباحث ، العدد 07 ، 2010/2009، ص 109 .

-تكامل تجاري إقليمي قائم على فرضية تسيير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بدرجات تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء.
-انه قائم على أساس التخصص و تقسيم العامل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هدا التخصص والتقسيم في العمل .

3 -مميزات التكامل الإقليمي وفق المنهج الحديث :

يتميز هدا المنهج بمجموعة من المميزات يتم التطرق إليها فيما يلي على النحو التالي :

ا-التباين في مستويات النمو والتنمية :

يجمع المنهج الحديث للتكامل بين دول غنية ودول نامية (شمال- جنوب)، حيث يقوم هدا الأخير على التفاف مجموعة من الدول النامية حول دولة متقدمة أو مجموعة من الدول المتقدمة تتولى القيادة .

ب-الهدف من التكامل :

يقف هدا المنهج عند حدود إقامة منطقة تجارة حرة كمرحلة نهائية ،بالإضافة إلى دفع الدول الأقل تقدما إلى الارتباط بنمط من السياسات الاقتصادية بفتح أسواقها أمام التدفقات التجارية والرأسمالية من الدول المتقدمة وتعديل نظمها الاقتصادية من خلال برامج للإصلاح الاقتصادي،مع ادعاء الدول المتقدمة أن هدا يزيد من قدرة الدول النامية على التنافس العالمي ومن ثم جدب استثمارات من مناطق أخرى .

ج-حركة عناصر الإنتاج :

تستبعد الصيغة الحديثة للتكامل حركة عنصر العمل كما سبقت الإشارة إليه ولا سميا في الاتجاه من الجنوب إلى الشمال ، حتى انه يمكن اعتبار هدا الاستبعاد كمحور أساسي لظهور هدا المنهج الحديث كما تشير الأدبيات التي صيغت حول النافتا سنة 1994، خاصة في ظل تصاعد معدلات البطالة في البلدان المتقدمة مع الإبقاء على حرية حركة رأس المال.

د-الإقليم :

لا يقتصر المنهج الحديث للتكامل على مجموعة من الدول المتقاربة التي تقع ضمن إقليم معين ، فهو عبارة عن تجمع بين إقليمين أو أكثر وليس إقليم واحد ، ويعتبر تجمع الابيك نموذجا له .

هـ-تماثل الالتزامات:

تماثل جميع الأطراف بغض النظر عن تفاوت مستوى النمو والتنمية من حيث الالتزامات ،فالتعامل هو بين أنداد في الالتزامات وشركاء في التجارة .

4 –أوجه الاختلاف بين المنهجين التقليدي والحديث:

تلخص بيانات الجدول رقم (1/1) مختلف أوجه الاختلاف بين الصيغتين التقليدية والحديثة للتكامل :

جدول رقم (1/1)

نواحي التباين بين الصيغتين التقليدية والحديثةللتكامل

الخصائص	المنهج التقليدي للتكامل	المنهج الحديث للتكامل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس و تقارب المستويات الاقتصادية	التباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الخصائص الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات و تبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية
تحرير التجارة	اتفاقات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز مع تعويض الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا المنتجات الصناعية بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع و الخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض مند البداية حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأعضاء الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الدول الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن اكبرلمصالح الشركات عابرة القوميات ومصالح الدول الأكثر تقدما
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن	أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على

	تفضي إلى وحدة سياسية	تحرير التجارة وحركة رأس المال
القائم بالدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال وعابرات القوميات

المصادر :

1 محمد محمود الإمام ، اتفاقية المشاركة الأوروبية المتوسطية وموقفها من الفكر التكاملي،مرجع سبق ذكره،ص15

2هيثم إبراهيم جعفر، مرجع سبق ذكره، ص 36 .

ثانيا –منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا :

يعتبر قيام هده المنطقة بمثابة تحول في موقف الولايات المتحدة من التعددية نحو الإشادة بمنافع التكامل الإقليمي ، فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير موقفها خلال الثمانينات ودلك عقب توقيع العديد من الاتفاقيا ت التجارية الإقليمية أبرزها اتفاقية للتجارة الحرة بينها وبين كندا سنة 1988 وليجري بموجبها إلغاء الرسوم الجمركية بين الدولتين بحلول عام1999 . ا–ا–1–**تباين مستويات التنمية بين اعضاء التكامل :**

تعتبر هده التجربة نموذجللتكامل الاقتصادي الإقليمي قائم على التكامل بين الدول النامية والدول المتقدمة (شمال جنوب) ، فالولايات المتحدة وكندا من الدول المتقدمة في حين تقع المكسيك ضمن مصاف الدول المتخلفة .

فهناك تباين كبير بين هده الدول سواء من حيث عدد السكان وحجم الناتج المحلي ومتوسط دخل الفرد ،حيث تشير إحصائيات سنة 2002 أن عدد السكان الولايات المتحدة في حدود 288 مليون نسمة ، في حين لا يزيد عدد سكان المكسيك وكندا عن (100.9 و 31.4) مليون على التوالي ،أما بالنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالي فيظهر التباين الكبير بين اقتصاديات هده الدول ،اد يصل الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة 10400 مليار دولار في حين لا يتجاوز 637 مليار دولار في المكسيك ،أما متوسط نصيب الفرد من الدخل فيصل إلى (35060 و23300) دولار في كل من الولايات المتحدة وكندا على التوالي في حين لا يتجاوز 5910 دولار في المكسيك.

2–النشأة والأهداف :

بدا التفاوض بين كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك في سنة 1991 وتم توقيع الاتفاقية سنة 1992 لتدخل حيز التنفيذ في يناير 1994 وقد ضمت هده المنطقة أنداك حوالي 377مليون نسمة و 7080 مليار دولار أمريكي كناتج محلى إجمالي مشترك للدول الثلاث ، وقد هدفت الاتفاقية إلىإزالة الحواجز على التجارة و القيود على الاستثمار الأجنبي فيما بين الدول

الأعضاء خلال 15 عاما تبعا لنوع السلعة بالإضافةإلى تنسيق المعايير البيئية والأمنية ،إلاأنها لا تمتدإلى تحرير حركة العمالة وتبني تعريفة جمركية مشتركة [1].

3-الدوافع :

وتختلف دوافع توقيع الاتفاقية بالنسبة لكل دولة من الدول الثلاث ويمكن حصرها فيما يلي :

ا-الولايات المتحدة الامريكية:

أدىتباطؤ المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار الجات إلى جانب توسع الاتحادالأوروبيإلى لجوء الولايات المتحدة إلى التكامل الإقليمي بعد أن كانت هي المشجع الأساسيللتكامل المتعدد الأطراف ، وكان من المنطقي أن تلجا إلى التكامل مع كل من المكسيك وكندا وهما اقرب الدول جغرافيا إليها واكبر شركائها التجاريينللاستفادة من أسواقهما ، هدا بالإضافةإلى دعم برامج الإصلاح الاقتصادي في المكسيك ورفع معدلات النمو الاقتصادي في هده الأخيرة والحد من الهجرة غير الشرعية التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعاني منها ، أما كندا فقد هدفت إلى ضمان النفاد إلىأسواق المنطقة وتامين نفسها ضد أية سياسات حمائية قد تلجا إليها الولايات المتحدة [2].

ب-كندا :

كانت هده الأخيرة تهدف من الاتفاقية إلى ضمان النفاد إلىأسواق الولايات المتحدة وتامين نفسها ضد أي سياساتحمائية قد تلجا إليها الولايات المتحدة ودلك لاعتماد الاقتصاد الكندي بشكل كبير على الاقتصاد الأمريكي وهوما دفعها إلىإقامة منطقة تجارة حرة معها قبل إقامةالنافتا عام 1989.

ج-المكسيك :

كانت ترى في هده الاتفاقية دعما لجهود الإصلاح التي تبنتها (فمند الحرب العالمية الثانية إلى غاية منتصف الثمانينات تبنت المكسيك سياسات التخطيط والإحلال محل الواردات)بالإضافةإلى التطلع إلى تخفيض معدلات البطالة ورفع إنتاجية العامل المكسيكي نظرا لتقدم التكنولوجياالأمريكية المصاحبة للاستثمارات الأجنبية ، كما أنهارأتأن الاتفاقية ستساهم في حل

---

[1] حسن حسين رمضان نظر ، مرجع سبق ذكره ،ص 95 .

[2] نفس المرجع ،ص 96 .

مشكلة التمويل للقطاع البترولي بها وهو ما سيساهم في تدعيم احتياطاتها النفطية ويحول دون تحولها إلى دولة مستوردة للبترول [1] .

4-أهم بنود الإتفاقية:

تتضمن الاتفاقية من البنود مايلي[2] :

بالنسبة للرسوم فيجري إلغاء الرسوم المفروضة على السلع ضمن إطار منطقة التجارة الحرة ودلك وفق رزنامة معينة ، فبعض السلع يتم إلغاء الرسوم عليها مباشرة عند بدا الاتفاقية في حين تصل إلى حدود (5, 10 , 15) سنة على منتوجات أخرى حسب الأولوية ، كما تقرر إلغاء الحصص وتراخيص الاستيراد على السلع التي لا تعتبر ضرورية لحماية الصحة والسلامة .

كما أقرت الاتفاقية حق استخدام الحماية الوقائية على السلع التي تضر فيها الواردات بالإنتاج المحلي على أن يتم تعويض المصدرين في الدول الأخربالأعضاء عن طريق تخفيض الحماية على سلع أخرى بالمقابل وأبقت الاتفاقية على الحواجز الفنية على التجارة دون تغيير مع إجازة حق الاعتراض عليها في الحالة التي يكون الهدف منها هو التمييز ضد المصدرين من الدول الأخربالأعضاء ،حيث تستمر عملية فحص الاغدية والمنتجات الأخرى المستوردة على حالها وتبقى المستويات الأمريكية لمخلفات المبيدات ومخاطرها الأخرى بدون تغيير ، ولكن يمكن لأي من العضوين الآخرينأن يناقضها باعتبارها قيود تجارية غير عادلة ادا أحدثت تمييزا ضد الوارداتوعلى المتضرر لكي يكسب قضيته أن يثبت انه لا يوجد أساس علمي للمستوى المطبق .

كما يتم بموجب هده الاتفاقية تحرير المشتريات الحكومية فيسمح للمنتجين من أي دول من الدول الأعضاء بالحصول على عقود للمشتريات الحكومية في مجال السلع والخدمات والإنشاءات ، وتمتد الاتفاقية إلى تحرير قطاع الخدمات فيما بين الدول الأعضاء مثل الخدمات المالية والمواصلات ودلك على مراحل ، فتصل إلى التحرير الكامل للمواصلات في عام 2003 وللخدمات المالية في عام 2007 ، وبالتالي وافقت المكسيك على إلغاء الحظر المفروض على البنوك الأمريكية في أراضيها وأصبح في وسعها أنتستحوذ على ما يتجاوز 15 % من السوق

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ،ص 111 .

[2]انظر كلن من :- -محمد محمود الإمام ،التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره ،ص ص 418 -420

- حسن حسين رمضان نظر ، المرجع السابق ،ص ص97-98

- عبد الوهاب رميدي،مرجع سبق ذكره ،ص ص 61 - 63

المكسيكية بحلول عام 2000 وحتى 25 % في عام 2004 وتلغى باقي الحدود بحلول عام 2007 ، كما تستطيع شركات الأوراق المالية الأمريكيةأن تستولي على 30 % من سوق السمسرة المالية المكسيكية بحلول عام 2004 ، كما يحق لسائقي الشاحنات الأمريكان والمكسيكيين القيادة في أراضى الدول الأخرى بحلول سنة 2002 بدلا من النظام السائد الذي يقضي بان يقوموا بتسليم الشاحنات عند الحدود .

بالنسبة لقواعد المنشأ تنص الاتفاقيةعلى انه يمكن إخضاع السلع التي تستخدم مواد خام أو عمالة من خارج الدول الأعضاء للاتفاقية فقط ادا تم إجراء عملية تحويل جوهري عليها في أي من الدول الأعضاء بحيث تتدرج ضمن بند جمركي مختلف وفي بعض الحالات يجب أن تحتوي السلعة على نسبة معينة كمكون محلي مثل حالة السيارات والملابس والمنسوجات .

وفي مجال الاستثمار لا يجوز الاستيلاء على أي استثمار ملك لفرد أو شركة من دولة عضو أخرى دون تعويض كامل وللمستثمرين حق تحويل أرباحهم إلى عملات أخرى واستردادها ، ويسمح للمكسيك بموجب الاتفاقيةأن تحتفظ بحظرها الملكية الأجنبية لاحتياطياتها من النفط والغاز الطبيعي ولكن للشركات الأمريكيةأن تقوم بالتنقيب عن النفط وان تشارك في الأرباح المتحققة في اكتشاف النفط كما يجوز للشركات الأمريكيةأن تحصل على حصة أغلبية في شركات الشاحنات المكسيكية في عام 2000 ولها أن تمتلكها بالكامل سنة 2003 .

وفي مجال حماية حقوق الملكية الفكريةفتكاد تكون جميع الاختراعات بما فيها الأدوية والكيماويات الزراعية محمية بواسطة قواعد في الاتفاقية ، فتتطلب منح براءات اختراع لكل من المنتجات والعمليات التي تطورها منشات تعمل في الدول الثلاث وتكفل أيضا الاتفاقية حماية حقوق الملكية لبرامج الكمبيوتر وقواعد البيانات وحقوق تأجير برامج الكمبيوتر والتسجيلات الصوتية وتشمل الاتفاقية أيضا علامات الخدمات والأسرار التجارية بالإضافة إلى أقنعة الدوائر المتكاملة سواء المباشرة أو التي تدخل كأجزاء في منتجات أخرى .

ويتم بموجب هده الاتفاقيةإنشاء نظام عادل وسريع لفض المنازعات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بشكل أسرع وأكثر فاعلية مقارنة بالإجراءات القضائية المعتادة .

كما شملت الاتفاقية مجموعة من الاتفاقيات الفرعية فـفي مجال حماية البيئة مثلا أعطت الحق لكل دولة في حماية بيئتها عن طريق فرض غرامات مالية وعقوبات في حالة ثبوت وجود مخالفات متكررة لقوانين حماية البيئة .

وتعتبر حماية البيئة من المجلات الأكثر صعوبة في التنفيذ ضمن الاتفاقية ، والسبب في دلك هو أن بعض المنشات من خارج دول المنطقة سوف تشجع الاستثمار في المكسيك للاستفادة من معاييرها البيئية المنخفضة المرتبطة بالاستثمار وعدم التزامها بتطبيق كل المعايير البيئية[1]، لهدا وقعت الولايات المتحدة والمكسيك اتفاقية لإنشاء بنك أمريكا الشمالية للتنمية من اجل تمويل عمليات تحسين البيئة ورفع مستوى المناطق الواقعة على الحدود بينهما ،وقيام الولايات المتحدة بإنفاق حوالي 90 مليون دولار أمريكي على مدى 18 شهرا الأولى من اجل إعادة ترتيب العمالة في الدول المشاركة في اتفاقية النافتا[2].

هدا بالإضافـةإلى الاتفاقية الأمريكية الشمالية للتعاون العمالي والتي تستهدف مواجهة التغيرات المحتمل حدوثها في أسواق العمل نتيجة قيام منطقة التجارة الحرة ، وتتضمن نصوص تتعلق بالقيود على تشغيل صغار السن ومستويات الصحة والسلامة والحدود الدنيا للأجور وتقوم هده الاتفاقية على ثلاث مبادئ وهي تكثيف التآزر والتعاون وتبادل المعلومات بين الدول الثلاث وزيادة الجهود المبذولة لجعل قوانين العمل وتنفيدها شديدة الوضوح والعمل على تطبيق التشريعات العمالية المحلية ودلك في إطار القواعد الإجرائية التي أقرتها الاتفاقية[3] .

يتضح من هدا عرض محتوى الاتفاقية أنها وإن كانت تعتبر ذات درجة تكامل منخفضة لأنها تاخد شكل منطقة تجارة حرة إلاأنها تعتبر اتفاقية تكامل عميق وواسع المدى حيث تمتد لتشمل العديد من المجالات إلى جانب تحرير التجارة كما سبق و أوضحنا .

5-أثار الاتفاقية على الدول الأعضاء :

تفاوتت تقديرات اثر إقامة النافتا على الاقتصاديات الثلاثة ، ففي دراسة أجرتها لجنة التجارة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية تراوحت تقديرات الزيادة في الناتج المحلي للمكسيك ما بين 0.1 % و 11.4 %، بينما تؤدي إلى زيادة اقل في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية فتصل إلى حوالي 0.5 % لكل منهما [4]، في حين قدرت إحدى الدراسات أنالنافتا سوف تخلق حوالي 96000 منصب عمل إضافي في المكسيك ، أما تقديرات الولايات المتحدة فتراوحت بين زيادة

---

[1] عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره ،ص 63 .

[2] مرجع سبق ذكره،ص 63 .

[3] محمد محمود الإمام ،التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره ، 420 .

[4] حسن حسين رمضان نظر ،مرجع سبق ذكره،ص 98 .

200000وخسارة مليون[1]، وبصفة عامة اتفقت معظم الدراسات التي قامت باستخدام نماذج التوازن العام لدراسة اثر النافتا على أن الاتفاقية سيكون لها اثر صافي موجب على الرفاهية الاقتصادية لكل دولة من الدول الأعضاء مقاسا بالتغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي وان كان الأثر على الاقتصاد المكسيكي اكبر بكثير منه على اقتصاد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وهو ما يمكن تفسيره بانخفاض حجم الاقتصاد المكسيكي مقارنة بالدولتين الاخريتين وكذلك بسبب انخفاض الحواجز التجارية في هاتين الدولتين بالأصل [2]، حيث كان متوسط التعريفة المطبقة في كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وقت تطبيق الاتفاقية (4 , 5, 11) %على التوالي [3].

أما فيما يخص التبادل التجاري فتشير الدراساتإلىأن كندا لم تتأثر كثيرا بالاتفاقية وان ارتفع نصيب الواردات منها إلى جملة واردات الولايات المتحدة بعض الشيءفقد بقيت علاقاتها متواضعة مع المكسيك كما تضاعف نصيب المكسيك من تجارة الولايات المتحدة في كل من الصادرات والواردات أما على مستوى التجارة البينية فتشير الإحصائيات إلى أن نسبة الواردات البينية قد ارتفعت بمعدلات أسرع لا سميا في السنوات الأولى من الاتفاقيةوهو ما يعكس ارتفاع في الاعتماد المتبادل بين دول النافتا وتعكس الفروق بين نسب الصادرات والواردات ميلا إلى تتزايد في سرعة نمو الصادرات خلال الفترة المبينة ، فقد ارتفعت الصادرات البينة من 43,7% سنة 1992إلى حوالي555,%سنة 2001 في حين ارتفعت الواردات البينية من حوالي 35,7% سنة 1992 إلى حوالي 39,5% سنة.[4] 2001

ثالثا –الشراكة الاورومتوسطية :

1–تباين مستويات التنمية بين اعضاء التكامل :

تعكس منطقة البحر الأبيضالمتوسط تباين كبير في مستويات التنمية بين دول الشمال ودول الجنوب فتتسم في الغالب بلدان الشمال بالتقدم الصناعي كما أنها قطعت شوطا كبيرا في مستويات التنمية باستثناء بعض البلدان المنضمة حديثا إلى الاتحاد الأوروبي ، أما بلدان جنوب المتوسط كالجزائر ومصر والمغرب وتونس وسوريا والأردن والسلطة الفلسطينية فإنهاذات

---

[1]محمد محمود الإمام ،التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق،المرجع السابق ،ص 421 .

[2]حسن حسين رمضان نظر، مرجع سبق ذكره ، ص 99 .

[3] عبد الوهاب رميدي،مرجع سبق ذكره،ص 65 .

[4]نفس المرجع، ص 69 .

اقتصاديات تقليدية ضعيفة يعتمد معظمها على القطاعات الأولية كالزراعة والصناعة الاستخراجية .

ففي حين كان الناتج المحلي الإجمالي لبلدان الاتحاد الاوروبي سنة 2006 حوالي 11687 مليار يورو نجد أن الناتج المحلي الإجمالي للدول المتوسطية الشريكة باستثناء تركيا وإسرائيل في حدود 398,1 مليار دولار فقط سنة 2006.

حيث لا يمثل الناتج المحلي الإجمالي للدول المتوسطية مجتمعة إلا نسبة ضئيلة من الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي حيث لا تتجاوز النسبة اد ما استبعدنا كل من تركيا وإسرائيل 2.7 % سنة 2006.

وفي حين يصل متوسط دخل الفرد في الاتحاد الأوروبي إلى حدود 23700 يورو لا يتجاوز متوسط نصيب الفرد من الدخل لدى الدول المتوسطية 3900 يورو سنة 2006 وهو لا يمثل سوى 16 % من المتوسط الأوروبي ، فهدا المؤشر يعتبر جد منخفض وهدا باستثناء إسرائيل التي تعتبر الدولة المتوسطية الوحيدة التي يقترب فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج من دول الاتحاد الأوروبي .

2-دوافع اتفاقية الشراكة:

ا-دوافع الاتحاد الأوروبي:

تكمندوافع الاتحاد في حرصه على ضمان وتعظيم واستمرار مصالحه الإستراتيجية الحالية والمستقبلية والتي يمكن حصرها فيما يلي :

-أن الدوافع الحقيقية للاتحاد الأوروبي هي عبارة عن دوافع أمنية بالدرجة الأولى خاصة في ظل تعريف حلف شمال الأطلسي للتيارات الإسلامية كتهديد رئيسي للأمنالأوروبي ليحل محل الخطر الشيوعي [1]فتنامي التيارات الإسلامية في العالم العربي مصدر تهديد لأمنها واستقرارها والحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها.

[1] عبد السلام النعيمات ويزن البخيت ،دراسة الاثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الاوروبي، الجمعية العلمية الملكية ،الأردن ،2005 ، ص 2 .

-الاحتواء الثقافي والسياسي والحضاري للدول المتوسطية وجدب المجتمعات المتوسطية إلى الدخول إلى العولمة عبر البوابة الأوروبية بدلا من البوابة الأمريكية [1] وفقا لحسابات إستراتيجية تخصه وتهمه بدرجة كبيرة في علاقاته الخارجية مع التجمعات والقوى والأطراف الدولية الأخرى(مواجهة النفود الامريكي والاسياوي في المنطقة والمشاريع العالمية البدبلة)[2]

-أن يكون له دور في حل الصراع العربي الإسرائيلي وفي إدماج الطرف الإسرائيلي في إطار شامل ومتعدد الأطراف للتعاون ودلك بدون شك لإيمان الاتحاد بان هدا الصراع يشكل مصدر لعدم الاستقرار ومبرر لاستخدام القوة والدفاع عن النفس داخل المجتمعات العربية .

-كان الجانب الأوروبي يرى دائما أن جيرانه المتوسطيين سوقا واسعة ونامية فهو من اكبر الشركاءالتتجاريين للدول العربية .

-ضمان مصادر دائمة للطاقة كالنفط والغاز خصوصا أن بعض الشركاء يعدون دول غنية بالنفط والغاز الطبيعي كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

-يهدف الاتحاد الأوروبي إلى التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد الذي ظل يقدمه جاهرا للدول المتوسطية الواقعة في شرق وجنوب المتوسط مند انتهاء الحقبة الاستعمارية ،وتحويل طبيعة العلاقة من أسلوب التحويل والتمويل إلىأسلوب التبادل أو كما يقول محمد محمود الإمام التحول إلىأسلوب التجارة لا معونات .

ب-دوافع الدول العربية المتوسطية:

ويمكن حصر دوافعدول الضفة الجنوبية من خلال شراكتها مع الجانب الأوروبيفيما يلي :

- يحدوا الدول العربية المتوسطية الأمل في أن تكون هده الصيغة الجديدة للتعاون أفضل من سابقتها .

-فمن وجهة نظر دول جنوب وشرق المتوسط الهدف الرئيسي من هدا التعاون في ظل وجود التجمعات الكبيرة مثل النافتا والآسيان والاتحاد الأوروبي وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات هو

---

[1]احمد فراس العوران ، الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية : دراسة تحليلية أولية ،مجلة جامعة دمشق ، المجلد الثامن عشر ، العدد الأول،2002 ،ص 190 .

[1]سليمان المندري،مرجع سبق ذكره ،ص 45 .

الاستفادة من الارتباط بواحدة من اكبر القوى الاقتصادية الدولية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي [1] .

-كل الدول المتوسطية الشريكة نامية وغارقة بمشاكل الديون الخارجية وتعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية وتخلف تكنولوجي ، فهي تنظر إلى الشراكة مع الاتحاد كوسيلة تساعدها على زيادة تنافسيتها وتمكنها من استغلال اقتصاديات الحجم بالشكل الأمثل[2].

-الحصول على المساعدات المالية والقروض الممنوحة من قبل الأوروبيين بغية تمويل لمختلف المشاريع الإنمائية علاوة على جدب اكبر للرأسمالالأوروبي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة[3].

-انفتاح اكبر لأسواق دول الاتحاد الأوروبيأمام صادراتها الصناعية من جهة وتخفيض الحواجز والعراقيل المفروضة على صادراتها الزراعية وهو ما يمكنها من تحقيق مكاسب من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي .

-هناك عامل آخر يدعو الدول العربية خاصة إلىالانضمام السريع إلى اتفاقيات المشاركة مع أوروبا ألا وهوانضمام دول أوروبا الوسطى والشرقية لاتفاقية ماستريخت ،حيث يتوقع أن يكون لهدا الانضمام آثارا سلبية حيث يعمل على إضعاف موقفها فيما يخص المساعدات وقضايا العمالة والهجرة والاستثمار .

- يهدف الجانب العربي خصوصا من وراء المشاركة الاورومتوسطية إلى دفع الاتحاد الأوروبيإلىأن يؤدي دور أكثر فاعلية وايجابية في عملية السلام في منطقة الشرقالأوسط وحل النزاعات الإقليمية .

3 -مضمون اللشراكةالاورومتوسطية:

---

[1] هند رمضان عبد المجيد السيد ، الآثار الاقتصادية لاتفاق الشراكة المصرية الأوروبية على هيكل تجارة السلع الزراعية في مصر : دراسة مقارنة مع تونس والمغرب ، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ،2002 ،ص 31.

[2] عبد السلام النعيمات ويزن البخيت ،مرجع سبق ذكره ،ص 3 .

[3] براق محمد وميموني سمير ، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة / دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، 23/22 شوال 1427 الموافق ل147/13نوفمبر 2006 ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2006، ص07 .

في برشلونة خلال اليومين 27 و 28 نوفمبر 1995 المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي الذي يضم 15 دولة أعضاء في الاتحاد الأوروبي و 12 دولة متوسطية منها ثمان دول عربية مطلة على البحر الأبيض المتوسط وهي المغرب ، تونس ، الجزائر ، سوريا ، لبنان ، فلسطين ، بالإضافةالأردنوأربع دول غير عربية وهي تركيا ، قبرص ، مالطا ،إسرائيل ،وحضرت بصفة مراقب جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ومنظمات إقليمية ودولية أخرى[1] .

فالشراكة مشروع أوروبي خالص وبالتالي فلا غرابة في أنها تخدم بالدرجة الأولىتوجهات الاتحاد ومصالحه الجيوسياسية والاقتصادية وحتى الثقافية [2]، فقد أعدت لجنة الاتحاد الأوروبي مسودة ميثاق تعاون بين المنطقتين جرى بحثه خلال المؤتمر.

وتجدر الإشارة هنا أن المناقشات عرفت تباين في المواقف بين الدول العربية والمتوسطية من جهة والأوروبية من جهة أخرى ، فالملاحظات والتوجيهات التي أبداها الجانب العربي في المؤتمر لم تلق الاهتمام الكافي من طرف الاتحاد الأوروبي ، فقد أبدت هده الأخيرة تخوفها من تجزئة الهوية العربية وقلقها من استبعاد ليبيا من أعمال المؤتمر لأسباب غير مفهومة ،كما أبدت الدول العربية تحفظها على ما جاء في هده المبادرة خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان لان الإعلان اقر معاملة تمييزيةلإسرائيل ،حيث لم يثر هدا البند انتهاك إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني المتواصلة ،كما تحفظت الدول العربية وتركيا على الضغوط الأوروبية الرامية إلىإلزام هده الدول بالتعهد باستبعاد مصالح جالياتها المهاجرة في البلدان الأوروبية .

كما أثارت الدول الأوروبية مسالة التعاون في مكافحة الإرها ب في حين شددت أكثر من دولة عربية على أن هده المسالة تتوقف على معالجة أسبابها الاجتماعية ودلك بإعطاء دفعة لجهود التنمية والقضاء على البطالة وأهمية مساعدة الاتحاد الأوروبي في هده الجهود [3]، ومع دلك صدرالإعلان بصيغته النهائية في 28 تشرين الثاني 1995 ويمثل ميثاق برشلونة أساسا ومنطلقا لتعاون شامل بين منطقتين هما الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية المذكورة على فكرة أساسها الشراكة .

عبر إعلان برشلونة على رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية

---

[1] احمد عبد الكريم مبارك الشقران ،مرجع سبق ذكره،ص34 .

[2] براق محمد وميموني سمير ،مرجع سبق ذكره،ص 6 .

[3] سمعان بطرس فرج الله وآخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص 282 .

والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط ، مع العمل على تعزيز العلاقات الثنائية في نفس الوقت ودعم الجهود الأخرى الهادفة إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة وبالتالي جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون وهو مامن شانه ضمان السلام والاستقرار والازدهار ،وهو مالا يتأتىإلا عن طريق سيادة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة والمتوازنة من اجل محاربة الفقر وتعزيز التفاهم بين الثقافات باعتبارها كلها من عناصر المشاركة .

وهكذا تم تدشين المشاركة الاورومتوسطية التي لها ثلاث أوجه ، وهي تعزيز الحوار السياسي بصورة مستمرة وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي وزيادة الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية ،والتي سيتم تناولها فيما يلي بشئ من التفصيل .

ا-المشاركة السياسية والأمنية :

يكتسي التعاون السياسي والأمني طابعا خاصا فهناك من يرى انه يحتل الصدارة ضمن أولويات الاتحاد الأوروبي من الشراكة الاورومتوسطية ، اد تضمن الجزء الخاص بالمشاركة السياسية والأمنية في إعلان برشلونة 18 بندا تمثل جميعها أسسا للهدف المتفق عليه وهو إنشاء منطقة مشتركة للسلام والأمن والاستقرار في إقليم البحر الأبيض المتوسط[1] .

فبعض هده البنود له طابع سياسي كاحترام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واحترام الاتفاقات الإقليمية والدولية المبرمة وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية في النظم السياسية وحق كل طرف في اختيار وتنمية نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بحرية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام الاختلاف والتعددية داخل المجتمع وتنمية التسامح ومحاربة مظاهر التعصب والعنصرية ومعاداةالأجانب واحترام المساواة في السيادة والمساواةفي الحقوق بين الشعوب وحق تقرير المصير واحترام الوحدة الإقليمية للدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية .

أما فيما يحص البنود ذات الطابع الأمني والعملي في إطارالإقليم الاورومتوسطي فتتصل أساسا بالتعاون في مكافح ةالإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات ومنع انتشار الأسلحة النوويةوالكمياووية .

ب-الشراكة الاقتصادية والمالية :

[1] سليمان المندري،السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره ، ص 46 .

إن تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي هو الركيزة الأساسية للشراكة الاورومتوسطية ووسيلة فعالة لمكافحة اختلالات التوازنواللااستقرار السياسي والاجتماعي في منطقة حوض البحر البيض المتوسط ، والرقي باقتصاديات دول الضفة الجنوبية للمنطقة المتوسطية إلى مستوى يقارب مستويات الدول الأوروبية ، اد الفوارق بين الضفتين سجلت نسبا عالية على مستوى كل المجالات الاقتصادية ولا يمكن إحداث شراكة اقتصادية حقيقية إن لم يتم التقليل من هده الفوارق [1] .

وعلى هدا الأساس يؤكد بيان برشلونة في هدا المجال على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي المتوازن في خلق منطقة ازدهار مشتركة وقد حدد البيان الأهداف بعيدة المدى يمكن تلخيصها في تسريع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم وتحسين ظروف الحياة للسكان ورفع مستوى التشغيل والتقليل من فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطية وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين[2]،ومن اجل تحقيق هدهالأهداف فان الشراكة الاورومتوسطية تقترح ثلاث مداخل أساسية:وهي الإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة بالإضافةإلى التعاون الاقتصادي والمالي.

ج-الإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة :

تحدد عام 2010 تاريخا لإقامة منطقة للتجارة الحرة بمقتضى اتفاقيات الشراكة على أن يتم دلك بصفة تدريجية ، فمن خلال المرحلةالأولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل دولة متوسطية على حدى وخلال فترة زمنية أقصاها 12 سنة ودلك ابتداء من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة ودلك في إطار الالتزامات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة ، وتهتم المرحلة الثانية بالنسبة للدول المتوسطية بالدخول في حوار شامل بينها بغرض إحداث التبادل التجاري الحر فيما بينها وهدا بهدف تطوير وترقية تجارتها البينية [3]، على أن تشمل عملية التحرير التدريجي السلع الصناعية كما يجري تحرير السلع الزراعية في ضوء السياسات الزراعية المتعددة وفي هدا تأكيد للسياسة الزراعية الأوروبية المشتركة ، بالإضافةإلى تحرير الخدمات بما في دلك حق إقامة المنشات ،وقرر الشركاءالإقامة التدريجية لمنطقة التجارة الحرة من خلالاتخاذالإجراءات المناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة بها وحماية

---

[1]شريبطعابد ،دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية : حالة دول المغرب العربي،رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر ، الجزائر 2004/2003 ،ص 104 .

[2]عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية ، جامعة أسيوط ، 2002 ، ص 319 .

[3]شريبطعابد ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 105-106 .

حقوق الملكية الفكرية والصناعية وإتباع سياسات اقتصادية مبنية على قواعد السوق وتعديل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بكل دولة مع تشجيع وزيادة دور القطاع الخاص .[1]

د-التعاون الإقتصادي :

وهو العنصر الثاني في الشراكة فقد حددت له المجالات التالية :

- تسليم مختلف الأطراف بان التنمية الاقتصادية يجب أنتبنى على المدخرات المحلية بالإضافةإلى الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى هدا الأساس يجب العمل على خلق مناخ مناسب للاستثمار عن طريق إزالة كافة العقبات والعراقيل التي تواجهه بالإضافةإلى تشجيعمنشات الأعمال على الدخول في مشاريع مشتركة مع بعضها البعض ، مع العمل على التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحمايةالبيئة ، مع الاعتراف بدور المرأة في التنمية الاقتصادية والعمل على رفع إسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية شريطة استفادة الطرفين الأوروبي والمتوسطي من التجارب المشتركة [2] .

- عصرنة الزراعة المتوسطية وتنمية الريف والاهتمام بالثروة السمكية والمواد المائية وإدارتها والعمل على تنميتها واتخاذإجراءات مشتركة في هدا الغرض ، والاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في المشاركة الارومتوسطية وتعزيز التعاون وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة ،والتعاون في مجال تطوير البنية الأساسية والنهوض بشبكات الطرق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ونظرا لأهمية العلم والتكنولوجيا بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تقرر أن يجري العمل على تعزيز طاقات البحث والتطوير والإسهام في تدريب العاملين فيالمجالات العلمية والفنية وإنشاء شبكات علمية لتشجيع شبكات البحث المشتركة بالإضافة إلى تنسيق الأساليب الإحصائية وتبادل البيانات [3].

هـ-التعاون المالي :

يشير بيان برشلونة إلى أهمية التعاون المالي لنجاح الشراكة وإقامة منطقة للتجارة الحرة وضرورة زيادة المعونات المالية والقروض من بنك الاستثمار الأوروبي وكذلك زيادة المعونات الثنائية من الدول الأوروبية وتوجيهها بصفة أساسية لدعم التنمية .

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ،ص 162 .

[2] علي الحاج ،سياسات الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2005،ص 210 .

[3] شريبطعابد،مرجع سبق ذكره ، ص ص 107-108 .

و-المشاركة الإجتماعية والثقافية والإنسانية :

يركز هدا الجانب من المشاركة على تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم والتبادل بين الثقافات والمجموعات المدنية وكذلك التعاون اللامركزي في التعليم والتدريب والشباب والثقافة ووسائل الإعلام وأيضا التعاون ضد الإرهاب وتهريب المخدرات وغسيل الأموال والجرائم الدولية[1].

4 -البعد الثنائي والإقليمي في اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية :

لتنفيذ البرنامج الذي تضمنه إعلان برشلونة تم وضع هياكل تنظيمية وآليات للعمل على صعيدين متوازيين :

الأول على صعيد العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل من الدول الأخرى الأعضاء في المشاركة الاورومتوسطية على حدة والثاني على صعيد العلاقات الجماعية بين مجمل الدول المشاركة ،فعلى الصعيد الثنائي يعقد الاتحاد الأوروبي اتفاقيات ثنائية مع كل دولة أوروبية على حدا .

وتعكس هده الأخيرة المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الاورورمتوسطيةالجديدة وإن كان كل منها يعكس العلاقات المميزة التي تربط الاتحاد بكل دولة شريكة .

ويقوم العمل على المستوى الثنائي بناءا على البرامج الاسترشادية التي يتم إعدادها بالتعاون بين الاتحاد وتسعة دول الشريكة بصورة ثنائيةوالتي تدعم عملية التحول الاقتصادي في الدول الشريكة (التصحيح الهيكلي ودعم القطاع الخاص) بالإضافة إلى أنشطة خاصة بالمجتمع المدني كالعمل على دعم التوازن الاجتماعي والاقتصادي (التعليم ، التربية ، التنمية المحلية ..)حيث يستحوذ التعاون الثنائي على نحو 90 % من مخصصات برنامج ميدا [2].

أما الثاني فعلى الصعيد الإقليمي أو الجماعي فيتم العمل عن طريق عقد اجتماعات دورية بين الدول الأعضاء ودلك على عدة مستويات ، سواء على مستوى وزراء الخارجية أو على مستوى الوزراء القطاعيين.

حيث تعقد اجتماعات يحضرها الوزراء المعنيون بمجالات التعاون القطاعي التي حددها إعلان برشلونة وكد على مستوى الخبراء الحكوميين وممثلي المجتمع المدني ، ويعتبر البرنامج

---

[1] سلوى محمد مرسي ، مرجع سبق ذكره ،ص 04 .

[2] Institut de la méditerranée, Le fonctionnement du partenariat euro- méditerranéenne ,femise,France, juin 2000, p15.

الاسترشادي الجهوي الوثيقة التوجيهية على هدا الصعيد والذي يستحوذ على حوالي 10 % من إجمالي المخصصات المالية لبرنامج ميدا [1].

رابعا –منتدى التعاون الإقتصادي لأسيا والباسيفيك (الابيك) :

اعتمد هدا النموذج التكاملي على المنهجالحديث للتكاملالإقليميفهو يجمع بين مجموعة من الدول المختلفة في مستويات النمو والتقدم الاقتصادي كمايعتبر هدا التكتل من التكتلات القارية ،حيث أن جميع التكتلات الاقتصادية التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذت بعدا إقليميا بمعنى داخل إقليم قاري أو منطقة جغرافية معينة ، ونظرا للتقدم التكنولوجي وما أفرزته العولمة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين أصبح التكامل الاقتصادي لا يقوم التجاور الجغرافي .

1 –التأسيسوالأهداف :

أنشا منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي ابيك سنة 1989 بدعوة من استراليا والدي تم فيه الإعلان عن تأسيس الابيك لتكون نقطة التقاء بين اقتصاديات كل من آسيا والمحيط الهادي حيث تم الاتفاق على الانفتاح وتحرير الاقتصاد في البلدان الأعضاء وتتخذ الابيك من سنغافورة مقرا دائما لها بميزانية تمولها بصفة كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبالرغم من انطلاقها بحوالي 12 دولة إلا أنها تضم في عضويتها 21 دولة [2] تنتمي جغرافيا إلى منطقة المحيط الهادي والباسيفيك وتضم هده التجربة كتلتين اقتصاديي ن عملاقتين وهما النافتا والآسيان. كما أن معيار العضوية يقوم على تمثيل العضو لاقتصاد منفصل وليس دولة لدلك يستخدم المنتدى مصطلح الاقتصادات الأعضاء بدلا من الدول الأعضاءللإشارةإلىأعضاءه حيث تشمل عضوية المنتدى تايوان (تنتمي لجمهورية الصين رسميا وتشارك تحت اسم تايبه الصينية) إلى جانب جمهورية الصين الشعبية بالإضافةإلى هونج كونج التي دخلت ابيك كمستعمرة بريطانية

---

[1]Idem

[1]استراليا ، بروناي ، كندا ، الصين ، هونغ كونغ الصينية ، اندونيسيا ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، المكسيك ، نيوزيلندا ،بابوانيوفينيا، البيرو ، الفلبين ،روسيا ، سنغافورة ،تايبيه الصينية ، تايلند ، الولايات المتحدة ،فيتنام .

[1] سليمان ناصر ،التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،مجلة الباحث ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ،العدد 01، 2002، ص 88 .

[2]حمد محمد احمد عبد الله ،منظمة الابيك،جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (–2015) ،ص ص3–4.

لكنها تعتبر الآن منطقة إدارية تابعة للصين الشعبية وتضم ابيك ثلاث مراقبين رسميين هم رابطة دول جنوب شرق اسيا ومنتدى جزر المحيط الهادي ومجلس التعاون الاقتصادي للمحيط الهادي[1]

وجاء تاسيس المنتدى استجابة لزيادة التبادل التجاري والتواصل البشري بين دول الابيك مما جعل بعض الدول من خارج المنطقة جنوب شرق اسيا تحاول جعله كوسيلة لبناء شعور باقليمية جديدة ترتبط بالمحيط الهادي ككل مما يعني مزج دول الامريكيتين مع الدول الاسياوية

2 -التباين في مستويات النمو والتنمية بين بلدان الابيك :

ويضم الابيك خليطا مختلفا من الدول التي تختلف من حيث الناحية الثقافية والأهداف الوطنية والدينية والسياسية وحتى مستوى الازدهار الاجتماعي والاقتصادي فهناك فروقات كبيرة بين اقتصاديات الدول الأعضاء ومثال دلك عند مقارنة أحجام اقتصادات كل من الولايات المتحدة واستراليا وكندا واليابان والصين ونظيراتها تشيلي وغينيا الجديدة وبروناي والفيثنام...الخ .

ويمثل المنتدى أكثر من ثلث سكان العالم بتعداد حوالي 2,8 مليار نسمة ويستحوذ على حوالي 57% من الناتج الإجمالي العالمي وحوالي 47 % من تجارة العالم في عام 2012[2]، كما يمثل المنتدى أكثر مناطق العالم ديناميكية اقتصادية حيث تمثل حوالي 70 % من النمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات العشر الماضية وتستحوذ اقتصاديات دول تجمع ابيك القائمة على اكبر تجمع للادخار وأكثر التكنولوجيا تقدما وأسرعالأسواق نموا[3].

يهدف منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي إلى[4] :

المساهمة في النمو العالمي

3 -تحرير التجارة والاستثمار:

تقليل وإزالة الحواجز الجمركية في نهاية المطاف أمام التجارة والاستثمار والحماية الجمركية ودلك من خلال العمل من اجل إيجاد التدابير وخلق نموذجلإيجاداتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية ودراسة آفاق منطقة التجارة الحرة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي كما يركز تيسير الأعمالالتجارية على خفض تكاليف المعاملات التجارية وتحسين الوصول إلى المعلومات وموائمة استراتيجيات

---

[1]Site internet www areq net (30-10-2022)

[2]احمد محمد احمد عبد الله منظمة الابيك جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (-2015) ص /9 موقع انترنتwwwacadimiaeduبتاريخ (28 -10 -2022)

سياسة الأعمال لتسهيل النمو والتجارة الحرة والمفتوحة حيث يساعد تيسير الأعمال التجارية المستوردين والمصدرين في تلبية احتياجات المنطقة واتجاهات العمل بأعلى كفاءة وبالتالي تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة التجارة وانخفاض تكاليف السلع والخدمات وتوفير المزيد من فرص العمل بسبب الاقتصاد المتوسع ويركز أبيك في هدا المجال على عملية الإصلاح الهيكلي من خلال إصلاح السياسات والمؤسسات المحلية التي تؤثر سلبا على عمل الأسواق وقدرة الشركات على النفاد إلى الأسواق وتعمل بكفاءة اكبر.

وتهدف هده الاتفاقيةإلىإقامة منطقة للتجارة الحرة لمنطقة آسيا المحيط الهادي بدون أية حواجز جمركية من شرق آسياإلى السواحل الأمريكية للمحيط الهادي بحلول عام 2025وهي أسرع منطقة نموا في العالم واتفق قادة الابيك على ضرورة دفع منطقة التجارة الحرة ودلك بالاستناد الاستناد إلى مشاريع إقليمية قيد التنفيذ مثل آسيانزائد 3وآسيان زائد6 والشراكة عبر المحيط الهادي وكلها مناطق للتبادل الحر تجري إقامتها لكن مساحتها الجغرافية اصغر.

ويضم آسيان زائد 3 دول الآسيان وبينها سبع دول أعضاء في منظمة الابيك إلى جانب الصين و اليابان وكوريا الجنوبية

ويضم آسيان زائد 6 كل بلدان آسيان بالإضافة إلى كل من الهند واستراليا ونيوزيلنداأما الشراكة عبر المحيط الهادي فتقتصر على بروناي وتشيلي ونيوزيلندا وسنغافورة ولكن تطمح كل من الولايات المتحدة واستراليا وماليزيا والبيرو وفيتنام إلى الانضمام إليها في حين تفضل الصين التفاوض بشان هده المنطقة بين الاسياويين لكن الولايات المتحدة تسعى جاهدة لتسريع المفاوضات حتى لا تستبعد من الحراك الاقتصادي الاسياوي. وإضعاف الشعور بالوحدة الإقليمية الاسياوية أو محاولات بلورتها في منظمات أو كتل اسياوية لا تريد كل من الولايات المتحدة واستراليا وكندا نشوءها[1]

4 -التعاون الاقتصادي والمالي والفني :

ودلك من خلال التدريب والتعاون لبناء القدرات في جميع اقتصاديات الدول الأعضاء في أبيك للاستفادة من التجارة العالمية ويتم بناء القدرات على المستوى المؤسسي والشخصي لمساعدة اقتصاديات أبيك الأعضاء على اكتساب المهارات اللازمة لتنمية إمكاناتها الاقتصادية .

[1]Site internet :www .m. marefa.org(30-10-2022)

المبحث الثالث

التكامل النقدي

المحور السادس

التكامل النقدي

تمهيد :يعتبر التكامل النقدي من أهمالآليات التي تسمح بالمضي قدما في انجاز تكامل اقتصادي تام حسب نموذج التكامل التقليدي الشهير القائم على التدرج المرحلي من منطقة التجارة الحرة إلى الوحدة الاقتصادية ويتم فيما يلي تناول الإطار النظريللتكامل النقدي بشيء من التفصيل .

أولا: الاطار النظري للتكامل النقدي :

1-تعريف التكامل النقدي:

هناك عدة مفاهيم مختلفة للتكامل النقدي تناولها العدد من الاقتصاديين كل حسب وجهة نظره يتم التعرض إليها فيما يلي :

ياخد الاقتصادي العربي برهان الدجاني بمصطلح التعاون النقدي ويعرفه بأنه الارتقاء بالعلاقات المالية القائمة بين مجموعة من الدول إلى مستوى ارفع من السائد ودلك بعمل إرادي مخطط ويرى في هدا الأخير قمة التكامل النقدي (التكامل يساوي التعاون)وهدفه النهائي هو إصدار عملة واحدة من خلال مجموعة من الخطوات تبدأ بتنسيق السياسات النقدية واستقرار أسعار الصرف وتحقيق قابلية التحويل للعملات تم التسوية المتعددة الأطراف والوحدة الحسابية المشتركة والتي تتحدد قيمتها على أساس سلة عملات الدول الأعضاء.

أما الاستادسبقاني فيرى أن التكامل النقدي يتراوح بين منطقة العملة والاتحاد النقدي ويرى أن الحد الأدنى للتكامل النقدي أن تمتلك المنطقة المتكاملة عملة واحدة أو مجموعة عملات مكفول لها حرية التحويل مترابطة معا بواسطة أسعار صرف مثبتة وتتمتع بحرية الحركة دون قيد أو شرط داخل المنطقة بأكملها على أن تتولى سلطة إقليميةإدارة كل ما يتعلق بها [1].

ويرى كوهين مفهوم التكامل النقدي بثلاث معاني مختلفة فينظر إليه على انه تكامل عملة أو اتحاد سعر صرف ويقصد به تثبيتأسعار الصرف بين العملات المختلفة مدعومة بصندوقاحتياط

---

[1]بلفاطمي عباس محددات إمكانات وأثار التكامل النقدي بين دول مجلس اتحاد التعاون الخليجي رسالة ماجستير غير منشورة جامعة فرحات عباس سطيف 2010 _2011 ص. 35

[1]بلفاطمي عباس ص 32 _.337

مشترك كما ينظر إليه على انه تكامل مالي أو تكامل أسواقرأس المال ويعني به حرية حركة رأس المال وتوحيد المؤسسات والأسواق المالية ولا يتضمن بالضرورة توحيد السياسات النقدية أو توحيد أسعار الصرف أو تثبيتها كما ينظر إليه على انه تكامل نقدي صرف ويتضمن توحيد السياسات النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى.

يعتبرالاقتصادي بيلا بالاسا ان سعر الصرف الثا بث الدي لا رجعة فيه يعتبر السمة البارزة للتكامل النقدي ودلك شرط قبول الدول الاطراف المكونة للاتحاد تركيز القرارات المرتبطة بالسياسة الاقتصادية المالية والنقدية في يد سلطة على المستوى الاقليمي وقبول مضامين سياسة سعر الصرف الثابث.

ويعبر روبسون عن التكامل النقدي بأنهاتحاد سعر صرف تكون أسعار صرف أقطار التكامل ثابتة ودائمة اتجاه بعضها البعض وقابلة التحويل فيما بينها بمعنى الغياب الدائم للرقابة على الصرف داخل منطقة التكامل النقدي و لا يحب أن يقتصر التكامل النقدي على مجرد إقامة عملة نقدية على اعتبار انه المفهوم الضيق للتكامل النقدي وإنما يجب أن يتسع ليشمل جميع الوسائل والأدوات والمراحل التي تتفاوت آراء الاقتصاديين حول فاعليتها في تحقيق التكامل النقدي .[1]

حيث يرىماكلوبأن التكامل النقدي هو عبارة عن مجموع السياسات والإجراءات والعمليات التي تيسر وتسهل المعاملات لجميع الأشخاص ولكل الأغراض بين الأقطارالأطراف في هدا التكامل .واعتبر أنتثبيتأسعار الصرف مع هامش تقلب معين حول أسعار التعادل هو جوهر التكامل النقدي بينالأقطار المتكاملة بمعنى عملة واحدة أو مجموعة عملات مختلفة مرتبطة مع بعضها البعض بأسعار صرف ثابتة ودلك بشرط قبول جميع الأقطار المكونة للاتحاد مضامين سياسة سعر الصرف الثابت وتناغم (تنسيق)السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) .[2]

ويعرف الاقتصادي العربي محمد محمود الإمام التكامل النقدي على انه حالة وعملية فالحالة هي عبارة عن مرحلة ضمن عدد من المراحل التي تنتهي إلى حالة التكامل النقدي التام أو ما يطلق عليه بالاتحاد النقدي فادا جرى التكامل النقدي في سياق تكامل اقتصادي إقليمي فان هده الحالة ترتبط ببلوغ هدا التكامل مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي أما التكامل النقدي كعملية فيقصد به التحرك من صيغة إلىأخرى من صيغ التكامل النقدي

---

[1] بوشول السعيد مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي واثاره على اقتصاديات الدول الخليجية رسالة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014 ص .16

[2] محمد محمود الإمام التكامل بين النظرية والتطبيق ص 120-121

تتفق اغلب التعاريف على أن الوحدة النقدية هي عبارة مجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى ضمان تسهيل المدفوعات الدولية من خلال تحقيق توحيد العملات المختلفة للدول الأعضاء بعملة واحدة وعليه فان فالوحدة النقدية تعد أعلى مراحل التكامل النقدي بين بلدين أوأكثر دون الحاجة إلى وجود تمييز واضح بين كل منهما .

كما تعرف الوحدة النقدية بأنهاإحلال عملة واحدة محل العملات الوطنية المتعددة المستخدمة فيالدول الأعضاء من قبل ويتم التعامل بها بين هده الأقطار وداخل كل منها ويتطلب بالضرورة أن يكون هناك بنك مركزي واحد هده الأقطار وان تكون هناك سلطة نقدية واحدة تحدد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في كل هده المنطقة [1].

2 –صيغ التكامل النقدي الجزئي :

تختلف طرق التكامل النقدي الجزئي من شكل إلىآخر سيتم التطرق إليها فيما يلي [2] :

ا–اتحاد المدفوعات (إنشاء غرفة المقاصة):

يتطلب هدا النوع من التكامل النقدي إنشاء غرفة مقاصة تجمع جميع المعاملات التي تتم داخل المنطقة وهو إجراء تلجا إليه عادة دولا ذات عملات غير قابلة للتحويل لتسوية المدفوعات الجارية فيما بينها من خلال المقاصة المتعددة الأطرافودلك بحساب الرصيد بين مجمل كل من العمليات الدائنة والمدينة لكل دولة تجاه الدول الأخرى خلال فترة محددة من الزمن واستخدام العملات القابلة للتحويل فقط لسداد الرصيد المدين أو حساب الرصيد الدائن بدلا من قيامها بسداد كل هده المعاملات بهده العملات وعلى العموم يمكن القول أن اتحاد المدفوعات يساهم في تعزيز التكامل كما فعل اتحاد المدفوعات الاوروبي حيث ساهمفي قيام السوق الأوروبية المشتركة وقد كان المقترح الذي تقدم به كينز في بريتن وودز يصب في هدا الاتجاه عن طريق إنشاء اتحاد مدفوعات على المستوى العالمي .

ب–تجميع الاحتياطي (إنشاء مؤسسة لتجميع الاحتياطي):

يقوم هدا الأخير على قيام الدول الأعضاء بالتنازل على جزء من احتياطياتها إلى مؤسسة إقليمية تعمل عليها كوكيل عنهم وتقوم بالتالي بإدارتها كوكيل عنهم ويعتبر هدا الإجراء غالبا

---

[1] رواق خالد اثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة 2013 ص.3

[2] محمد رشدي إبراهيم مسعود توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة دار النشر للجامعات 2010 صص73

مصاحب لعملية تنسيق أسعار الصرف أوالاخد بعملة موازية وتجدر الإشارة إلى أنه على دول الإقليم وضع ضوابط صارمة لإدارةهدا التجمع .

ج-تنسيق أسعار الصرف:

المقصود هنا أن تقوم الدول الأعضاء بالاتفاق على أسعار صرف مركزية لعملاتها الوطنية مع تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف من اجل ضمان عدم الابتعاد عن أسعار الصرف المركزية المتفق عليها بمعنى أن تحافظ الدول الأعضاء على تقلبات أسعار الصرف بين عملاتها ضمن نطاق محدد ويتطلب دلك الاتفاق على مجموعة من النقاط التالية :

-هيكل أسعار الصرف المركزية .

-هوامش تحرك الأسعار المركزية وضرورة حمايتها بالتدخل .

-وسيلة ومكان هدا التدخل في عملات الأعضاء .

-توزيع المسؤولية عن التدخل بين البلد الذي يصل سعر عملته إلى السقف المسموح به والبلد الآخر الذي تصل عملته إلى الحد الأدنى.

د-التنسيق النقدي:

ويقصد به تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء في التجمع التكاملي حيث ترتكز هده الأخيرة وفق المنهج الكنيزي على إدارةأسعار الفائدة وبينما تتناول الإجماليات النقدية وفق المنهج النقودي (المدرسة النقدية) فادا كانت أسعار الفائدة معومة فان الغالب هو التشاور حول التحكم في عرض النقد المحلي ومدى التوسع في الائتمان أما ادا كانت العملات مرتبطة بعملات أخرى فان التنسيق ينصب على كيفية التوسع في الائتمان على أن يتم هدا التنسيق في ظل الاخد بعين الاعتبار ظروف الدورة الاقتصادية التي تمر بها كل دولة من دول التجمع التكاملي وهو ما يستدعي ضرورة السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة المالية .

هـ-العملة الموازية:

وهي عملة تستخدم إلى جانب العملات الوطنية داخل دول الإقليم التكاملي وليست بديلا لها وتنبع أهمية هده العملة من إمكانية استخدامها في المعاملات الدولية البينية خاصة وتمكن هده العملة المتعاملين من تجنب مخاطر تقلب أسعار الصرف ويمكن تحديد قيمة هده العملة الموازية إما عن طريق تقييمها على أساس وحدة من خارج المنطقة (كما هو الحال في تقييم الوحدة النقدية العربية على أساس حقوق السحب الخاصة كما يمكن أن يتم إدخالإمكانيةإدخال تغييرات على هده القيمة بموافقة الدول الأعضاء (ودلك بهدف الحفاظ على استمرار ثبات هده العملة بشكل عام في مقابل عملات المنطقة أو بهدف ضمان توازن مدفوعات المنطقة كلها) كما يمكن أن يتم

تقييمها على أساس سلة من عملات المشاركين كما هو الحال في وحدات السحب الخاصة أو وحدة العملة الأوروبية كما يمكن أن يجري تقييمها عن طريق إضفاء قيمة فعلية مستقرة على العملة مثلا بزيادة وحدات كل عملة مشتركة في السلة بالنسبة للتضخم المحسوب في كل بلد على نحو ما تم العمل به في الوحدة النقدية الأوروبية.

و –تكامل الأسواقالمالية :

يساعد الترابط بين أسواق المال على تعزيز انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود شريطة أن يصاحب دلك تنسيق بين الإجراءات الإدارية التي تطبق في الأسواق المختلفة وهو ما يتيح للمستثمر تقليل المخاطر وتنويع المحفظة المالية .

ويجري عادة التمييز بين مفهومين أساسيين لتكامل أسواق المال هما نطاق التكامل الذي يحدد بنطاق تملك الأوراق المالية داخل التجمع الإقليمي ودرجة التكامل التي ترتبط بسهولة استبدالها ببعضها البعض في أي مكان من الاتحاد ودلك دون تكلفة تؤثر على أسعارها النسبية ويساعد التكامل الأسواق المالية في توثيق الروابط بين الأسواقالمالية .

وتستلزم هده الصيغة إلغاء إجراءات الرقابة على الصرف فيالداخل ومواءمة إجراءات الرقابة على الصرف في الخارج وتوحيد الإجراءات المالية .

ي –السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال:

تساعد السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال في تحقيق تكافؤ في المعاملات الداخلية ودلك من خلال القيام بتوحيد قيود التحويل المطبقة إزاء العالم الخارجي وهو ما يرتبط بتكامل الأسواق المالية وهو ما يقتضي التنسيق في سياسات الرقابة على المعاملات مع العالم الخارجي حتى لا يلجا رأس المال الأجنبيإلىالاقتصادياتالأقل تشددا في نظمها الرقابية وتعتبر هده الأداة كما هو الحال في حالة تكامل الأسواق المالية من الأدوات التي تفيد في مرحلة مبكرة من التكامل النقدي ولكنها لا تدفع بالضرورة نحو المزيد منه .

تأثرت نظرية الاتحادات النقدية بما أطلق عليه نظرية منطقة العملة المثلى والتي تبحث في مجموع الشروط الواجب توفرها في دولتين أو مجموعة من الدول المستقلة نقديا من اجل أن تتحد في مجال نقدي واحد (موحد) قائم على ثبات تكافؤ أسعار الصرف والغير قابل للتغيير او عن طريق قيام عملة نقدية موحدة [1]

[1]Djibrila ,support de cours, intégration régionale :analyse econometique 2017 /2018 P9 SITE INTERNET www.ena.ic/cour

2 –نظرية منطقة العملة المثلى :

تجدر الإشارةأناتخاذ الدول المستقلة نقديا عن بعضها البعض في وحدة نقدية (منطقة نقدية موحدة)أو الاندماج في منطقة نقدية يعني تخليها تماما عن استخدام سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية لصالح التزامها بتوحيد السياسة الاقتصادية مع الدول المشاركة في الاتحاد وتقوم نظرية منطقة العملة المثلى على البحث في إشكالية رئيسية مفادها البحث في الشروط الواجب توافرها لتخفيض تكاليف الانتقال إلى اتحاد نقدي

تناول العديد من الكتاب مند الستينات القواعد الواحبةلاقامة منطقة عملة مثلى موضحين بوجه خاص مقومات كفاءة السياسات الاقتصادية البديلة في ظل سعر صرف ثابث في تحقيق الاهداف الاقتصادية الشائعة والتي تتضمن استقرار الاسعار وضمان التوظيف الكامل ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات ادا ما تسببت عوامل خارجية في دلك وأفضت هده الدراسات إلى عدد من المعايير التي تتحقق بموجبها منفردة أو مجتمعة جدوى الانضماماإلى منطقة عملة :

ا–الشروط التقليدية(الكلاسيكية) لإقامة منطقة عملة مثلى :

يعتبر الاقتصادي روبارت ماندل (1961)الأب الروحي لنظرية منطقة العملة المثلى حيث يعتبر اول من تطرق الى شروط الواجب توفرها لتخفيض تكاليف الوحدة النقدية حيث صب هدا الاخير اهتمامه على الجانب(الشرط) المثالي الذي اعتمدت عليه الولايات المتحدة الأمريكية في وحدتها حيث تعتبر حرية حركة عناصر الإنتاج شرطا ضروريا لتحقق المثالية في أي منطقة نقدية

تاتي بعدها اسهاماترونالد ماكينون (1963)والتي ترى أن درجة الانفتاح الاقتصادي شرطا اساسيا لقيام منطقة عملة مثلى ثم بيثر كينين سنة (1969)القائمة على التنوع الاقتصادي وانجرام (1967) وهاري جونسون (1969) والدين يركزون على درجة التكامل المالي

–حرية حركة عناصر الانتاج (روبارت ماندل1961) :

حسب هدا الأخيربإمكان دولتين أو اكثر الدخول في منطقة عملة موحدة ادا تمتعت عناصر الإنتاج بين هده الدول بحرية اكبر مما هي عليه تجاه العالم الخارجي حيث يعتبر هدا الأخيرأن حرية حركة عناصر الإنتاج مصحوبة بمرونة كبيرة في الأجوروالأسعار قادرة على الحلول محل سعر الصرف كأداة للتصحيح الاقتصادي (السياسة الاقتصادية).

فعلى سبيل المثال ادا قررت ولتين ا و ب (مثلا ساحل العاج وبوركينا فاسو في غرب افريقيا او الكامرون وتشاد في وسط إفريقيا)إنشاء اتحاد نقدي . ففي حالة عدم وجود حرية حركة عوامل الانتاج بين هده الدول وتعرضت هده الدول إلىأزمات(أزمات اقتصادية) بدرجات متفاوتة فان هدا

سيدفع باتجاه زيادة اختلال التوازن داخل المنطقة لصالح طرف على حساب الطرف الأخر فلو فرضنا أن هده الدول تعرضت وبدرجات متفاوتة لازمة خارجية مرتبطة بارتفاع أسعار المحروقات أو أزمات داخلية متمثلة في ارتفاع معدلات البطالة من جهة والتضخم الجامح من جهة أخرى ففي حالة انعدام حرية حركة عناصر الإنتاج اوعدم وجود مرونة كبيرة في الأسعار فان هده الأزمات ستؤدي إلى تعميق اختلال التوازن داخل منطقة التكامل بمعنى أن الدولة ا من الممكن أن تشهد انكماش في النشاط الاقتصادي مصحوب بعجز في الميزان التجاري في مقابل توسع وتضخم وفائض في الميزان التجاري في الدولة ب .

وعليه تكون ميكانيزمات التصحيح كالتالي :

-فيما يخص حركات سعر الصرف :

في الدولة التي تعاني من انكماش اقتصادي يتجه سعر الصرف فيها إلى الانخفاض من اجل دعم القدرة التنافسية للاقتصاد وتسريع الانتعاش أو استعادة النمو وتخفيض العجز في الميزان التجاري .

أما الدولة التي يستفيد اقتصادها من توسع اقتصادي يتجه سعر الصرف فيها إلى الارتفاع من اجل تخفيف حدة التضخم وتخفيض الفائض في الميزان التجاري .

-فيما يخص مرونة الأسعار والأجور :

في الدولة التي تعاني من انكماش في النشاط الاقتصادي يتم ترجيح تخفيض الأسعار والأجور من اجل دعم تنافسية الاقتصاد وتحفيز الطلب على منتجات هده الدولة .

في الدولة التي يستفيد اقتصادها من انتعاش يساهم رفع الأجور والأسعار في تقليص قدراتها التنافسية وهو ما يدفع باتجاه انخفاض الطلب على منتجاتها .

-فيما يخص حرية حركة عوامل الإنتاج :

ان حركة عوامل الإنتاج وخاصة العمل من الدولة التي تعاني من انكماش اقتصادي باتجاه الدولة التي تعرف انتعاش اقتصادي يساهم في تقليص معدلات البطالة في الدولة الأولى ويساهم في كبح جماح التضخم في الدولة المستضيفة التي تعرف موجة انتعاش وتكون حرية حركة عوامل

الإنتاج قد ساهمت في تصيح الاختلال داخل منطقة التكامل كما يرى مندلان حرية حركة عوامل الإنتاج بالإضافة في المرونة الكبيرة في الأسعار والأجور من شانها أن تدفع باتجاه ضمان التوازن داخل منطقة التكامل في حالة توحيد العملة في ظل تخلي الدول عن استخدام سعر الصرف كأداة للتصحيح الاقتصادي .

-درجة الانفتاح الاقتصادي (رونالد ماكينون1963) :

تعرف درجة الانفتاح الاقتصادي من طرف ماكينونبأنها نسبة مجموع السلع والمنتوجات المتبادلة مع العالم الخارجي إلى الناتج المحلي الإجماليبمعنى مجموع الصادرات والواردات منسوبة إلى الناتج المحلي

درجة الانفتاح الاقتصادي =(الصادرات زائد الواردات)قسمة (الناتج المحلي الإجمالي)

حيث يعتبر ماكينون في مجال الوحدة النقدية أنتكاليف التخلي عن سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية تنخفض تماشيا مع ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي وعليه تستطيع دولتان أو مجموعة من الدول تكوين وحدة نقدية اذا كانت هده الأخيرة تتمتع بدرجة انفتاح اقتصادي كبير فيما بين بعضها البعض

-درجة التنوع الاقتصادي (بيثر كينين سنة 1969) :

يرى بيثر كينين انه كلما كان اقتصاد دولة ما متنوع كلما كان اقل تأثرا بالصدمات الخارجية وبالتالي فانه يرى انه كلما تمتعت الدول بالتنوع في اقتصادها كلما كانت قادرة على الدخول في وحدة نقدية والعكس صحيح.

اد يرى هدا الأخيرأنالأزمات التي تصيب الاقتصاد غالبا ماتصيب منتجات بعينها لدى فان أثرها يكون محدودا في اقتصاد يتصف بالتنوع وفس هده الحالة تقل الحاجة إلى استخدام أسعار الصرف كأداة لمعالجة الاختلالات بل اناستخدام اسعار الصرف لمعالجة بعض الاختلالات قد يؤدي إلىالتأثير سلبا على باقي نواحي النشاط الاخرى

وعليه يكون بامكان الدول التي تتمير بالتنوع الاقتصادي الدخول معا في منطقة عملة يمكن استخدام سياسات اخرى (مالية ونقدي) للتصحيح .

-درجة التكامل المالي انجرام (1967)وجونسون(1969) :

حيث يرى هؤلاء أن ارتفاع درجة التكامل المالي كحرية حركة رؤوس الأموال وتحرير الخدمات المالية شرط ضروري للوحدة النقدية

-معيار تكامل الإنفاق المالي بين الدول الأعضاء :

يعنى(التضامن المالي) أيإن تعرضت دولة ما لأزمة انكماش تقوم الدولة التي استفادت من التوسع بتحويل جانب من حصيلتها الضريبية إلىالأولى مساهمة بدلك في تمويل إعانات البطالة وقد كانت هده العوامل التي دفعت الجماعة الأوروبيةإلىإقامة صندوق اجتماعي والى التأكيد على تعزيز دوره في مرحلة التحول إلى اتحاد اقتصادي ونقدي .

-معيار التشابه في سياسات مكافحة التضخم (فليمنجوهابرلر) :

يرى فليمنجوهابرلرأن اغلب المعايير ركزت على أساس وجود انحرافات في التوازنات الماكرو اقتصادية غير أن الجانب الأخطر يبدو عندما تحدث تغيرات كلية في شكل تضخم مدفوع بتزايد التكلفة .

فادا كانت دولة ما تسعى إلى الرفع من معدلات التوظيف عن طريق الاخذبمعدلات أعلى للتضخم مما تقبله دولة أخريتعذر عليهما الاشتراك في منطقة عملة على اعتبار أن المحافظة على ثباتأسعار الصرف بينهما يتطلب تدخلا كبيرا في أسواق عملات الاحتياط الأمرالذي يؤدي إلى تغيير المعروض من النقود وادا سعت الدولتان إلى استخدام السياسات الاقتصادية من اجل معالجة الاختلال فسوف تضطر الدولة ذات العجز إلىإتباع سياسة انكماشية في حين تقوم الدولة ذات الفائض بإتباع سياسة توسعية الأمرالذي يتعارض مع أهدافهماالأولية.

2 -تحديث شروط منطقة العملة المثلى :

في ظل واقع تجربة التكامل النقدي وخاصة التجربة الأوروبية ثم اعتماد مؤشر جديد لمنطقة العملة المثلى والدي يحظى بأهمية كبيرة وهو تنسيق وتقارب أو تناسق أو وتوحيد السياسة الاقتصادية الذي يعتبر أداة فعالة لنجاح الوحدة النقدية بالإضافة تطبيق إجراءات التقارب الماكرو اقتصادي لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي كالتحكم في معدلات التضخم وأسعار الفائدة والعجز في الميزانية العامة للدولة والتوازن الخارجي والأجور الحقيقية والإنتاجية .... الخ.

وعلى العموم يمكن القول أن دولتين أو أكثر في إطار إقليم جغرافي معين تتميز بارتفاع معدلات التبادل البيني في السلع والخدمات وحرية حركة في مجال عوامل الإنتاج كالعمل ورأس المال بالإضافةإلى التطور المتناسق للبنية الاقتصادية يمكنها الدخول في منطقة عملة مثلى .

وعلى العموم يمكن القول أن كفاءة وفعالية التكامل النقدي ترتبط إلى حد بعيد بدرجة التكامل الاقتصادي.ويمكن التطرق فيما يلي لأهم النظريات الحديثة لمنطقة العملة المثلى الحديثة في إطار المقاربة الشاملة لتكاليف ومكاسب التكامل النقدي .

-المقاربة الشاملة لتكاليف ومكاسب التكامل النقدي (كروغمانووابستفيلد2001):

توضح مقاربة التكلفة والعائد أن قرار الدولة بالدخول في منطقة نقديةيأتي عن طريق المفاضلة بين العائد والخسارة المترتبة على دلك وهي المقاربة التي تبناها كل منكروغمانووابستفيلد سنة 2001 واللدن أشارا إلى أن التكامل النقدي بالنسبة إلى دولة معينة يعتبر مصدرا للمكاسب والتكاليف وتمثل العائد في عائد الفعالية النقدية وتتمثل التكلفة في فقدان الاستقرار الاقتصادي الكلي .

يصعب في حقيقة الأمر تحديد قيمة العائد المرتبط بالفعالية النقدية إلا انه يمكن أنيتجسد في انخفاض حالة عدم اليقين وتكاليف المعاملات حيث يزداد العائد المرتبط بالفعالية النقدية كلما كانت دول المنطقة أكثر اندماجا وتكاملا على المستوى الاقتصادي فكلما زادت درجة التكامل والاندماج الاقتصادي كلما زاد مقدار العائد المرتبط بالفعالية النقدية الناتجة عن التكامل النقدي.

ترتبط تكلفة فقدان الاستقرار الماكرو اقتصادي من كون الدولة الداخلة في اتحاد نقدي ستفقد سيطرتها على سعر الصرف وبالتالي عدم استخدام هدا الأخيركادة للتوازن الاقتصادي وعليه يمكن اعتبار فقدان السيادة على الاستقرار الاقتصادي كتكلفة عبارة تنخفض كلما زادت درجة الاندماج الاقتصادي.

ثانيا – العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) :

انطلقت أولىمحاولات التكامل النقدي الاوروبي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة بإنشاء ما يسمى باتحاد المدفوعات الاوروبي سنة 1950 وتركزت جهود التعاون النقدي بعد قيام السوق الأوروبية المشتركة على مواجهة الأزمات الاقتصادية مثل اختلال موازين المدفوعات وارتفاع مستويات التضخم والركود الاقتصادي وزيادة مستويات البطالة ...الخ بالإضافةإلى محاولات مثلت اللبنات الأولى للتكامل النقدي الاوروبي وفيما يلي يتم التطرق لأهم محطات البناء النقدي الاوروبي .

1 –دراسة بيار وارنر :

هي دراسة مقدمة من وزير المالية ورئيس وزراء لكسمبورغ بيار وارنر على اثر الاقتراحالذي قدمته ألمانيالإنشاء اتحاد نقدي أوروبيبدأعام 1971خلال مدة تتراوح من 7إلى10 سنوات عبر ثلاث مرحل لتتحقق الوحدة النقدية بين الدول الأعضاء عام .1980

ودلك من خلال تخفيض هوامش التقلبات بين عملات الدول الأعضاءثم التحرير الكلي لحركة رؤوس الأموال مع اندماج الأسواق المالية ولا سيما الأنظمة المصرفية ثم تثبيتأسعار الصرف بين العملات المختلفة للأعضاء في مرحلة أخيرة كما اقترحت الخطة إنشاء مركز لاتخاذقرار للسياسة الظرفية (معدل الفائدة وتسيير الاحتياطيات وتكافؤ أسعار الصرف) و

لتنسيق السياسات الاقتصادية خاصة بالنسبة للميزانية وكيفيات تمويل العجز وتنسيق التشريعات الضريبية للدول الأعضاء مع التركيز على السياسات الهيكلية للشراكة الأوروبية[1].

2 –نظام الثعبان الاوروبي (1972 –1978) :

لقد تم الاتفاق بمدينة بازل السويسرية في العاشر من افريل1972 على تحديد هوامش تدبدب عملات المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالنسبة لبعضها البعض في حدود + أو 2,25%– وهي بمثابة الحدود المسموح بها لتقلب أسعار صرف عملاته ويطلق عليه بنظام الثعبان الاوروبي وكان الهدف من هدا النظام ضمان استقرار أسعار صرف العملات الأوروبية تجاه بعضها البعض وبالتالي منع تقلبات أسعار الصرف من التأثير سلبا على نظام المنافسة العادلة داخل دول الجماعة بالإضافة إلى محاولة هده الأخيرة المحافظة على استقرار أسعار الحاصلات الزراعية داخل الجماعة ويتم توضيحه في الشكل التالي :

ونتيجة لما عرفته حقبة السبعينات من أزمات اقتصادية كانهيار نظام بريتن وودز وتخلي الولايات المتحدة عن قابلية تحويل الذهب إلى دولار سنة 1971 والتخلي بعدها عن نظام سعر الصرف الثابت والتحول إلى نظام سعر الصرف المرن بالإضافة إلى الصدمة البترولية الأولى وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي بالإضافة إلى النزاعات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم في هده المرحلة أدى هدا كله إلى انهيار نظام التعبان الاوروبي في النفق فبحلول سنة 1976 لم يبق من دول الجماعة في ظل هدا النظام إلا المارك الألماني والفلورين الهولندي الذي يرتبط به مباشرة [2].

3 –النظام النقدي الاوروبي(الايكو) 1979 :

اتفقت كل من فرنسا وألمانيا في عام 1975 على إنشاء وحدة نقدية أوروبية بحيث تحل محل الدولار الأمريكي في التسويات والمعاملات الخارجية وإنشاء صندوق للتعاون النقدي الاوروبي برأسمال قدره 50 مليار دولار أمريكي تتكون موجوداته من الذهب والاحتياطيات العالمية وتمت الموافقة على هدا المشروع من طرف الجماعة سنة 1978 وبدا العمل بالنظام النقدي الاوروبي الجديد ابتداءا من عام .1979

[1] مصطفى كمال العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الرابع والعشرون 2010 الجامعة المستنصرية صص19 –20

[2]Site Internet www .alternatives econometque .fr(22-10-2022)

وتجدر الإشارة إلى أن الايكو هي عبارة عن سلة من الأوزان المرجحة لعملات الدول الأعضاء ويتحدد النصيب النسبي لكل دولة بمدى مساهمتها في ال ناتج القومي والتجارة الخارجية لكل دولة ويتم تغيير الأوزان النسبية للعملات مقابل الايكو دوريا مرة كل 5 سنوات أو في حالة تغير قيمة العملة بمقدار 25% أو أكثر وتجدر الإشارة أن الايكو عبارة عن عملة حسابية فقط إلا أنها تقوم بوظائف النقود اد تلعب دور الوسيط في المبادلة خلال التعامل ما بين البنوك وينقسم الايكو إلى نوعين أساسين هما الايكو العام وهو الذي يتم التعامل به ما بين البنوك المركزية لتلك الدول الأعضاء ويتم إصداره مقابل 20% من احتياطيات الذهب والعملات الأجنبية في حساب خاص باسم صندوق التعاون النقدي الاوروبي والايكو الخاص ويقصد به التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها بإحدى العملات [1].

4 –تقرير ديلور :

أسس المجلس الاوروبي سنة 1988 لجنة برئاسة جاك ديلور ضمت محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء وقد اقترحت هده الأخيرة لتحقيق الوحدة النقدية ثلاث قواعد أساسيةأولها ضمان تكامل المصرفي و الأوراق المالية الأخربوإلغاء هوامش التدبدبات والمحافظة على المساواة في أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاءوإنشاء نظام نقدي للبنوك المركزية يكون هو المسؤول عن تشكيل وتنفيذ السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف [2].

5 –اتفاقية ماستريخت وتحول الجماعة الى اتحاد اقتصادي ونقدي :

وافقت الدول الأعضاء في اتفاقية ماسترخت والتي بمقتضاها تتحول الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى اتحاد اقتصادي ونقدي وبالتالي تمهيد الطريق لإقامة عملة نقدية موحدة وكخطوة تالية أنشئت مؤسسة النقد الأوروبية في فرانكفورت بتاريخ 1 يناير 1994 بهدف تعزيز التعاون بين البنوك المركزية والوطنية و تنسيق السياسات النقدية على المستوى الاوروبي كما اتفقت الدول الأعضاء على مكافحة العجوزات الكبيرة في الميزانية العامة للدولة والعمل على تحقيق التقارب بين الدول الأعضاء وقد وافق المجلس الاوروبي قي ديسمبر 1995 على اليورو كاسم للعملة

[1] رواق خالد اثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة 2013 ص 20–21.

[2] مصطفى كمال العملة الاوروبية الموحدة وانكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الرابع والعشرون 2010 الجامعة المستنصرية ص22

الأوروبيةالموحدة كما وافق على المخطط الفني لإصدار اليورو وعلى البرنامج الزمني للتحول إليه ومع حلول نهاية ديسمبر 1996 وضعت مؤسسة النقد الأوروبيةالإطار القانوني والتنظيمي واللوجيستي للبنك المركزي الاوروبي وللنظام الاوروبي للبنوك المركزية وفي 1 يونيو 1998 بدا هدان الجهازان في ممارسة أعمالهماويتألف النظام الاوروبي للبنوك المركزية من البنك المركزي الاوروبي والبنوك المركزية للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي وتتمثل مهمته الأساسية في ضمان استقرار الأسعار في منطقة اليورو وللنظام جهاز واحد وهو مجلس المحافظين والدي يتكون من الأعضاء الستة في المجلس التنفيذي للبنك المركزي الاوروبي بالإضافةإلى البنوك المركزية الإحدى عشر المشاركة في منطقة اليورو ويشغل الأعضاء هده المناصب بصفة شخصية ولا يمثلون بلدانا معينة وفي 1 يناير 1999 تم تثبيتأسعار الصرف بصورة نهائية سواء بين العملات المشاركة أو بينها وبين اليورو وشرعت بلدان منطقة اليورو في تطبيق سياسة نقدية موحدة حيث صدر اليورو كعملة قانونية لتصبح عملات البلدان الأخربالإحدى عشر عملات فرعية وتألفت منطقة اليورو من النمسا وبلجيكا وفنلدا وفرنسا وألمانيا وايرلندا وايطاليا وليكسمبرورغ وهولندا والبرتغال والنمسا اما بريطانيا والدنمارك والسويد فقد اختارت عدم الانضمام مند البداية بينما أخفقت اليونان في الوفاء بمعايير الانضمام في دلك التاريخ ولكنها أنظمت سنة 2001 اما الكراون الدنماركيفيرتبط سعر صرفه باليورو وان كان سعر الصرف بينهما ليس ثابتا[1].

وخلال الفترة الانتقالية ما بين 1 يناير 1999 و 1 يناير 2002 لعب اليورو دور العملة المصرفية أيأن استخدامه كان مقصورا على العمليات المصرفية وتعاملات النقد الأجنبي ولم يتم تداوله في صورة عملة ورقية أو معدنية وعقب انقضاء القترة الانتقالية في 1 يناير 2002 تم طرح اليورو بفئتيه الورقية والمعدنية للتداول في 12 بلدا من الدول الأعضاء ليحل محل عملاتها الوطنية وفق أسعار الصرف المحددة مسبقا وقد بدأت عملية التحول لدى بعض البلدان على مستوى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى مند سبتمبر 2001أما التحول على المستوى الفردي للمواطنين فبدا في يوم 1 يناير 2002 و المسمى بيوم اليورو [2].

ثالثا –الفرنك الإفريقي:

[1]أوكار غورلار انعكاسات إصدار العملة الأوروبية الموحدة اليورو على اقتصاديات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية 2003 ص –1920

[2] أوكار غورلار انعكاسات إصدار العملة الأوروبية الموحدة اليورو على اقتصاديات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية 2003 ص 19

يقصد بمنطقة الفرنك تلك الدول التي ترتبط عملتها بالفرنك الفرنسي من سنة 1945إلى غاية 1999 وباليورو ابتداء من سنة 1999إلى يومنا هدا والتي تضم ثلاث مجموعات مختلفة من البلدانعلى النحو التالي :

فرنسا :تمثل مركز منطقة الفرنك باعتباره عملتها الوطنية والتي يرتبط بها منطقتي الفرنك والتي تم إنشاءها من طرف فرنسا في مستعمراتها السابقة .

منطقة الفرنك الباسيفيكي :والتي تضم المستعمرات الفرنسية في منطقة الباسيفيك بعملة نقدية موحدة يطلق عليها اصطلاح الفرنك الباسيفيكي .

منطقة الفرنك الأفريقي :تضم خمسة عشرة من المستعمرات الفرنسية في إفريقياوالتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات أساسية على النحو التالي :

1 -الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA):

تم إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ابتداء من 10جانفيسنة 1994ويضم ثمانية أعضاء وهي البينين وبوركينافاسو وساحل العاج وغينيا بساو ومالي والنيجر والسنغالوالطوغو حيث تسود في هده الدول الثمانية من غرب إفريقيا عملة نقدية موحدة تسمى الفرنك الإفريقيأو فرنك الجماعة المالية الإفريقية التي يشار إليها اختصارا (CFA) ابتداء من سنة 1958 تحت إشراف البنك المركزي لدول غرب إفريقياوالدي تم إنشاءه في 12 ماي سنة 1962 حيث تتخذ سبعة من ضمن ثمانية من هده دول اللغة الفرنسية لغة رسمية لها في حين تتخذ غينيا بساو من اللغة البرتغالية لغة رسمية لها .

يتربع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا على مساحة إجمالية تصل إلى حوالي 3,5 مليون متر مربع (11,5%)من إجمالي مساحة إفريقيابتعداد سكاني يتجاوز 112 مليون نسمة سنة 2016 بمعدل زيادة سكانية يقارب .3%

قد تمثلت الأهدافالأساسية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقياحسب الاتفاقية المعدلة لسنة 2020فيما يلي[1] :

-دعم تنافسية الأنشطة الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء.

-العمل على ضمان التقارب في أداء السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.

[1] Site internet :www .uemoa .int/FR(15.4.2022)

-العمل على إنشاء سوق مشتركة بين الدول الأعضاء تقوم على حرية انتقال الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس المال وضمان الحق في التأسيس.

-وضع وتنسيق السياسات القطاعية الوطنية في إطار العمل الجماعي من اجل الوصول إلى توحيدها على المستوى الإقليمي.

-العمل على ضمان تطابق وتشابهالأنظمة القانونية والتشريعية للجماعة بما يضمن السير الحسن للسوق المشتركة وخاصة في مجال النظم الضريبية .

2 -جماعة دول أفريقياالوسطى(CEMAC) :

تضم هده المجموعة ستة دول من وسط إفريقيا وهي كل من الكامرونوإفريقيا الوسطى والكونغو والغابون وغينيا الاستوائية والتشاد والتي تتداول عملة نقدية واحدة وهي الفرنك الإفريقي والدي أصبح يطلق عليه ابتداء من سنة 1972 فرنك التعاون المالي الإفريقي والدي يعتبر قابلا للتحويل للفرنك الذي يتداوله الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقياويعتبر الفرنك الخاص بكلا المجموعتين قابلا للتحويل إلى اليورو.

تتربع الجماعة على مساحة إجمالية تصل إلى حوالي 3 مليون كيلومتر مربع حيث تمثل حوالي 10% من إجمالي مساحة إفريقيابإجماليوعدد سكان يصل إلى حوالي 52 مليون نسمة سنة 2017 بموارد طبيعية غير محدودة .

تهدف جماعة إفريقيا الوسطى إلى مايلي :

-ضمان إدارة سلسة للعملة النقدية الموحدة .

-العمل على تامين محيط اقتصادي يضمن السير الحسن الأنشطة الاقتصادية .

-العمل على تنسيق السياسات القطاعية الوطنية من اجل المضي قدما في توثيق التكامل الاقتصادي بين دول الجماعة .

-العمل على خلق وحدة شعبية بين شعوب الجماعة عن طريق دعم روح التضامن والتآزر.

-تنسيق برامج التنميةالاقتصادية وكدا برامج التنمية الصناعية .

-العمل على إنشاء سوق مشتركة حقيقية .

3 -نبذة تاريخية عن منطقة الفرنك الإفريقي :

يعود الفرنك الإفريقيإلى الحقبة الاستعمارية الفرنسية لإفريقيا ففي سنة 1939 قام الاستعمار الفرنسي بإقامة نظام للرقابة على الصرف في المستعمرات تماشيا مع اعتماده داخل فرنسا حيث

خضعت بموجبه التدفقات النقدية بين منطقة الفرنك والعالم الخارجي لتدابير صارمة وهو ما اضعف قدرات التكامل داخل منطقة الفرنك الإفريقي.

عرفت نهاية الحرب العالمية الثانية ارتفاع حدة التضخم في فرنسا مع استقراره نسبيا في مستعمراتها لغرب ووسط إفريقيا وهو ما دفع فرنسا إلى تقسيم مستعمراتها إلى مجموعتين نقديتين لكل منها عملتها الخاصةبها بأسعار صرف متباينة مع إبقائهما مرتبطتانفيما بينهما بسعر صرف ثابت.

مع نهاية سنة 1945 ضمت فرنسا ثلاث كيانات أو مجموعات تمتلك كل واحدة وحدتها النقدية الخاصة بها وكدا أدواتالدفع الخاصة بها ففي فرنسا وشمال إفريقيا ساد الفرنك الفرنسي فيحين ساد فرنك المستعمرات الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء بسعر صرف 1 فرنك CFA يعادل 1 فرنك فرنسي أما في الباسيفيك الفرنك الباسيفيكي (المستعمرات الفرنسية في الباسيفيك CFP)فقد كان سعر صرفه مقابل الفرنك الفرنسي في حدود 1 فرنك (CFP) يعادل 2,4 فرنك فرنسي.

في سنة 1958 تم تأسيس الجماعة الفرنكو افريقية والتي أحدثت تعديلات في منطقة الفرنك والآلياتالتي تحكمها حيث تم تعديل أسماء مؤسسات الإصدار لتصبح البنك المركزي لدول إفريقيا الاستوائية والكامرون(BCEAEC) والبنك المركزي لدول إفريقيا الغربية(BECAO) وتتكون عضوية مجالس إدارة هدين البنكين المركزيين من أعضاء فرنسيين وأفارقة مقسمين بالتساوي في حين يبقى رئيسي مجلسيإدارة كلا البنكين المركزيين فرنسي الجنسية .

وعند استقلال المستعمرات الفرنسية اختارت اغلب البلدان إصدار عملتها الوطنية الخاصة بها كرمز من رموز السيادة الوطنية كالجزائر ولبنان والمغرب وتونس وسوريا والهند الصينية إلاأن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء اختارت البقاء في منطقة الفرنك وهو ما فتح المجال لظهور منطقتين نقديتين ابتداء من سنة 1972 وهما الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا(UMOA)والدي يتكون من سبعة دول واتحاد دول إفريقيا الوسطى(EDEAC)والدي يتكون من ستة دول .

تمت مراجعة العديد من اتفاقيات التعاون الثنائية في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية بين فرنسا من جهة والاتحادين النقديين من جهة أخربوهو ما أدىإلى ميلاد إصلاحات عامي(1972 –1973) والتي أدت إلى التعديلات التالية :

–إمكانية قيام البنك المركزي بتقديم تسبيقات إلى الخزينة الوطنية في الدول الأعضاء في الاتحاد لمدة غير محددة تقل أو تساوي عن20% من مداخيل السنة الضريبية المنقضية .

-إمكانية قيام البنوك المركزية من الآن فصاعدا بإيداع 65%فقط من احتياطياتها من الصرف الأجنبي في حساب لدى الخزينة الفرنسية مقابل 100% سابقا .

-تحويل مقرات البنكين المركزيين إلى القارة الإفريقية إلى كل من ياوندي في الكامرون بالنسبة (BEAC) والى داكار بالسنغال بالنسبة ل(BCEAO).

عرفت منطقة الفرنك الإفريقي بعد هدا التاريخ إصلاحات يمكن حصرها فيما يلي :

في سنة 1999 بعد قيام اليورو كعملة موحدة لمنطقة اليورو أصبح الفرنك الإفريقي مرتبط مباشرة باليورو بدل الفرنك الفرنسي بسعر صرف ثابث حدد عند حدود 1 يورو مقابل 655,957 فرنك إفريقي.

في سنة 2010 تم تعيير النظام الأساسي للبنكين المركزيين لمنطقة الفرنك (BEAC وBCEAO) في اتجاه منح كل منهما مزيدا من الاستقلالية والمرونة في إدارة السياسة النقدية فقد تم تصميم هدين البنكين المركزيين بصفتهما بنوك متعددة الجنسيات .

في 21 ديسمبر 2019 تمالإعلان عن استخدام الايكو محل الفرنك الإفريقي في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) ودلك اعتبارا من 1جويلية2020 وقد تصمن هدا الإصلاح ثلاث تعديلات أساسية :

-تحويل اسم الوحدة النقدية من الفرنك إلىالايكو .

-العمل على تطبيق لا مركزية احتياطيات الصرف (عدم التزام البنك المركزي بوضح احتياطيات الصرف لدى الخزانة الفرنسية).

-انسحاب الطاقم الإداري الفرنسي العامل في البنك المركزي لدول إفريقياالغربية(BCEAO).

4 -آليات عمل منطقة الفرنك الإفريقي :

يعتمد التعاون النقدي لمنطقة الفرنك الإفريقي حول مجموعة من المبادئ التي تم الإعلان عنها في سنة 1939 والتي تم وضعها موضع التنفيذ سنة 1945 بعد اعتماد ما سمي تاريخيا بفرنك المستعمرات الفرنسية الإفريقية والدي يعمل بنفس المبادئ تقريبا في 14 دولة مند أكثر من 70 سنة من إصداره من طرف السلطات الاستعمارية ويمكن حصر هده المبادئ فيما يلي :

ا-سعر الصرف الثابت :

تتبع منطقة الفرنك نظام سعر الصرف الثابتالذي اتبعته فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية حيث ارتبط الفرنك الإفريقي بالفرنك الفرنسي ومن بعده باليورو حيث حدد سعر صرف الفرنك

الإفريقي عند إنشاءه في حدود 1 فرنك إفريقي مقابل 1,7 فرنك فرنسي .ويوضح الجدول رقم ()تطور سعرصرف الفرنك الإفريقي مقابل الفرنك الفرنسي واليورو .

الجدول رقم (1)

سعر صرف الفرنك الإفريقي مقابل الفرنك الفرنسي واليورو

	التاريخ	سعر الصرف
إنشاء الفرنك الإفريقي	26 12/1945/	1فرنك الإفريقي1,7 فرنك فرنسي
تخفيض سعر صرف الفرنك الفرنسي	17/10/1948	1 فرنك الإفريقي2 فرنك فرنسي
اصدر الفرنك الفرنسي الجديد	01/01/1960	1 فرنك الإفريقي0,02 فرنك فرنسي
تخفيض سعر صرف الفرنك الإفريقي	12/01/1994	1 فرنك الإفريقي0,01 فرنك فرنسي
التحول من الفرنك الفرنسي إلى اليورو	01/01/1999	655,957فرنك الإفريقي1 يورو

المصدر

ب –قابلية التحويل اللامحدودة للفرنك الافريقي :

والمقصود هنا هو التزام البنك المركزي الفرنسي بالتحويل اللامحدود للفرنك الإفريقي عند طلب أي دولة من الدول الأعضاء إلى الفرنك الفرنسي أو اليورو ومن اجل ضمان قبلية التحويل تلتزم الدول الأعضاء في منطقة الفرنك الإفريقيبإيداع نسبة مؤية من احتياطيات الصرف لديها في حساب يدعى حساب العمليات في الخزانة الفرنسية وقد مثل هدا الحساب 100% سنة 1948إلى غاية 1973 ثم 65%إلى غاية 2004 ثم 50%ابتداء من سنة 2005 بالنسبة لدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقياوابتداء من سنة 2009 بالنسبة جماعة دول أفريقيا الوسطى على أن تغطي الاحتياطيات المودعة من طرف الدول الأعضاء في حساب العمليات بالخزانة الفرنسية على الأقل20% من الكتلة النقدية المتداولة في كلا الاتحادين النقديين .

ج–حرية التحويل بين الدول الأعضاء في منطقة الفرنك الإفريقي

حيث تتمتع منطقة الفرنك الإفريقي بحرية التحويل بين الدول الأعضاء من جهة وبين منطقة الفرنك الإفريقي وفرنسا من جهة أخرى.

5 –منطقة الفرنك الإفريقي في ضوء نظرية منطقة العملة المثلى :

عند الاطلاع على واقع اقتصاديات منطقة الفرنك الإفريقي مع الاخد بعين الاعتبار نظرية منطقة العملة المثلى (مندل وماكنون وكينين ... الخ) والشروط الأساسية التي المنطقة مثلى لإقامة اتحاد نقدي نجد أن هده الدول لاتتوفر فيها اغلب هده الشروط فلم تصل هده الأخيرةإلىتحرير حركة العمل ولا تطرحه حتى في جدول مفاوضاتها كما يبقى التكامل المالي ضعيف ولا يرقى إلى المستوى المطلوب أضفإلى دلك انخفاض مستوى التجارة البينية اد لا تتجاوز 3% بالنسبة لجماعة دول إفريقيا الوسطى و 15% بالنسبة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا قياسا بحوالي 60% بالنسبة لبلدانالاتحاد الاوروبي كما أن صادرات الدول الأعضاء تتصف بعدم التنوع لاعتمادها على الطاقة والمواد الأولية الصناعية والزراعية ويعتبر المعيار الوحيد الذي يتوفر في منطقتيالفرنك الإفريقي هو التقارب في مستويات التضخم داخل دول منطقة الفرنك الافريقيإلاأن هدا لا يكفي لإضفاءلتكون منطقة العملة مثلى.

وعليه يمكن القول أنعدم توفر واجتماع معايير منطقة العملة المثلى في منطقتي الفرنك الإفريقي وخاصة في طل ثباث سعر الصرف من جهة وارتباطه باليورو من جهة أخرى في ظل تدهور المعاملات التجارية مع منطقة اليورو من جهة أخرى يخلق مجموعة من التحديات لمنطقة الفرنك الإفريقي يمكن حصرها فيما يلي :

–ارتفاع سعر صرف اليورو (ارتباك الفرنك الإفريقي باليورو بسعر صرف ثابت) مقابل الدولار واليوان الصيني يجعل من أسعار صادرات منطقة الفرنك من المواد الأولية المقومة بالدولار أعلى واقل تنافسية في الأسواق العالمية .

–انخفاض إيرادات الصادرات منطقتي الفرنك بفعل انخفاض سعر صرف الدولار .

–عدم قدرة منطقتي الفرنك على تطبيق سياسة نقدية موحدة في الوقت الحالي ودلك في ظل عدم التقارب في مؤشرات التوازن الكلي لاقتصاديات منطقتي الفرنك الفرنسي .

الخاتمة

الخاتمة

بالرغم من الاختلاف في التفاصيل تشترك المفاهيم المختلفة التي نادى بها بعض الاقتصاديين الغربيين أمثال تنبرجن وبيلا بلاسا في أن التكامل هو العملية التي تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة ، ومن شان دلك أن يؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج توقعا للحصول على مكاسب اقتصادية ، في حين ظهرت إلى الواجهة مفاهيم حديثة للتكامل لا تاخد بعين الاعتبار معيار التقارب الجغرافي وتأسس بالتالي لقيام عملية التكامل بين دول متباعدة و لا تنتمي بالضرورة إلى نفس الإقليم وهو مادهب إليه ونترز وآخرون.

في حين لا يمكن اعتبار المنهج الفدرالي نظرية للتكامل ، تعامل المناهج الأخرى التكامل على انه عملية تتدرج في الاقتراب من الوضع النهائي للتكامل ، أو وظائف يتم نقلها إلى اطر مؤسسية إقليمية تبدأ في مجالات أكد المنهج الوظيفي الجديد على أن تكون وظيفية ،كما تضمن المنهج التجاري في أطره النظرية خمس مراحل أساسية متعاقبة للتكامل الاقتصادي الإقليمي وتعتبر التجربة الأوروبية القائمة على المنهج التقليدي نموذجا للتكامل السوقي (التبادلي).

ساهمت مختلف التحولات على الصعيد العالمي إلى طرح صيغة بديلة للتكامل الاقتصادي الإقليمي لا تتماشى والتدرج عبر المراحل المختلفة للمنهج التجاري التقليدي للتكامل الإقليمي تجمع في الغالب بين دول تختلف في مستويات النموالتنمية الاقتصادية وتقتصر في الغالب على منطقة التجارة الحرة بالإضافةإلى بعض خصائص أخرى ،وهو ما ساهم في تنامي ظاهرة التكامل على المستوى العالمي وتعتبر منطقة التجارة الحرة أكثر أشكال التكامل الإقليمي انتشارا على المستوى العالمي .

تعددت التجارب التكاملية فـي مختلف أنحاء العالم ،في إفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكيتين سواء بين الدول المتقدمة أو الدول النامية واختلفت المناهج فيما بينها وتفاوتت في أبعادها وحظها من النجاح ، ومع ظهور المنهج الحديثللتكامل ظهرت تجارب تكاملية من نوع جديد جمعت الدول المتقدمة إلى جانب الدول النامية ،وفي هدا السياق يتناول هدا المبحث موقف التكامل الاقتصادي الإقليمي بمفهومه القديم والحديث من التحرير التجاري المتعدد الأطراف وكدا لمحة عن تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي في العالم.

وتعتبر تجربةالنافتاوالشراكة الاورومتوسطيةنموذجا للتكامل الإقليمي وفق المنهج الحديث حيث جمعت بين دول تختلف في مستويات النموالتنمية والتي أقامت منطقة للتجارة الحرة

وبالإضافةإلى تحرير قطاع الخدمات والمشتريات الحكومية والاستثمار وقواعد المنشأ وحقوق الملكية الفكرية كما تعتبر تجربة الابيك نمودجاللاقليمية الجديدة العابرة للقارات .

تعتبر تجربة التكامل النقدي الأوروبي التي توجت بإقامة العملة الأوروبية الموحدة مع مطلع الالفية الجديدة من انجح تجارب التكامل النقدي على المستوى العالمي والتي استندت الى العديد من الخلفيات النظرية في حين تعتبر تجربة التكامل النقدي الافريقي في اطار ما سمي بالفرنك الافريقي تجربة تكامل نقدي خارج الأسس النظرية للتكامل قائمة أساسا من اجل تكريس النفود الاستعماري الفرنسي في افريقيا

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا :الكتب

سامي خليل ،الاقتصاد الدولي،دار النهضة العربية ،الجزء الاول ، القاهرة ،. 2005

عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية ،من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية ، القاهرة،.2006

نزيه عبد المقصود مبروك ،التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2007.

بيلا بلاسا ، ترجمة راشد البراوي،نظرية التكامل الاقتصادي،الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ،القاهرة، 1964.

محمد محمود الامام ،التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ،.2000

طه عبد العليم طه ،إشكالية التكامل الاقتصادي العربي،معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1993 .

عزت المراكبي ،العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1999.

محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا ،صنع القرار في الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،بدون سنة نشر.

ثانيا : الرسائل

رواق خالد ،اثرازمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الاوروبية،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة،.2013

محمد رشدي إبراهيم مسعود ،توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة ،دار النشر للجامعات،مصر ،. 2010

هويدي عبد الجليل ،انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012–2013.

عبد الوهاب رميدي،التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006/ 2007 .

مقدم عبيرات،التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2002/2001 .

حسن حسبن رمضان ،التكامل الإقليمي بين النظرية و الواقع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،القاهرة ،2005.

بوباية ذهبية ريمه ،معوقات التكامل الاقتصادي العربي وسبل تحقيقه، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ،2004/ 2005 .

هيثم إبراهيم جعفر ، مستقبل التعاون الاقتصادي بين سوريا والاتحاد الأوروبي في إطار المشاركة الأوروبية المتوسطية وإمكانية تعظيم الاستفادة منها ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،القاهرة ، 2006 .

المقالات

محمد محمود الإمام ، محمد محمود الإمام ،اتفاقية المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي،مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد السابع ، القاهرة ، 1997.

علاوي محمد لحسن ،الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، جامعة ورقلة ، مجلة الباحث ، العدد 07 ، 2010/2009.

الحوزي جميلة ،التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 05 ، الجزائر.

احمد الكواز ،التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، سلسلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،.2009

أمينة أمين حلمي ،الإقليمية مقابل التعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية :مسح مرجعي، أوراق اقتصادية مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ،جامعة القاهرة، القاهر، 2003 .

التقارير :

محمود بيبلي ،الاتفاقيات التجارية الإقليمية ، المركز الوطني للإصلاح الزراعي ،وزارة الزراعة بالتعاون منظمة الاغدية والزراعة للأمم المتحدة ، جمهورية مصر العربية ، 2008.

Karine duprelle ,la régionalisation en Afrique orientale :entre impératif de développent et dynamique politique, doctorat en sciences économiques, université des sciences et technologie de Lille, faculté des sciences économiques et sociales, France ,2001.

ثالثا : مواقع الانترنت

Djibrila ,support de cours, intégration régionale :analyse econometique 2017 /2018 SITE INTERNET www.ena.ic/cour

Site internet :virtuelcampus.univ-mssila.dz

Site internet :www .uemoa .int/FR(15.4.2022)